



# الإنسان هو الأصل

مدخل إلى القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان

عبد الحسين شعبان

تقديم: محمد السيد سعيد



# الإنسان هو الأصل

مدخل إلى القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان

## مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

هيئة علمية وبحثية وفكرية تستهدف تعزيز حقوق الإنسان في العالم العربي.. ويلتزم المركز في ذلك بكافة المهود والإعلانات العالمية لحقوق الإنسان، ويسعى لتحقيق هذا الهدف عن طريق الأنشطة والأعمال البحثية والعلمية والفكرية بما في ذلك البحوث التجريبية والأنشطة التعليمية.

يتبنى المركز لهذا الغرض برامج علمية وتعليمية، تشمل القيام بالبحوث النظرية والتطبيقية، وعقد المؤتمرات والندوات والمناظرات والحلقات الدراسية، وتقديم خدماته للدارسين في مجال حقوق الإنسان.

لا يفرط المركز في أية أنشطة سياسية ولا ينضم لأية هيئة سياسية عربية أو دولية تؤثر على نزاهة أنشطته، ويتعاون مع الجميع من هذا المنطلق.

المدير التنفيذي      المستشار الأكاديمي  
**مجددي النعيم**      **محمد السيد سعيد**

مدير المركز  
**بهي الدين حسن**

"الإنسان هو مقياس كل شيء"  
الفيلسوف الأغريقي بروتاغوراس

## الإنسان هو الأصل

مدخل إلى القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان

عبد الحسين شعبان

تقديم: محمد السيد سعيد

**الإنسان هو الأصل**

**مدخل إلى القانون الدولي الإنساني**

**صيد الحسين شعبان**

الناشر : مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

سلسلة تعليم حقوق الإنسان

حقوق الطبع محفوظة ٢٠٠٢

٩ شارع رستم جازدن سيتي القاهرة

تليفون : ٧٩٤٦٠٦٥ - ٧٩٥١١١٢ (٢٠٢)

فاكس : ٧٩٢١٩١٣

العنوان البريدي: ص ب: ١١٧ مجلس الشعب- القاهرة

E.mail: cihrs@soficom.com.eg

الصف الالكتروني: مركز القاهرة: هشام السيد

غلاف وإخراج: مركز القاهرة : أيمن حسين

رقم الإيداع بدار الكتب : ١٥٦٩٨ / ٢٠٠٢

## المحتوى

٧	تقديم: د. محمد السيد سعيد .....
١٩	مقدمة .....
٢٩	القسم الأول، القانون الدولي الإنساني .....
٣٢	١- نشأة وتطور القانون الدولي الإنساني .....
٤٠	٢- تطور ومصادر مسألة الحرب في القانون الدولي الإنساني .....
٤٣	٣- اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ وملاحقها .....
٤٧	٤- القانون الدولي الإنساني وتصنيف الجرائم .....
٤٩	القسم الثاني، الشريعة الدولية لحقوق الإنسان .....
٥١	١- عقد الأمم المتحدة لثقافة حقوق الإنسان .....
٥٢	٢- ميثاق الأمم المتحدة .....
٥٦	٣- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان "ظروف النشأة والأهمية الفكرية" .....
٥٩	٤- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان .. حيثيات النص .....
٦١	٥- العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية .....
٦٤	٦- العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .....
٦٦	٧- البروتوكولان الاختياريان (الأول والثاني) .....
٦٩	القسم الثالث، التمييز وحقوق الإنسان .....
٧١	١- التمييز العنصري .....
٧٤	٢- المرأة وحقوق الانسان: المساواة والتمييز .....
٧٧	٣- التمييز ضد المرأة .....
٨١	٤- المرأة والجنسية .....

٨٣	..... حقوق الطفل
٨٦	..... ٦- حقوق الأقليات
٩١	..... القسم الرابع، أنماط خاصة من انتهاكات حقوق الإنسان
٩٣	..... ١- إبادة الجنس البشري
٩٥	..... ٢- التعذيب
٩٩	..... ٣- الاختفاء القسري
١٠٤	..... ٤- الإرهاب
١٠٧	..... القسم الخامس، الحق في التنمية
١٠٩	..... ١- سؤال التنمية
١١٥	..... ٢- الأمم المتحدة والحق في التنمية
١٢٠	..... ٣- إعلان الحق في التنمية
١٢٥	..... القسم السادس، القضاء الدولي وحقوق الإنسان
١٢٧	..... ١- استقلال القضاء
١٣٤	..... ٢- المحكمة الجنائية الدولية
١٤٠	..... ٣- إنجاز تاريخي
١٤٥	..... المصادروالهوامش



## تقديم

يسعدني أن أقدم هذا الكتاب للأخ والصديق الدكتور عبد الحسين شعبان، فالمؤلف هو واحد من أقدم وأخلص وأنشط المناضلين والدعاة العرب لحقوق الإنسان. وتنتشر مساهماته في رقعة واسعة للغاية من الأنشطة النضالية النظرية والعملية، فهو مؤلف غزير الإنتاج. وهو كذلك مناضل زاهر بالحيوية في الممارسة الميدانية.

وهو من ذلك النوع من المناضلين المفكرين والمبدعين الذين تولد لديهم عاطفة الحب والتقدير لهم منذ أن تلقاهم. وهو من ذلك النوع الأندر من هؤلاء الذين يظل حبك وتقديرك لهم ينمو باطراد كلما طالت زمايتك لهم وتعرفك عليهم.

فالحركة الحقوقية هي أشد الحركات الاجتماعية والمدنية طلباً للاستقامة الأخلاقية والمبدئية. ولكن المناضلين الحقوقيين هم مثلهم مثل أي طراز آخر من المناضلين معرضون لضغوط الحياة بوجه عام، ومعرضون أكثر لتأثير الجماعات المرجعية التي انتموا أو ينتمون لها. والتي تضغط لجبرهم لتكييف مواقفهم تبعاً للمصالح والأهواء. هنا نجد مصدراً مفجراً كل ساعة تقريباً - للتناقض. أشير هنا بالتحديد إلى التناقض بين الشخص التاريخي الذي يتكون في مجتمع ما وعبر انتماءات بعضها من ناحية والشخص الأخلاقي الذي لا يسمعه حتى التسليم أمام أهوائه ومصالحه هو: أي الشخص الذي لا يحدد عما تتطلبه مهمته الإنسانية من توحيد مع الماهية الإنسانية المجردة.

إن الحركة الحقوقية تتطلب بناء هذه النوعية الأخيرة من الأشخاص، ولكني أظن أن تلك النوعية بالتحديد لا تنتج ويستحيل اكتمال بنائها بدون نضال يومي شاق مع النفس، وأحياناً مع أقرب الرفاق والأصدقاء وربما الأهل، فلا توجد عصمة لأحد من الوقوع في الهوى والزلل، فالمحافظة على الاستقامة الأخلاقية والمنطقية ليس أمراً هيناً، وليس له ضمان نهائي لأننا جميعاً بشر من لحم ودم،

الأمر الذي يتطلب منا محاسبة يومية للنفس والأهم أنه يتطلب قدرا استثنائيا من صفاء الروح والبصيرة.

ولكن الله وهب عددا محدودا جداً من الناس تلك الموهبة الفريدة لحل هذا التناقض ببساطة متناهية، إنهم يتصرفون بمبدئية ويحس أخلاقي مرهف على نحو شبه غريزي. وأنا أظن الدكتور عبد الحسين شعبان ينتمي لهذا الطراز النادر من الناس.

لم يكن بمقدوري الالتزام بكتابة تقديم لهذا الكتاب دون البدء بالإشارة والإشادة بشخص المؤلف. فبعض الكتب تطبع عليك تأثيرها بحكم نصها ذاته، وبعضها الآخر يحدث لديك انطبعا أقوى بفضل مؤلف هذا النص. والكتاب الحالي هو من هذا النوع الأخير، الذي لا تستطيع سوى التسليم بتأثيرك العميق بشخص مؤلفه، طالما أنه يمثل بالنسبة لك قدوة رائعة. فهو على اتساع حيز نشاطاته في ميدان النضال الحقوقي يحظى بتقدير واحترام من جانب مختلف مدارس وتيارات العمل وأجيال الحركة سواء داخل العراق أو في الوطن العربي ككل.

ويحكم أن هذا الكتاب تعليمي في المقام الأول، أجد نفسي مدفوعا لحث زملائنا الشباب على التعلم من القدوة التي يمثلها أشخاص مثل مؤلف هذا الكتاب الدكتور عبد الحسين شعبان.

أرجو ألا يعتبر القارئ أنني أخرج عن أصول اللياقة في تقديم هذا الكتاب إذا تطرقت أيضا إلى جانب أو قضية بعيدة شكليا عن نصوصه إلا وهي قضية العراق؛ البلد العربي الذي ينتمي له المؤلف، فأنا من بين هؤلاء الذين لا يمكنهم تخيل الوطن العربي بذاته أو المشروع التحرري والحقوقي العربي بمسئوليته وتبعاته بدون العراق. فالعراق منبع عظيم للثقافة العربية التاريخية والحديثة، منبع يفيض بخصوبة نادرة إلى الدرجة التي يستحيل فيها تخيل هذه الثقافة بدون.

ولكن نصيب العراق من المأساة أو التراجيديا العربية التاريخية والحديثة لا يقل عن نصيبه في التكوين الثقافي العربي وهي إنجازات الحضارة العربية. ومأساة العراق الراهنة لا تقل فداحة عن عذاباته القديمة. ولا شك أن الوجه الأساسي لهذه المأساة الراهنة هو النتائج المروعة لنظام العقوبات الأطول زمنا والأشد قسوة في تاريخ العلاقات الدولية.

ولا شك أن الولايات المتحدة وهي الإمبريالية الأكثر غطرسة في التاريخ هي المسئول الأول عن تلك النتائج الإنسانية الكارثية لنظام العقوبات الذي طبق ضد العراق منذ أغسطس عام ١٩٩٠.

ويجب أن تتحمل الولايات المتحدة المسئولية الأولى عن الانتهاكات الخارقة لحقوق الإنسان في العراق، وهي انتهاكات لا تقل في مدامها وجسامتها عن جريمة إبادة الأجناس.

ولا شك عندي أن هناك مسئولين آخرين، على رأسهم الدول العربية كافة أو ما اصطلح على تسميته بالنظام العربي. فالعرب يتحملون جانباً كبيراً من المسئولية بدورهم، إذ شاركوا في نظام العقوبات الذي افترس الشعب العراقي لأكثر من عقد كامل من الزمن.

ولا شك أيضاً أن النظام العراقي مسئول مسئولية جوهريّة، إن لم تكن المسئولية الأكبر عن مسلسل الكوارث الذي ألم بالشعب العراقي طوّل العشريّن عاماً الأخيرة. فإضافة إلى جر العراق

إلى حريين هما الأشد قسوة وعمقا في التاريخ العربي الحديث، فإن هذا النظام يعد واحدا من أكثر النظم في العالم خرقا وانتهاكا لحقوق الإنسان، لقد وقع الشعب العراقي بين مطرقة الإمبريالية الأمريكية وسندان نظلمه السياسي وحكومته.

وهنا تصبح المشكلة أشد تعقيدا من الناحية السياسية، فقد تفرقت القوى الفكرية والسياسية والفعاليات المدنية بين من يعتبر جرائم الإمبريالية الأمريكية المصدر الأساسي لمعاناة الشعب العراقي، ومن يعتبر جرائم النظام السياسي السبب المباشر وراء هذه المعاناة.

وقد يعد الموقف الحقوقي من ذلك كله واضحا وضوحا لا غبار فيه، فانتهاكات النظام العراقي لحقوق الإنسان ومسئولياته القانونية الدولية ليست مبررا للانتهاكات الجماعية والخطيرة التي يقوم بها النظام الدولي كله لحقوق العراقيين، والموقف الحقوقي هو بكل بساطة التصدي لكافة مصادر وأطراف الانتهاكات الإجرامية التي تعرض لها الشعب العراقي لفترة طويلة. ولكن الأمر الجدير بالمناقشة في سياق التعرض بالشرح والتحليل لمنظومة حقوق الإنسان هو ما تجرنا إليه الظروف السياسية الدولية والتي جعلت الأمم المتحدة هي المصدر الشكلي المباشر لنظام العقوبات المفروض على العراق.

إننا نقف هنا أمام تناقض بين احترام الشرعية الدولية وحكم القانون في النظام الدولي من ناحية وما يترتب على هذا الاحترام من انتهاكات خطيرة لحقوق الجماعية والفردية لحقوق الإنسان والشعوب من ناحية أخرى، وحالة العقوبات المفروضة على الشعب العراقي هي مثل واحد، وإن كان المثل الأشد خطورة في المرحلة الراهنة للتاريخ العالمي.

تتفرع تلك المعضلة عن إشكالية أوسع نظاما وهي التداخل المعقد بين الظروف السياسية الدولية (والمحلية) من ناحية والمبادئ القانونية التي تسطر حقوق الإنسان من ناحية أخرى. والصراع بين القانون والسياسة يبدو بكل تأكيد ظاهرة تنداعي بطول وعرض التاريخ البشري، ونحن العرب نعرف جيدا نتائج هذا التداخل بسبب استهدافنا من جانب الولايات المتحدة وأحيانا الدول الغربية جميعها أو أكثرها بمعاملة تمييزية، والحماية التي تضيفها تلك القوى المهيمنة في النظام الدولي على إسرائيل، فسياسة الكيل بمكيالين أو أكثر تلقى ظللا كثيفة من الشك على صدقية هذه الدول، وتؤكد تلاعبها بشعارات حقوق الإنسان.

ولكن الخطأ الذي يقع فيه قطاع كبير من المثقفين والسياسة العرب هو توظيف هذه الحقيقة للتصلل من الالتزام بمنظومة حقوق الإنسان والإيقاع بمناضلي حقوق الإنسان وملاحقهم.

إن مثل هذا الموقف يبتعد تماما عن المنطق. فالتوظيف الانتهازي لشعارات حقوق الإنسان من جانبي قوى دولية متنفذة لا يبرر بالمرّة التحلل من الالتزام بهذه الحقوق وخرقها وانتهاكها على كل الأصعدة داخل الأقطار العربية، فالواقع أن هذا الموقف يعني في الجوهر الاستجابة للانتهاكات التي تتعرض لها الحقوق الجماعية للعرب وعلى رأسهم الشعب الفلسطيني- من جانب الولايات المتحدة وبعض القوى الكبرى الأخرى بالقيام بمزيد من الانتهاكات لهذه الحقوق وللمنظومة الحقوقية عامة

من جانب الحكومات العربية. فتقع الشعوب العربية بذلك- ضحية انتهاكات جسيمة من الخارج والداخل أيضا.

ينأى هذا الموقف بنفسه عن التصدي الأمين والنزيه للإشكالية ومحاولة حلها في السياق التاريخي الراهن. بل إن هذا الموقف لا يرى معضلة أو إشكالية أصلا في الممارسة بين السياسي والحقوقي على المستوى الدولي، لأنه يطمس الحقوقي من الأصل. فالرؤية السياسية للحكام العرب لا تمتد في الأصل بحقوق الإنسان. وهي بهذه الصفة تنحصر كلية لمنهج القوة والمنفعة المباشرة لهؤلاء الحكام أنفسهم وللمطن التي تحكم معهم وبهم، وهم لا يقلون انتهازية في توظيفهم للشعارات عن الحكومات الغربية والأمريكية بالذات. فهم يتحدثون طويلا عن القانون الدولي والعدالة وإعادة توزيع الثروة على المستوى العالمي وإصلاح الأمم المتحدة ودمقرطة العلاقات الدولية. ولكنهم ينسون هذه الشعارات كلها عندما يتعلق الأمر بالقانون المحلي والعدالة وإعادة توزيع الثروة على المستوى الوطني والقومي وإصلاح نظم الحكم وتحقيق الإصلاح الديمقراطي في الداخل.

وعلى أي حال أتصور أن التنظيم الدولي لحقوق الإنسان لازال بالغ الضعف ومعرضا للتأثيرات الهوائية والمتضاربة للمصالح السياسية والإقتصادية لشتى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ومع ذلك، فإن التعددية الواضحة في الهياكل الموسعة والجماعية للقرار الدولي مثل الجمعية العامة للأمم المتحدة، وأكثر المنظمات الدولية النوعية تسمح بصورة واضحة ومدهشة بصور الإعلانات وتوقيع المعاهد والمواثيق الدولية، بل وتفعيلها أحيانا، بصورة مؤثرة.

ونتصور أنه قد لا تتوفر أبدا الظروف السياسية الضرورية للتفعيل الكامل لمنظومة حقوق الإنسان وحمايتها في النسق الرسمي الدولي، ولكن مهما كانت الظروف، فإن وجود المنظومة الحقوقية الدولية يسمح دائما بإدانة الانحراف السياسي ومعارضة كل صور الهيمنة والإجحاف والاستئثار.

لقد كان هذا هو الموقف الذي اتخذته عدد من المناضلين الديمقر أطليين والحقوقيين ومنهم عبد الحسين شمعان الذي ظل يدين بكل قوة انتهاكات الإمبريالية الأمريكية للحقوق الجماعية والفردية للشعب العراقي، دون أن يسكت عن الانتهاكات الفظيمة التي ظل النظام العراقي يرتكبها ضد موطنيه. إن الدكتور عبد الحسين شمعان لم يميز جماعة من أبناء الشعب العراقي عن غيرها، فقد وقف باستقامة ومبدئية مع حقوق كافة الجماعات التي يتشكل منها الشعب العراقي دون تمييز. فوقف مع حقوق الأكراد انطلاقا من مبادئه الحقوقية. وهو يعرف جيدا أن وقوف العراقيين العرب باستقامة وشجاعة مع حقوق الأكراد هو الضمان الوحيد لتمييز وحدة الشعب العراقي ودولته. وهنا ينكشف موقف العديد من المثقفين العرب الذين يكيلون بمكيالين بدورهم. إذ يناضلون من أجل الحقوق العربية ويتجاهلون حقوق الأقليات والجماعات القومية غير العربية. إنهم ينسون أيضا أن هذا التجاهل هو ما يقود بعض الجماعات القومية للتطرف وصولا إلى طلب الانفصال بدولة مستقلة.

والواقع أن إشكاليات كهذه هي ما كنت أتمنى أن تجد مكانها الضروري بين موضوعات البحث الحقوقي في الوطن العربي، فأحيانا ما يختلط على الكتاب والمفكرين الفارق بين حقوق الأشخاص

المنتمين إلى أقليات قومية أو عرقية أو دينية أو لغوية، وحقوق الجماعات القومية أو الأمم والشعوب. وفي أحيان أخرى، يختلط مجرد الاعتراف بحق جماعة قومية أو شعب ما في تقرير المصير مع فكرة الانفصال. فالحق في تقرير المصير قد يصل إلى درجة الانفصال بدولة مستقلة، ولكنه يشمل اختيارات أخرى منها الاستقلال الذاتي والحد الفيدرالي، وتملي الحكمة والمصلحة الجماعية لكافة الشعوب التعايش معاً على قاعدة الإخاء والمساواة عبر صياغات مثل الحكم الذاتي والفيدرالية كبدايات أفضل عملياً في أكثر الحالات عن الانفصال. وهذا هو لحسن الحظ، ما وقع عليه اختيار إخواننا الأكراد.

لم أعد أذكر من بين المفكرين الكبار لمصرنا- من كان يقول بأن الحل المبني هو أيضاً الحل العملي، وتطبق هذه النظرية على حالة الأقليات في العالم العربي بصورة مثالية. ففي كل الحالات تقريباً كان يكفي احترام الحد الأدنى من حقوق هذه الأقليات ومعاملة المنتمين إليها على أساس الإخاء والمساواة والزمانة في المواطنة وفي الحضارة وفي الثقافة حتى تقطع الطريق على كثرة من الصعوبات والصراعات التي يعاني منها الوطن العربي فيما يتعلق بقضية الأقليات القومية والدينية واللغوية.

غير أن القول بأن الحل المبني هو أيضاً الحل العملي ليس دائماً وفي كل الأوقات بهذه الدرجة من البساطة. فعندما تقع أخطاء وانتهاكات جسيمة قد تتصاعد الأمور بحيث يصبح لكل طرف في صراع ما روايته الخاصة، ويعتذر فصل الحقائق الموضوعية عن التناول الذاتي للقضايا، وعندئذ نحتاج إلى أقصى درجة من الانسجام والوضوح المبني والبراعة العملية لكي نضع حلاً صحيحاً مثل هذه الوقائع.

وقد كنت أتمنى أن أجد معالجة لمثل هذه الإشكاليات في هذا الكتاب، وهنا تتدخل إلى حد بعيد أمزجة واختيارات المؤلفين وأذواقهم في التأليف من أجل التعليم. فقد لمس هذا الكتاب مثلاً قضايا عديدة مثل حقوق الأقليات وحقوق المرأة، كما تعامل مع مسائل شائكة مثل القانون الدولي الإنساني. ولكن المؤلف اكتفى في معظم الأحوال بشرح ما جاءت به الوثائق الدولية من مبادئ وقواعد ومعايير، دون أن يبالغ ما تثيره من إشكاليات وتعقيدات. وبهذا المعنى جاء الكتاب تعليمياً بالمعنى الأول والكلاسيكي للكلمة. فهو ممتاز وصالح تماماً لتقديم المبادئ السياسية للقانون الدولي الإنساني ولبادئ ومعايير حقوق الإنسان ومداخل حمايتها دولياً بالمعنى القانوني والقضائي. غير أن من الممكن -من وجهة نظري- مناقشة هذا المدخل للتعليم.

إذ يمتاز هذا الكتاب بقدر كبير من الوضوح، ولا شك أن هذه هي الميزة الرئيسية في المدخل التقليدي للنصوص والمؤلفات التعليمية أو التي تستهدف افتتاح الدراسة المنهجية لأي مجال أو موضوع مثل حقوق الإنسان.

وفي المقابل، قد يضحي هذا المدخل بالحاجة إلى تسليح الدارسين والمتدربين في مجال حقوق الإنسان بالمهارات المفهومية والمعمارية التي يبتلزمها تصديهم بالتحليل أو لبناء موقف من قضايا

شائكة أو مشكلات عملية مستعصية.

وليس يمكننا هنا سوى إعطاء بعض الأمثلة.

لدينا أولا الفارق النظري بين التاريخ الفكري والتاريخ القانوني لمنظومة حقوق الإنسان، ولكم كنت أود من المؤلف أن يوضح هذا التمييز عند تعرضه لمشكلة الظروف السياسية التي ولد الإعلان العالمي في كنفها. فقد شرح المؤلف باقتدار طبيعة هذه الظروف السياسية. وكنت أود أن يبرز المؤلف بوضوح أكبر تردد الولايات المتحدة في الموافقة على صدور الإعلان، حتى اللحظة الأخيرة. فلتلك الحقيقة دور هام في إيضاح أن الإعلان لم يكن بالضرورة تجسيدا لرؤية أمريكية. والواقع أن ما حدث هو أن ظروف التوازن الدولي هي التي سمحت لجماعة من المشتغلين بالحقوق والقانون من صياغة وتبني وتبرير هذه الوثيقة الجوهرية. وعندما نقدم على تحليل الخطاب الكامن في تلك الوثيقة فسوف نرى أنها جاءت تجسيدا لعملية تقدم فكرية اشتقت عناصرها ومقولاتها من جميع الثقافات والحضارات. ومنظومة حقوق الإنسان ككل لا يمكن ردها إلى أية ثقافة بذاتها، بما في ذلك الثقافة الغربية.

ويوسعنا أن نستبطن هذه الحقيقة من إلقاء الضوء على عملية صياغة الأجيال التالية من الوثائق الحقوقية ال كبرى، وعلى رأسها العهدان الدوليان، فبدءا من عقد الستينيات، شاركت دول العالم الثالث بنشاط بارز في هذه الصياغة، وجلبت لهذه المواثيق أفضل ما لديها من مبادئ فكرية وأخلاقية. وتمود هذه المبادئ بدورها إلى عملية تاريخية ممتدة إلى عصور بعيدة. فقد ساهمت الحضارات الصينية والهندية والآسيوية عموما بطائفة مميزة من المبادئ، كما ساهمت الحضارة العربية الإسلامية بدرجة أكبر بحكم تبلور ونضوج الحركة الفلسفية والمدارس الفقهية- القانونية في إطار هذه الحضارة خلال عصور ازدهارها. ولا يمكن بالطبع إهمال، ساهمت به الحضارات المصرية واليونانية- الرومانية، والحضارة الأفريقية من مبادئ وأفكار بعضها ينتمي إلى الماضي البعيد، وبعضها مثل مبدأ "حق الأمم في تقرير مصيرها" ينتمي إلى العصر الحديث وحده.

فكان المنظومة الحقوقية تجمع بين مبدئين متميزين: الفكري- الأخلاقي، والقانوني الدولي. الأول له مسار تاريخي طويل وعميق الفور وبائع الثراء والتنوع. أما الثاني فهو يعكس عملية تفاوضية انتهت بفكرة وحدة القانون، رغم تنوع مصادره ومنابع القيم والأفكار التي صبت فيه. المهم هنا هو أن الإعلان العالمي جاء بفكرة فريدة لم يكن لها تاريخ طويل وإنما صارت ممكنة فقط مع ولوج العصر الحديث واكتمال حركة الاستقلال وإنهاء الاستعمار الأوروبي الحديث، وهي فكرة إلزامية القانون الدولي الموحد الذي تشارك في صنعه -تفاوضيا- جميع دول وأمم العالم ممثلة في الجمعية العامة للأمم المتحدة. لقد تطورت فكرة القانون وفكرة القاعدة الأخلاقية عبر مرحلتين سا بقتين على مشروع الحدادة. المرحلة الأولى اتحدت فيها الحضارة والشعب وحتى الفهم الخاص للذات الإلهية. ولم يكن الآخر إلا موضوعا للغزو. فكل الحضارات القديمة نظرت للآخر على أنه همجي أو لا متحضر، وهو جدير بأن يفرض عليه القانون الخاص بالجماعة أو الحضارة وقيمها بالقوة. أما في المرحلة الثانية، تطور الأمر قليلا، وتمددت العلاقة بين الجماعات والحضارات على هدي من مبدأ المعاملة بالمثل.

والمبادلة -أو المعاملة بالمثل- شئ، وفكرة وحدة القانون شئ آخر. فالمبادلة سلبا وإيجاباً- تعني أن تحتفظ كل حضارة أو دولة أو جماعة بقانونها الخاص باعتباره القانون الأسمى أو الوحيد أو الجدير بالتطبيق. وتبقى منطقة أو حيز تتماثل فيه الجماعة أو الحضارة أو الدولة مع الآخر عبر قانون وحيد مشترك وهو المعاملة بالمثل. "فإن حطموا معابدي سحطتم معابديهم، وإن احترموا معابدي ساحتهم معابديهم".

أما القانون الدولي لحقوق الإنسان فيستند على فلسفة أخرى تماما. فالقاعدة الأخلاقية ليست مشتقة من النظام الأخلاقي لجماعة بعينها أو ثقافتها المميزة، وإنما من خصائص الإنسان بصورة مجردة. أي أنها تتبع مما يتفق عليه أنه جدير ولصيق بالإنسان، ومن ثم بكل الجماعات. فالقاعدة الأخلاقية هي تلك التي ينظر إليها باعتبارها ما هو جدير بالتطبيق عموماً، وليس باعتبارها ما هو جدير بي، أو بجماعة أو حضارة أو دولة بعينها. ومن ثم، فإن القانون الذي يجسد تلك القاعدة ويجعلها ملزمة هو قانون واحد متعدد.

معنى ذلك أن خرق طرف ما لقاعدة قانونية أو أخلاقية مما سطر في منظومة حقوق الإنسان لا يؤدي إلى إعفاء طرفي أو أطراف أخرى من التقيد بهذه القاعدة أو القانون الأخلاقي أو الوضعي لأن منشأ احترامها ليس المبادلة وليست المعاملة بالمثل وإنما جدارة هذا القانون بالتطبيق في كل الأحوال. وهنا نأتي إلى المعضلة التي وقف أمامها الفكر المربي عند النظر إلى القانون الدولي لحقوق الإنسان موقفاً سلبياً ومستلباً. إن العرب يتعرضون لمظالم تاريخية عظيمة في النظام الدولي الراهن. ويسلب الشعب الفلسطيني من حقوقه غير القابلة للتصرف على يد إسرائيل والحركة الصهيونية العالمية. والولايات المتحدة ودول غربية أخرى إما تتأصر هذا المشروع أو تسكت عن جرائمه، في خرق واضح للقانون الدولي لحقوق الإنسان ولجميع المبادئ الأخلاقية المجردة.

وأمام هذا الواقع ثمة اختيار حاسم بين موقفين فكريين متناقضين. الأول يطمح في القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني أصلاً. وهو ينظر له -انطلاقاً مما يقع على العرب من مظالم- على أنه مجرد دعاية جوفاء لا معنى لها، ولا تقيدنا في شئ. والمنطق الكامن وراء هذا الموقف بسيط وهو أنه إذا كان "الغريب" يخرق هذا القانون، فلماذا لا نخرقه "نحن أيضاً".

أما الموقف الثاني فيقوم على احترام القاعدة القانونية- الأخلاقية المجردة والتي توافقت عليها البشرية جمعاء. وهو يصر على تفعيل الكامل للمنظومة الحقوقية الدولية. ويناضل من أجل تطبيقها على الجميع بصورة متساوية، ومن ثم يناضل من أجل رفع وإنهاء شتى صور الاضطهاد والتتكيل التي تعرض لها الشعب الفلسطيني وغيره من الشعوب العربية.

ويكـل أسف، يشيع الموقف الأول بين قطاعات مؤثرة من المجتمع السياسي والثقافي في عدد كبير من الشعوب العربية -وقبل كل شئ- فإن الدعاية الحكومية في معظم الأقطار العربية تتأسس كلية أو جزئياً على هذه الفكرة.

غير أن تلك الصياغة للمعضلة أو "حلها" المزعوم لا تتخذ صيغة المبادلة أو المعاملة بالمثل. إنها في

الحقيقة تطوير على مضاعفة القهر الواقع على شعوبنا. فإذا كانت إسرائيل أو أمريكا تظهر مثلاً شعبنا العربي الفلسطيني، فإن منطق الحكومات العربية يقول لنا: إذن فلن نحترم مبادئ وقواعد حقوق الإنسان التي تخرقها إسرائيل وأمريكا، وينتهي الأمر بأن توقع الحكومات العربية "على شعوبها" ذاتها قهراً مضاعفاً، باسم التدخل من إلزامية القانون الدولي لحقوق الإنسان، عندئذ يقع القهر على الشعوب العربية -بما فيها الشعب الفلسطيني- مضاعفاً، فالإمبريالية والمشروع الصهيوني يتجهزهم من الخارج، والحكومات العربية تقهرهم من الداخل، ولا يسمعون هنا سوى التهديد بالنبؤس الأخلاقي والهزال المنطقي لهذا الموقف حتى عندما ينهض تبريره على أغراض أو أهداف نبيلة مثل الدفاع عن حقوق العرب كافة أو عن الشعب الفلسطيني تحديداً، كشعب واقع تحت الاحتلال.

فمن الناحية المنطقية، لا يمكن تبرير حق الشعب الفلسطيني -أو أي شعب عربي آخر- في تقرير المصير إلا انطلاقاً من مبادئ قانونية وأخلاقية عامة مجردة وشاملة لكافة الشعوب الأخرى، مثل منظومة حقوق الإنسان. فإذا سقط هذا القانون وطعنتم مصداقيته لما صار من الممكن تبرير هذا الحق أو النضال من أجله نضالاً عالمياً.

وإذا سقط هذا الخطاب أو طعنتم مصداقيته لن يكون أمامنا سوى قانون القوة أو قانون الغاب. وبمحاسبات المصالح وموازين القوى، لا أظن أن العرب قادرين على الفوز في معركة الغلبة هذه. والأهم أن تسييد علاقات القوة أو قانون الغاب على المستوى العالمي غالباً ما ينتهي أيضاً إلى تسييده في المستوى الوطني.

وعلى النقيض، فإن من حقنا أن نشن نضالاً مستديماً من أجل حقوق الشعب الفلسطيني حتى باستخدام القوة المسلحة. فعق الأمم والشعوب في تقرير المصير يمتد أيضاً إلى إقرار حقها في النضال المسلح للاحتلال. ولكن احترام حقوق الإنسان يعني هنا أن النضال المسلح -أي بلغة القوة- يقف ناهضاً على مبدأ قانوني دولي عام. وهناك هارق كبير بين النضال المسلح بدون أو بغض النظر أو على قاعدة انتهاك القانون الدولي لحقوق الإنسان أو القانون الدولي الإنساني. وهناك كذلك، هارق بين أن تقاوم بالقصاص المدني أو الكفاح المسلح أو كليهما عدواً يخرق القانون الدولي وينظر له باعتباره مجرماً، وأن تقاوم عدواً يعني من وصف الإجرام أو خرق القانون الدولي لأننا لا نحترم القانون الدولي بالأصل ولا نعتزم بما له من مصداقية.

هذا الفارق في تقديره يشكل جوهر "ثقافة حقوق الإنسان". لا تدعونا هذه الثقافة للخضوع أو القبول بالقهر أو التسليم أمام المحتل أو في مواجهة الإجحاف والظلم. فثقافة حقوق الإنسان هي على العكس من ذلك أحد المستويات النوعية لثقافة المقاومة. فثقافة حقوق الإنسان هي ممارسة المقاومة على أعلى مستوى ممكن: أي على مستوى إدراك أن المقاومة تحقق إنسانية المقاوم، وهو ما يدعو لإدراك المقاومة عبروعي إنساني عام.

تعماني المنظومة الحقوقية الدولية من نفس المضلة التي تواجه القانون الدولي بوجه عام. إذ لا توجد سلطة فوق الدول والجماعات قادرة على الوفاء الفعلي بمبدأ إلزامية احترام هذه المنظومة، أو



كفض المنازعات حولها.

فالأمم المتحدة ليست سلطة فوق الدول إلا في النطاق الضيق للتشريع الحقوقي. ولكن الأهم هو أنه لم توجد سلطة قضائية مهمتها هي السهر على التطبيق النزيه والاحترام الكامل للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بغض النظر عن الظروف السياسية أو المصالح المادية للدول.

ومن هنا، فإن الدول -أو الحكومات- التي تمد الطرف المقابل الذي يلزمه القانون باحترام حقوق الإنسان هي المفوضة بتطبيقه. وفي مجال العلاقات الدولية، تتطوي نفس المعضلة على نوع من التسليم العملي بأن الدول القوية أو العظمى صاحبة مسؤولية خاصة في تطبيق القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي بوجه عام.

إن المثل العامي في مصر يشرح هذه المعضلة بالكلمات التالية "سلمنا الحرامي مفتاح الكرار". فالدول هي المتهم والقاضي في الوقت نفسه، وأمريكا تحديدا في النظام العالمي أحادي القطبية الراهن- هي أيضا المتهم ورجل البوليس في الوقت ذاته.

كيف نخرج من هذه المعضلة؟ ليس هناك حل سريع أو حاسم في الأمد القريب. فالحل الصحيح على المدى الطويل هو تشكيل حكومة عالمية. أما على المدى الوسيط، فأقرب الحلول هو فرض إدارة متعددة دولية لمشكلات المجتمع الدولي وأزماته.

ويعني ذلك حتى كافة الدول والجماعات المدنية والسياسية على المشاركة بفعالية في شئون المجتمع الدولي وفي كنف القانون الدولي، وهو الأمر الذي يحدث نقيا جديلا هائلا للاحتكار الأمريكي للقرار العالمي، ولسياسات القوة بوجه عام.

أما على المدى الأقرب، فإن أفضل الحلول المتاحة يكمن في فكرة القضاء الدولي، ومن هنا جاء اهتمام الحركة الدولية لحقوق الإنسان بإنشاء المحكمة الجنائية الدولية التي وقعت معاهدتها في روما بما يضمن استقلالها عن الفاعلين السياسيين. وتختص هذه المحكمة بإجراء التعقيقات حول مزاعم الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وللقانون الدولي الإنساني.

وهنا كان يجب أيضا أن تهتم الحركة الدولية لحقوق الإنسان كجزء من المجتمع المدني العالمي بالمطالبة بإصلاح نظام محكمة العدل الدولية عبر تغيير قانونها الأساسي لتمكينها من لعب دور أكثر فعالية وشمولا وانتظاما في فض المنازعات الدولية.

ولعل من المناسب والعالم يتناول قضية إصلاح الأمم المتحدة أن يمثل إصلاح ذراعها القضائي المتمثل في محكمة العدل الدولي جانباً جوهرياً من هذه العملية.

ولكن لماذا يجب أن تمضي الحركة الدولية لحقوق الإنسان لتناول إصلاح محكمة العدل الدولية وخاصة بما يتعلق بشمولية والزامية وولاية المحكمة وقضاؤها؟ أولا لأن حق تقرير المصير يقع على قمة قائمة الحقوق الإنسانية وفقا للمهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية، وللحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وهذا الحق يختلف عن معظم حقوق الإنسان الأخرى لا لأنه حق جماعي

فحسب، بل ولأنه يشتمل على منازعة بين أمم ودول.

ولو أن محكمة العدل الدولية اختصاصا مستقلا عن الدول، ويقوم فوقها ويتولى الحكم في منازعاتها، ولو أن محكمة العدل الدولية ولاية إلزامية ولقضاها سلطة لا ينازعها سلطان آخر، لكانت قضايا دولية عديدة قد تم حلها وفقا للقانون الدولي، على رأسها قضية شعبنا العربي الفلسطيني.

بل ولو أنه تم إصلاح محكمة العدل الدولي وفقا لهذا التصور لأصبحنا أقرب بما لا يقاس من إدراك هدف التحييد السياسي لمجلس الأمن، فصار بذلك سلطة تنفيذية تهض مهمتها على تطبيق القانون وأحكام القضاء الدولي. وبذلك يكون من الممكن تقييد أهواء الدول وقضينا على ممارستها لمياسة الكيل بمكيالين.

مسألة أخيرة في هذا السياق- تستحق مناقشة معمقة، وهى العلاقة بين الحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. لقد أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة مرارا أن منظومة حقوق الإنسان عامية، وأنها كل لا يتجزأ وأنها مكملة لبعضها البعض. وكان هذا البيان قد استهدف إنهاء المنازعة بين القائلين بأولوية هذا الجناح أو ذلك من جناحي المنظومة الحقوقية. وبوسعنا أن نقول نفس الشيء بالنسبة للعلاقة بين الحقوق الفردية والحقوق الجماعية.

فكانه ليس ثمة أساس من منطوق أو واقع يدعونا لتبرير انتهاك الحقوق الفردية باسم الوفاء بالحقوق الجماعية، ولا لتبرير انتهاك جناح من منظومة حقوق الإنسان مثل الحقوق المدنية والسياسية باسم الوفاء بمتطلبات تدعيم جناح آخر مثل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

هذا الموقف سليم من حيث المبدأ، ولكنه قد يقبل اجتهدات أخرى مشتقة من فلسفة الأخلاق وفلسفة القانون، ناهيك عن الدراسات الثقافية والعلوم الاجتماعية ونتائجها أو حصيلاتها. فقد نقبل مثلا القول بطائفة مختارة من الحقوق على أساس أن الوفاء بها بسرعة يعزز العملية التي تقود إلى توسيع آفاق الوفاء بالمنظومة كلها.

من هذا المقترِب الأخير نستطيع أن نؤكد كون حق التنمية أداة ربط مناسبة، ومعيار قوي لترتيب أولويات التطبيق الفعلي لمنظومة حقوق الإنسان. فهو يصنف كحق جماعي ولكن بمعايير ومقاييس الوفاء به يجب أن تذهب إلى مستوى كل فرد وكل مواطن. وهو في تفصيلاته ينطوي على حقوق مضمونية وحقوق تمكينية. فالحق في مستوى معيشي مناسب هو حق مضموني له دلالة محددة من حيث القضاء على الفقر. ولكن حق التنمية يعني أيضا الحق في المشاركة في إدارة الشؤون العامة، وهو حق يقصد به تمكين الفرد والجماعة من تولي أمورهما بأنفسهما والسيطرة ولو بضرر على شروط حياتهما. ويشمل هذا الحق أيضا طائفة الحقوق التمكينية الأخرى مثل الحق في التجمع والحق في التنظيم والانضمام لل نقابات الحق في الترشيح والانتخاب .. الخ.

فكان حق التنمية هو أداة ربط مناسبة بين طائفة معينة من الحقوق الاقتصادية/ الاجتماعية والحقوق المدنية/ السياسية، غير أن هناك بعداً آخر للحق في التنمية. وهو أنه أداة ربط مناسبة بين الوجه الخارجي والوجه الداخلي لمنظومة حقوق الإنسان.

فالحق هي التنمية يرتب التزامات معينة من جانب الحكومة نحو المواطن. ولكنه يرتب أيضا التزامات معينة من جانب المجتمع الدولي نحو الأمم والشعوب الفقيرة، الأشد فقرا. إنه يعني أن المجتمع الدولي كله مسئول مسئولية مشتركة عن اقتلاع الفقر، بحسب أن الفقر هو مصدر كبير لانتهاكات عديدة لحقوق الإنسان.

وحق التنمية يربط بين الوجهين الداخلي والخارجي لمنظومة حقوق الإنسان، أو بين المسئوليات الوطنية والمسئوليات العالمية. إذ يستحيل اقتلاع الفقر وتحقيق التنمية من خلال الدعم الدولي وحده لو لم تكن الحكومة والمجتمع الوطنيان يؤمن وتمارس فعلا سياسات تنمية وتطبق في الواقع طائفة الحقوق الجوهرية ذات الصلة. ويبدو أن قدرات الحكومة والمجتمع المحلي وحدهما غير كافيتين في عشرات من الحالات لاقتلاع الفقر حتى لو أنهما يطبقان حقوق الإنسان بنزاهة وأمانة، وذلك لأسباب تاريخية أدت لضعف الموارد والقدرات الوطنية، ومن هنا لا بد من أن يمد المجتمع الدولي يد الدعم والمساعدة لدفع حركة التنمية في عشرات من الأقطار.

ولكن إحدى المشكلات الكبرى التي تعمق تطبيق هذا الحق، وخاصة الوجه الخارجي والمتعلق بالتزامات المجتمع الدولي هو أن هذا الحق لم يترجم إلى مقاييس محددة. وهنا يحتاج الأمر لفضائل مستديمة ومستهمية لفرض احترام هذا الالتزام الدولي عبر تطوير وبلورة هذه المقاييس.

وعلى سبيل المثال، فإن اقتراح تعبئة حد أدنى من المعونة الدولية في شكل منح لا تسترد توجه خصيصا للوصول بمستوى الدخل الفردي إلى حد أدنى معين أصبح لازما وملحا للغاية. ويفتح هذا الاقتراح وغيره باب البحث في طبيعة المعونة الدولية واتجاهاتها وآثارها المحتملة، والأفضليات النسبية بين البنود المختلفة لإنفاقها. إذ كان ذلك هو موضوع دراسة الاقتصاديين والإختصاصيين. ولم تدخل الحركة الدولية لحقوق الإنسان لصلب المناظرات حول هذا الموضوع. رغم إلحاحه وأهميته بالنسبة لاحترام وتطبيق منظومة حقوق الإنسان.

حدثنا هنا إذن عن أربعة جوانب متصلة لمعضلة تطبيق واحترام منظومة حقوق الإنسان، وهي:

- تأكيد تعددية المصادر الفكرية للمنظومة الحقوقية وانتماؤه المختلف الحضارات والثقافات، ووصولها في النهاية للتبلور في صيغة محددة هي وحدة القانون وتجريد القاعدة القانونية والأخلاقية.
- وأكدنا هنا أن الدفاع عن عالمية حقوق الإنسان وإلزاميتها ووحديتها هي الموقف المليم في مواجهة الانتهازية والنقصية والكيل بمكيالين والاختصاص السياسي لبراءة المنظومة الحقوقية.

- النضال ضد التوظيف الانتهازى لمبادئ حقوق الإنسان أو النزوع لتسييسها من خلال نشر ثقافة حقوق الإنسان وتعليم حقوق الإنسان باعتبارها مبادئ قائمة على قواعد أخلاقية وقانونية مجردة. وأكدنا في هذا الصدد على أنه لا يجوز التذرع بانتهاك طرف ما بما في ذلك الإمبريالية الأمريكية- لمنظومة حقوق الإنسان وخاصة لبدأ حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره- من أجل إباحة انتهاك حكوماتنا العربية أو أي حكومات أخرى- لهذه المنظومة.

- وفي نفس السياق أكدنا على ضرورة التوسع في الرقابة القضائية الدولية على وفاء جميع

الدول والأفراد بالتزاماتها حيال القانون الدولي لحقوق الإنسان، وللقانون الدولي الإنسان. وهنا قد لا يكون تشكيل المحكمة الجنائية الدولية هي أهم الخطوات الواجب اتخاذها.

- ففي تقديري أن إصلاح محكمة العدل الدولية وتمكينها من القيام بدور جوهري في إضفاء الحماية الدولية التي حقوق الإنسان، وعلى رأسها الحق في تقرير المصير- قد يكون أكثر أهمية. ومن المنطقي أن هذا الإصلاح لابد أن يذهب إلى مستوى وضع قانون أساسي جديد لهذه المحكمة. كما أنه لابد أن يذهب إلى حد إصلاح الأمم المتحدة نفسها.

- وأخيرا، فإن الحق في التنمية يجب أن ينظر إليه باعتباره القلب النابض للمنظومة الحقوقية الدولية من حيث إنها عالمية ومكملة لبعضها البعض وغير قابلة للتقسيم. إذ أن هذا الحق يربط بصورة جيدة بين مختلف أبعاد وأقسام هذه المنظومة. ويؤكد بصورة فريدة وحية عالميتها.

ولقد أردت من خلال التأكيد على هذه الجوانب الأربعة إلقاء بعض الضوء الإضافي على ما ورد في هذا الكتاب من شروح جيدة للمواثيق الدولية وتكريب بعض المعاني الإشكالية لذهن القارئ غير المتخصص.

وكلي ثقة أن هذا القارئ سوف يفيد إفادة جمة من هذا الكتاب التعليمي البسيط والجميل معا.

محمد السير سعيد

القاهرة - ديسمبر ٢٠٠١

\_\_\_\_\_

المقدمة



**يعتبر القانون الدولي الإنساني أحد فروع القانون الدولي الحديثة، مثلما هو القانون الدولي الحربي، والقانون الدولي الجنائي وقانون حقوق الإنسان.** فالحرب التي كانت بموجب القانون الدولي التقليدي «**عملاً مشروعاً**» بموجب القاعدة القانونية السالفة «**الحق في الحرب**» لم تعد بموجب القانون الدولي المعاصر كذلك، بل جرى تحريمها، باعتماد قاعدة «**صيانة السلم والأمن الدوليين**» وتحريم استخدام القوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية، إلا باستثناءات محدودة، بينها حق الدول في الدفاع الشرعي عن النفس فرادى وجماعات.

ان سمي المجتمع الدولي الى تحريم الحرب والعمل على تلطيحها في حالة وقوعها، بإيجاد قواعد ونظم من شأنها التخفيف من آلامها وتقنين مبادئها للحيلولة دون انفلاتها من عقابها بلا ضوابط أو مساءلات أو تبعات قانونية أو قضائية، قد اعطى للقانون الدولي الإنساني مكانة مهمة بين فروع القانون الدولي، لكونه يبحث في القاعدة القانونية الواجب إتباعها والمسؤوليات المترتبة على انتهاكها والآليات التي تحول دون تفاقمها وانتشارها، خصوصاً وأن كل ذلك يتعلق بالإنسان (الفرد) وبالجماعات البشرية ضحايا النزاعات المسلحة والحروب وأعمال العنف.

وشكل التراكم والتطور التدريجي وما دلّ عليه تواتر الاستعمال في تكوين قواعد عرفية ومن ثم اتفاقية «اي معاهدات دولية» استهدفت حماية الفرد المتضرر من النزاع المسلح وما يسببه ذلك من آلام يتعرض لها المدنيون، الذين لا علاقة مباشرة لهم بذلك النزاع او الاعمال الحربية او غيرها.

وإذا كان القانون الدولي الإنساني يميّز ببعده الإنساني ويضع الفرد في دائرة اهتمامه الاساسي، ويستهدف تخفيف آلام الضحايا ممن يقعون تحت سيطرة «العدو» بمن فيهم الجرحى والمرضى والفرقى والاسرى والمدنيين بشكل عام، فان له بعداً اخلاقياً أيضاً إضافة الى صفته القانونية الأمرة الوثيقة الارتباط بالإنسان.

ولذلك هناك الكثير من نقاط الالتقاء والترابط والتّماس بين القانون الدولي الإنساني، بما

فيه قواعد وقوانين الحرب التي تعني بالنزاعات المسلحة والسلام التي تستهدف الحيولة دون استخدام الحرب أو القوة وسيلة لفض المنازعات الدولية، بل العمل لاستخدام جميع الوسائل السلمية للعلاقة بين الدول والمجتمعات البشرية من جهة وبين قانون حقوق الإنسان الذي يستهدف هو الآخر حماية الفرد وتأمين احترام حقوقه، وبشكل خاص حقه في الحياة والعيش بسلام وكرامة ودون خوف.

من هذه الزاوية يرتبط عنوان الكتاب بقسمين الأول يتعلق بالقانون الدولي الإنساني بما له علاقة بالقسم الثاني ونعني به «ثقافة حقوق الإنسان». كما يُقال بحقوقه... وكلما امتلك جميع حقوقه.. إكتملت إنسانيته وإذا أُنتقص له حق، كان في ذلك انتقاصاً من إنسانيته. وتزداد النسبة طردياً، فكلما زاد استلاب حقوق الإنسان تعاضل انتقاص إنسانيته.

الحق اذن موازيٌ لتحقيق إنسانية الإنسان. وتحقيق إنسانية الإنسان على الوجه الكامل يتمثل في احترام وتأمين كل حقوقه تلك التي وردت في الشرائع السماوية والقواعد المنصوص عليها في المواثيق والاتفاقيات الدولية.

ولكي تساهم الأمم المتحدة في التعريف بثقافة حقوق الإنسان، فقد خصصت عقداً كاملاً لهذا الغرض ابتداءً في الأول من كانون الثاني (يناير) ١٩٩٤ وينتهي في ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٤.

لقد استهدف الباحث الربط بين القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان تأكيد الجذر الفكري ذا البعد الإنساني في حماية الفرد والمجتمع من الآلام والانتهاكات التي تسببها الحروب والنزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية وبخاصة للسكان المدنيين العزل الضحايا، وكذلك ما يسببه خرق المواثيق واللوائح الدولية لحقوق الإنسان، من استلاب ومعاناة وتمييز واضطهاد للفرد والمجتمع وبخاصة للفئات الضعيفة منه.

ولئن كان من جهد قد بذله الباحث، فيود أن ينوّه الى أن جزءاً من هذه المادة كان قد ألقاه على شكل محاضرات لطلبة الدراسات العليا (قسم القانون) في كلية القانون والسياسة بجامعة صلاح الدين بکردستان العراق للعامين الدراسين (٢٠٠٠-٢٠٠١) كأستاذ زائر غير متفرغ، بدعوة كريمة من رئيس الجامعة البروفيسور سمدي البرزنجي.

واستخدم الباحث قسماً من هذه الدراسة ليقدمه الى المشاهدين عبر تلفزيون «المستقلة» بدعوة كريمة أخرى من الدكتور محمد الهاشمي الحامدي رئيس تحرير صحيفة «المستقلة» والمدير العام للتلفزيون، وذلك مساهمة للترويج بثقافة حقوق الإنسان، وللتعريف بها عبر حلقات تجاوزت ٣٠ حلقة من برنامج أعدّه وقدمه بعنوان «منه على ثقافة حقوق الإنسان»،



يهدف رفع وعي المواطن العربي وتميز دوره في الدفاع عن حقوقه وتفعيل وتنشيط دور مؤسسات المجتمع المدني للذود على تلك الحقوق، وحفز دور المثقفين العرب والنخب الفكرية والثقافية والسياسية والدينية العربية للمساهمة في تأصيل ثقافة حقوق الإنسان وتجسير الفجوة بين التراث العربي الاسلامي وما يزرخ به من عناصر ايجابية ساهمت في رهد الحضارة البشرية وبين الواقع الراهن، الذي يتميز بالكثير من عناصر الكبح والعقبات لمرقلة مساهمة العرب والمسلمين في رهد وتميز فكرة حقوق الإنسان على المستوى الدولي، انطلاقاً من خصوصيتنا القومية والثقافية والدينية، ولكن دون تحلل او إلتفاف على المايير الدولية.

وكما كان الامر ممكناً حاول الباحث ودون إغراق النص او اخراجه عن مهمته، التّعرّض الى موقف الاسلام وبخاصة الاول «الراشدي» ومساهمة المفكرين العرب والمسلمين في وضع اسس أكثر انسانية مما سبقها بشأن الحرب وقواعدها وكذلك ازاء الموقف من الإنسان وحقوقه، كما ورد في القرآن الكريم وكما تناولته السنّة المحمدية، وحسبي هنا أن أذكر «حلف الفضول» (الجاهلي) الذي يّمده الكاتب وثيقة حقوقية تقترب من فكرة حقوق الإنسان اضافة الى نخبة من المفكرين في مقدمتهم الدكتور جورج جبور. وكان الباحث قد دعا في مقاربة معاصرة الى الاهتمام بالارث الثقافي العربي والاسلامي في ميدان حقوق الإنسان، في كتاب اصدره مؤخراً عن «الاسلام وحقوق الإنسان».

فالعرب والمسلمون معنيون مثل غيرهم ان لم يكن قبل غيرهم بحقوق الإنسان دفاعاً عن حقهم القومي في الوجود وهويتهم الخاصة في الانبعاث وتقرير المصير وتحقيق التقدم والتنمية واحترام كرامة الفرد وقدره وحقوقه وحيرواته الاساسية، وفقاً لخصائصه القومية والثقافية والدينية ودون اهمال للتطور التاريخي الدولي في هذا الميدان، بل من خلال التمازج والتفاعل والانفتاح ويجاد جسور وقنوات جديدة للتبادل الفكري والثقافي، بين الامم والشعوب وبين الحضارات والثقافات المختلفة ومن خلال المشترك الإنساني.

لقد ألقى النبي محمد (ص) جميع أحلاف الجاهلية، لكنه استبقى على «حلف الفضول» الذي انشأ في اواخر القرن السادس الميلادي (من المرجّح بين ٥٩٠ و٥٩٥)، حين اجتمع فضلاء مكة في دار عبدالله بن جدعان وتعاهدوا على ان: «لا يدمو بيطن مكة مظلوماً من اهلها، او من دخلها من غيرها من سائر الناس، الا كانوا معه على ظلاله حتى ترد مظلمته».

وقد اتخذ الاسلام موقفاً ايجابياً من هذا الحلف الجاهلي، وعندما سئل الرسول محمد (ص) عنه فأشار «شهدت مع اعمامي في دار عبدالله بن جدعان حلفاً لو انني دعيت الى مثله في الاسلام لأجبت».

قسمت الكتاب الى قسمين وان كان القسم الاول قد حمل عنوان «في القانون الدولي الإنساني» فأنني انما اردت فيه بحث نشأة وتطور هذا النوع الجديد من فروع القانون الدولي، وذلك بتسليط ضوء حول التطور التاريخي بما فيه قواعد الحرب في الاسلام ووصية الخليفة الراشدي ابو بكر (رض) في ضوء السنة النبوية وكذلك قواعد الشريعة الاسلامية بخصوص الحرب والقتال، ومقارنة ذلك بفقه القانون الدولي التقليدي والمعاصر.

ثم توقفت عند تطور ومصادر مسألة الحرب في القانون الدولي الإنساني، لأتحدث بشكل موجز عن المعاهدات والاتفاقيات الدولية قبل الحرب العالمية الاولى وبخاصة اتفاقيات لاهاي لعام ١٨٩٩ و١٩٠٧، وما تبهما بين الحربين في اتفاقيات ومعاهدات وبخاصة بروتوكول جنيف حول حظر استخدام الاسلحة والبكتريولوجية لسنة ١٩٢٥ واتفاقية جنيف عام ١٩٢٩ بشأن اسرى الحرب.

وفي المبحث الثالث سلطت الضوء على المعاهدات والاتفاقيات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية وبخاصة اتفاقيات جنيف الاربعة بشأن الجرحى والمرضى وانقاذ الغرقى في الحرب البرية والبحرية وكذلك حول الاسرى والمدنيين لعام ١٩٤٩ وخصصت للاتفاقية الثالثة والرابعة بشئ من التفصيل لما له علاقة بموضوع الاسرى والمدنيين وبروتوكولا جنيف لعام ١٩٧٧ بشأن النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية وغيرها.

وفي المبحث الرابع من القسم الاول عرضت بشكل مكثف تصنيف الجرائم من خلال القانون الدولي الإنساني، خصوصاً بما له علاقة بالانتهاكات التي ترتب مسؤوليات قانونية، يمكن اخضاعها بموجب ذلك للقضاء الدولي، وهو ما حاولت استكماله في موضوع المحكمة الجنائية الدولية في المبحث السادس من القسم الثاني.

اما في القسم الثاني فقد قسمته الى ٦ مباحث. في المبحث الاول والموسوم بـ «الشرعية الدولية وحقوق الإنسان» قدمت نبذة عن عقد الامم المتحدة لثقافة حقوق الإنسان.

ثم تناولت موضوع حقوق الإنسان وكيف وردت في ميثاق الامم المتحدة، وعرجت على موضوع انضاج ظروف الاعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨، فبحثت في ظروف النشأة والاهمية الفكرية لهذه الوثيقة التي اعتبرها الشجرة التي تفرعت منها فروع وأغصان حقوق الإنسان الأخرى والتي ازدهرت وازدانت بحوالي ١٠٠ وثيقة دولية. ويشدد الباحث على اهمية الاعلان العالمي لحقوق الإنسان ويعتبره اهم وثيقة صدرت في القرن العشرين. ثم يتناول حيثيات النص ليحاول تفكيكه وبشرح مواده.

ويتناول بالطريقة ذاتها المهدين الدوليين حول الحقوق المدنية والسياسية والحقوق

الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الصادران عن الجمعية العام للأمم المتحدة عام ١٩٦٦. ونبحث في ختام هذا الجزء البروتوكولين الاختياريين، اللذان يشكلان جزءاً من الشريعة الدولية لحقوق الإنسان وبخاصة البروتوكول الأول حسبما ينصب الى ذلك بعض الباحثين، والباحث من بينهم.

ويتناول الباحث في المبحث الثاني من القسم الثاني موضوع التنظيم الدولي لحقوق الإنسان، ليعرف القارئ على تطور الفكرة من خلال الاتجاهات والأطر الدولية التنظيمية فيتناول التنظيم الدولي عبر لجنة حقوق الإنسان الدولية والتنظيم الاوربي والامريكي والافريقي والعربي ويتوقف عند نشأة المنظمة العربية لحقوق الإنسان والاعتراف القانوني بها وتوقيع اتفاقية مقرر مع وزارة الخارجية المصرية، كما يبحث في التنظيم الاسلامي لحقوق الإنسان.

ويركز الباحث على بعض الهيئات الدولية وعلاقاتها بفكرة حقوق الإنسان مثل الهونسكو والمفوضية العليا لحقوق الإنسان والمفوضية العليا لشؤون اللاجئين ودور المفوض السامي لحقوق الإنسان.

ويغرد الباحث مبحثاً خاصاً للتمييز وعدم المساواة، فيبحث فيه الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري والمرأة وحقوق الإنسان بما فيها اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة، والمرأة والجنسية وكذلك الطفل وحقوق الإنسان والاقليات وحقوق الإنسان.

ويتناول الباحث الانتهاكات الواقعة على حقوق الإنسان من خلال الاتفاقية الدولية الخاصة بمكافحة اباداة الجنس البشري والمعاقبة عليها والتعذيب والاختفاء القسري والارهاب وحقوق الإنسان.

ويخصص الباحث مبحثاً خاصاً لملائمة التنمية بحقوق الإنسان وخصوصاً التوازن بين حقوق الإنسان الجماعية والفردية ويتناول ذلك من خلال تطور بحث مفهوم التنمية كحق من حقوق الإنسان ويصوغه الباحث بعنوان «سؤال في التنمية» ثم يتناول تطور موضوع التنمية في الامم المتحدة حتى صدور اعلان الحق في التنمية عام ١٩٨٦ وما له علاقة بما يسمى الجيل الثالث من حقوق الإنسان وما بعده، ويتوقف عند بعض معوقات التنمية التي تحول دون احترام حقوق الإنسان. كما يستعرض الباحث موضوع القضاء الدولي وحقوق الإنسان من خلال بحث موضوع استقلال القضاء وتبلور فكرة القضاء الدولي والقانون الدولي الجنائي من خلال بحث فكرة المحكمة الدولية الجنائية الموقع عليها مؤخراً في روما ١٩٩٨، ويتناول في ختام هذا

المبحث الاعلان الدولي الخاص بحماية نشطاء حقوق الإنسان وما يترتب من مسؤوليات ومساءلات. ثم ينهي الباحث بحثه في تصنيف لمعايير حقوق الإنسان وذلك بمثابة خاتمة للكتاب.

وهنا لا بد من تسجيل التطورات البالغة الأهمية، فيما يخص تطور فكرة حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بما له علاقة بالاجراءات التنفيذية التي إتخذتها الامم المتحدة على المستوى الدولي خلال العقد الماضي من الألفية الثانية. وقد عبّر السيد كوفي أنان الأمين العام للامم المتحدة عن ذلك في الكلمة التي ألقاها في نيويورك بحضور ١٥٠ زعيماً من مختلف أقطار العالم (أيلول-سبتمبر ٢٠٠٠).

وأعرب اعلان الألفية الثالثة بلغة مفعمة بالامل والمسؤولية بـ «اننا نقر بأن علينا اضافة الى مسؤولياتنا المنفصلة تجاه مجتمعاتنا المنفردة، مسؤوليات جماعية حيال دعم مبادئ الكرامة والمساواة والمدالة البشرية على الصعيد العالمي...».

وقد سبق للأمين العام للامم المتحدة في الدورة ٥٤ أن شدد على مبدأ «التدخل الإنساني» بأعطائه الأولوية على بقية العوامل، كجزء من التطور الدولي، في حالة حدوث انتهاكات جسيمة وخطيرة لحقوق الإنسان.

هذا هو التطور الأول الذي شهده العقد الماضي، رغم ان الجدل والنقاش حول المفهوم وتطبيقاته ما زال قائماً بل يزداد اتساعاً خصوصاً في ظل بعض التطبيقات ذات الطبيعة الانتقائية واستخدام المعايير الازدواجية.

ورغم ذلك فإن مجرد اقرار «الحق في التدخل لاجراض انسانية» يُعد تطوراً مهماً بتقليص مبدأ السيادة التقليدي وتجاوزاً على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية ووضع الإنسان محور النشاط الإنساني على المستوى الدولي.

وتثار أسئلة قديمة-جديدة حول من يحق له تطبيق هذا المبدأ؟ هل الامم المتحدة ام الدول المتنفذة في المجتمع الدولي؟ وحالياً هل قيام الولايات المتحدة وحليفاتها بتطبيقات خاصة لهذا المبدأ، يضيف عليها الشرعية القانونية ام ان المصالح الدولية هي الاساس وليس العامل الإنساني والاخلاقي والقانوني؟.

ثم ما هي المسطرة التي يمكن ان يقاس بها حجم الانتهاكات «الجسيمة او الخطيرة»؟ وهل بمقدور الامم المتحدة بمواردها الحالية تغطية نفقات «التدخل الإنساني...؟» وهل «التدخل العسكري» وما يتركه من آثار خطيرة وكذلك الحصار الاقتصادي وما يسببه من نتائج مدمرة للمجتمع خصوصاً باستمراره لسنوات طويلة، كفيل بوقف حد للانتهاكات ام بداية لانتهاكات

جديدة، وقد عكست تجربة بعض البلدان هذه التساؤلات على نطاق شديد الالتحاق والراهنية، ومن زاوية إنسانية أولاً قبل كل شيء»

إن مسألة «التدخل الإنساني» تناقش من زاوية بعض الإجراءات «الانفرادية كنوع من الوصاية التي تستهدفها القوى المتسيدة وليست الإجراءات «الجماعية» بإشراف الأمم المتحدة. ومن زاوية التجزئية والاختزالية أحياناً وفقاً للهوى السياسي وكذلك من زاوية «الافراط والتفريط» في النهج الانتقائي لدى التطبيق، وهناك أمثلة كثيرة فنهج الافراط انعكس في الحصار الجائر المفروض علي العراق، ونهج التفريط انعكس في كوسوفو.

أما التطور الثاني فهو استحداث منصب «المفوض السامي لحقوق الإنسان» التابع للأمم المتحدة UN High Commissioner for Human Rights في أعقاب مؤتمر فيينا الدولي لحقوق الإنسان عام ١٩٩٣ وبمناسبة الذكرى الـ ٤٥ للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وذلك في ٢٠ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٣. أما صفة المفوض السامي فهي بمثابة «منصب أمين عام مساعد» ومدة ولايته ٥ سنوات. وأول من تم تعيينه هو السيد خوسيه أبالا لاسو من الاكوادور وخلفته السيدة ماري روبنسون ١٩٩٧ الرئيسة السابقة لجمهورية أيرلندا.

أما التطور الثالث فهو معاهدة روما التي تأسس بموجبها «المحكمة الجنائية الدولية» عام ١٩٩٨ وذلك بتوافق دولي لمحكمة مجرمي الحرب والطفلة. وهذه هي محكمة دائمة ومدعيها العام مستقل ولن يكون مسؤولاً أمام أية دولة بخلاف المحاكم التي أنشئت سابقاً في نورمبرغ وطوكيو ويوغسلافيا ورواندا، فإنها محاكم مؤقتة. وسيكون بإمكان المدعي العام تحريك الدعوة بطلب من الدول الاعضاء او من مجلس الأمن.

وقد اثارت حادثة تسليم الرئيس اليوغسلافي السابق سلوبدان ميلوسوفيتش في أواخر حزيران (يونيو) ٢٠٠١ تداعيات كثيرة على الصعيد القانوني والفني والعملية، وتعتبر احد الدروس المهمة فيما يتعلق بممارسات الحكام وانتهاكاتهم لحقوق الإنسان وعدم اهلاتهم من قبضة العدالة لاحقاً، خصوصاً وأن مثل هذه الجرائم لا تسقط بالتقادم. وكانت ملاحقة الرئيس التشيلي السابق الجنرال بينوشيت إشارة جديدة وذات دلالة مهمة لكل أولئك الذين ارتكبوا جرائم ضد الإنسانية وما زالوا طلقاء، بأن العدالة ستطالهم في يوم ما وانهم لن يكونوا بمنجى عن المسائلة.

أما التطور الرابع هو صدور «إعلان الأمم المتحدة لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان» عام ١٩٩٨ من الجمعية العامة للأمم المتحدة، عشية الذكرى الـ ٥٠ لصدور الإعلان العالمي. ويعد هذا الامر تطوراً كبيراً ومهماً فقد أصبح من واجب الدول وبما يقره المجتمع الدولي حماية

حقوق المدافعين (النشطاء) الذين يستهدفون الدفاع عن الضحايا وكشف الانتهاكات، والدعوة لاحترام حقوق الإنسان.

ان هذا المدخل لا يكفي بطبيعة الحال للاحاطة بجميع عناصر الربط والشد والتدخل والاشتباك بين القانون الدولي الإنساني وبين قانون حقوق الإنسان، ولكنه دون ادنى شك يلقي ضوءاً حول طبيعة العلاقة وخصوصيتها وبعض جوانبها المتميزة ويحاول ان يفتح نقاشاً حول عناصر الوصل والفصل، بين المبادئ والقواعد الإنسانية من جهة، وبين عناصر الكبح والاعاقة سواء زمن السلم ام في زمن الحرب، من جهة اخرى.

إنها محاولة لحفز الفكر وبخاصة الحقوقي لمواصلة الحوار بشأن قضايا تزداد راهنية بما له علاقة بحياتنا اليومية، كان العالم قد سبقنا إليها في القرون الاخيرة، في حين كان عالمنا العربي والاسلامي، متقدماً بقيمه ومعاييره الإنسانية على الصعيد العالمي قبل ذلك بكثير مما يستوجب إعمال الفكر من جانب النخب الفكرية والثقافية والسياسية الرسمية وغير الحكومية وفي مقدمتها مؤسسات المجتمع المدني، لمواصلة التراث الاصيل واغناء حياتنا الفكرية والثقافية بالقيم والمبادئ الإنسانية، وفقاً لمتطلبات العصر وانسجاماً مع ايقاعه وتمسكاً في الوقت ذاته بخصوصيتنا وانتمائنا، الذي لم يمنعهما من التفاعل والتلاقح مع المعايير العالمية والإنسانية من خلال القيم والمبادئ الكونية، التي تعني البشر ككل بغض النظر عن العنصر او الجنس واللون او اللغة او الدين او المنشأ الاجتماعي او الاتجاه السياسي او غير ذلك.

ع. شعبان

## القسم الأول

# القانون الدولي الإنساني

«لما كانت الحروب تبدأ في عقول الناس، ففي عقول الناس يجب أن تُبنى حصون السلام»  
مقدمة دستور اليونسكو





**ظلت «الحرب» نزعة تعانى منها البشرية منذ بدء الخليقة.** لذلك سمعت الاديان السماوية جميعاً والفلسفات والمفكرون منذ أقدم العصور، الى أفراد القواعد وتقنين الشرائع واللوائح وإصدار القوانين والانظمة، لتخفف من آثارها وتحد من غلواتها.

وبهذا المعنى فالحرب والإنسانية، في تناقض دائم، فالأولى هي نزاع وصراع ودمار وقتال، اما الثانية فهي رحمة ووثام وسلام وتعایش<sup>(١)</sup>.

الحرب بهذا المعنى ومن حيث جوهرها ضد الإنسانية وقيمها وضد الحياة واستمرارها وضد السلام والاستقرار والتنمية.

لقد ظلت القاعدة في العلاقات الدولية هي الصراع والحرب وليس الوثام والسلام، للذان كانا الاستثناء، باستقراء التاريخ الإنساني منذ أقدم العصور. وفي تاريخ البشرية المعاصر فممنذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى العام ٢٠٠٠، شهد العالم أكثر من ٢٥٠ حرب اقليمية ودولية ومحلية أساسية ونزاعاً مسلحاً راح ضحيتها ما يقارب ١٧٠ مليوناً من البشر فضلاً عن تشريد الملايين من اوطانهم ويوتهم. وحسب بعض التقديرات، فان البشرية تواجه مرة كل ٥ أشهر على وجه التقريب نزاعاً مسلحاً عنيفاً في مكان ما من العالم<sup>(٢)</sup>.

الحرب بوصفها ظاهرة اجتماعية، فان لها العديد من الاسباب الاقتصادية والسياسية والعسكرية والفلسفية والتاريخية والأخلاقية. وهي استمرار للسياسة بوسائل اخرى اي بوسائل العنف حسب المفكر النمساوي كلاوزفيتز في كتابه «الحرب» الذي استشهد به لينين أكثر من مرة، معتبراً إياه اعرق كتاب عن القضايا العسكرية<sup>(٣)</sup>.

واذا كان الإنسان هو الذي ابتدع الحرب، فانه راح ضحيتها واكتوى بنارها. وبهذا المعنى فالحرب من الزاوية الإنسانية هي « مستتقع الاجرام الدولي» حسب البروفسور محمد عزيز شكري<sup>(٤)</sup>.

## ١ - نشأة وتطور القانون الدولي الإنساني

لم ينتشر مصطلح «القانون الدولي الإنساني» إلا حديثاً ولم يحتل القانون الدولي الإنساني مكانته بين فروع القانون الدولي الاخرى إلا في وقت متأخر كما هي ادارة قواعد الحرب<sup>(٥)</sup> ويمكن القول ان نشأته تراكمت بين عام ١٩٤٨-١٩٥٠ وبالتحديد مع صدور الاعلان العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨، واتفاقيات جنيف الاربعة عام ١٩٤٩ والاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان عام ١٩٥٠، كما يذهب الى ذلك بكتيه الاستاذ في جامعة جنيف ونائب رئيس اللجنة الدولية للصليب الاحمر<sup>(٦)</sup>.

واذا اضفنا البروتوكولين الملحقين باتفاقيات جنيف الأول حول «ضحايا المنازعات الدولية المسلحة» والثاني بخصوص «ضحايا المنازعات المسلحة غير الدولية» الصادران عن المؤتمر الدبلوماسي ١٩٧٤-١٩٧٧، فان نشوء القانون الدولي الإنساني وتبين بعض ملامحه أخذ بالانتشار خلال هذه الفترة لكن المولد الحقيقي للقانون الدولي الإنساني يمكن تحديده او تثبيته الى قبل ذلك بمقود وربما قرون.

واذا كانت محطة الاعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقيات جنيف والبروتوكولين الملحقين بها والاتفاقية الأوروبية حول حقوق الإنسان وما اعقبها من اتفاقيات دولية بهذا الخصوص، فان اللجنة الدولية للصليب الاحمر ساهمت في نشأة وتطوير القانون الدولي الإنساني. وقبل ان نتحدث عن القواعد الإنسانية والاخلاقية التي اتى بها فقهاء عصر التنوير وبخاصة روسوفاتيل، وغيرهما وقبلهما غروشيوس وكتابه الشهير «قانون الحرب والسلام ١٦٢٣-١٦٢٤» بعد الحرب الدينية التي دارت نحو ٣٠ عاماً في اوروبا، وتساعد الدعوة لضبط سلوك المتحاربين، فلا بد من ذكر مساهمة الاسلام في سعيه لوضع قواعد صارمة للحرب وذلك لجعلها أكثر «إنسانية» وأخف ألماً، خصوصاً وأنه لم يقر دخول الحرب إلا كضرورة «وان جنحوا للسلم فاجنح لها» كما ورد في القرآن الكريم.

وظلت وصية الخليفة الراشدي الأول ابو بكر (رض) الى قائد جيشه في هدى سنة الرسول محمد (ص) اسامه بن زيد، بمثابة قواعد اخلاقية وإنسانية لضبط سلوك قيادة وقواعد الجيش الاسلامي. يقول ابو بكر (رض) «لا تخوفوا ولا تغلوا ولا تغدروا ولا تمثلوا وتقتلوا طفلاً صغيراً ولا شيخاً كبيراً ولا امرأة ولا تمقروا نخلأ ولا تحرقوه ولا تقطعوا شجرة مثمرة، ولا تذبحوا شاة ولا بقرة ولا بعيراً الا لمأكلة وسوف تمرّون بأقوام قد فرغوا انفسهم من الصوامع فدعهم وما فرغوا انفسهم له»<sup>(٧)</sup>.

وقد نهى النبي محمد (ص) عن «المثلة» بقوله «اياكم والمثلة ولو بالكل المعقور». كما كان

يأمر بالرفق بالأسرى في صيغة متقدمة على عصره ولما كان مألوفاً من قتل الأسرى، حين يقول « استوصوا بالأسارى خيراً » مثلما جاء في كتابه الحكيم «ويطعمون الطعام على حبه مسكيناً ويتيماً وأسيراً».

وفي كتاب الامام علي (رض) الخليفة الراشدي الرابع الى عامله مالك بن الاشتر في مصر قال مخاطباً اياه « لا تكن عليهم (اي على الناس) سبعا ضارياً لتأكلهم، فالتاس صنفان، اما اخ له في الدين او نظير لك في الخلق»<sup>(٨)</sup>.

ان تلك القواعد والاحكام بخصوص الإنسان وبخاصة الفئات الضعيفة، كالاطفال والنساء والشيوخ، فضلاً عن المتحاربين والأسرى والمال العام، اضافة الى البيئة كالأشجار والحيوان وضعت اسساً متقدمة وقواعد لقوانين الحرب والقتال وبعض ملامح القانون الدولي الإنساني. وهي بكل المعايير وضمن زمانها تعتبر اسساً أكثر إنسانية ورحمة مما كان سائداً، بل ان الكثير من احكامها قد استلهمته العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية في اطار تطور القانون الدولي الإنساني.

وفي هذا الميدان ووفقاً لقواعد الشريعة الاسلامية، يمكن تأشير بعض قواعد الحرب او القتال التي اكدت على :

- ١- عدم مقاتلة غير المقاتل (اي استثناء المدنيين ومنزوعي السلاح).
- ٢- عدم التعرض للاموال الا بحدود ضرورات الحرب.
- ٣- احترام المبادئ الإنسانية والفضيلة اثناء الحرب.
- ٤- اجازة إعطاء الامان وذلك منعاً لاستمرار القتال كلياً او جزئياً.
- ٥- حسن معاملة الأسرى وتسهيل مهمة فك أسرهم وكان النبي (ص) قد أطلق سراح الأسرى، قائلاً «إذهبوا فأنتم الطلقاء» بعد دخول مكة.
- ٦- احترام المنشآت المدنية من دينية وزراعية وجماعية. ويمكن هنا متابعة «العهد العمرية»، التي هي وثيقة تعهد سلمها الخليفة الثاني عمر بن الخطاب (رض)، الى البطريرك صفرنيوس (بطريك القدس) الدمشقي الاصل بعد محاصرة أبو عبيدة الجراح القدس حتى دخلها عمر (عام ١٥ هجرية ٦٣٦ ميلادية) حين دعا الى حماية المسيحيين وكثائهم واموالهم وممتلكاتهم. كما رفض ان يصلي في كنيسة القيامة عندما حان موعد الصلاة، لكي لا يعتبرها المسلمون مكاناً يمكن الصلاة فيها، وصلى مقابلها في مكان بني عليه فيما بعد جامع سمي باسم «جامع عمر»، وذلك دليلاً على التعايش والتسامح واحترام الاديان الاخرى<sup>(٩)</sup>.

## ٧- تطبيق هذه القواعد على جميع النزاعات المسلحة.

وكانت هذه القواعد تطبق على دار الاسلام او دار العدل كما تسمى وهي دار المسلمين وعلى دار الحرب او الشرك<sup>(١٠)</sup>. ومع ان هذه القواعد ذات النزعة الإنسانية، التي كان الاسلام يدعو اليها، إلا ان غير المسلمين وبخاصة في حروب الفرنجة لم يلتزموا بها، كما ان الاسلام وبخاصة بعد الاسلام الراشدي، لم يلتزم بهذه القواعد بدقة وصرامه كما هو الاسلام الأول المتسامح.

وعودة على نشأة القانون الدولي الإنساني المعاصر او الحديث، فان البعض يصتف تلك القواعد بولادة الصليب الاحمر الدولي والمبادئ الإنسانية التي دعا اليها عام ١٨٥٩، والبعض الآخر يضع البيان الأمريكي حول «قواعد الحرب البرية» الصادر عام ١٨٦٣ اساساً لنشأة وتطور القانون الدولي الإنساني او باتفاقيات جنيف لعام ١٨٦٤ بخصوص الجرحى.

يمكن القول ان القانون الدولي «التقليدي» الذي بدأت قواعده بالظهور في القرن السابع عشر ١٦٤٨ لم يضع قيوداً واضحة على اساليب القتال بين الدول المتحاربة. ولم يكن الامر ليزيد على بعض القواعد التي يوردها المتحاربون، اختياراً على تصرفاتهم، وذلك بالدعوة لوقف السلب والنهب في المدن ومنح النساء والاطفال نوعاً من الحماية او غير ذلك.

يقول د. محمد عزيز شكري ان الاسلام اثر على بعض الكتاب المسيحيين الذين دعوا الى تجنب القسوة وطلب الرحمة مثل فيكتوريا وسواريز وغروشيوس الذين اخذوا ينادون بضرورة التقيد ببعض القواعد الإنسانية لتلطيف الحرب بالتساوق مع بعض الانظمة المسيحية حول «صلح الرب» و«هدنة الحرب»<sup>(١١)</sup>.

وكان القانون الدولي التقليدي يعتبر «الحرب عملاً مشروعاً دائماً ينطلق من حق الدولة ان تأتية كلما كانت مصلحتها تقتضي ذلك». كما كان البعض يعتبر الحرب اصلح اداة تتوصل بها الدولة لتنفيذ سياستها القومية وتحقيق اغراضها وان لها ما يبررها. ولا يقيد اللجوء الى الحرب، اي اعتبار خارج مصلحتها الخاصة<sup>(١٢)</sup>.

بكلمة ادق، ان القانون الدولي التقليدي، كان يجيز للدول «الحق في الحرب»<sup>(١٣)</sup> Jus Contra bellum ويعتبرها عملاً شرعياً لتحقيق مكاسب إقليمية، اي يمنح الدول الحق في بسط سلطانها على الدول الاخرى تنفيذاً لسياستها وتحقيقاً لمآربها ومصلحتها «القومية».

واذا كان القانون الدولي التقليدي يعطي للدول مثل هذا الحق فانه تغير كثيراً ولم يعد «اداة لتسود به اوريا على شعوب آسيا وافريقيا» كما لم يعد يقتصر على تنظيم العلاقات بين «الدول المتحضرة» او بلدان «العالم المسيحي» كما كان قبل الحرب العالمية الأولى<sup>(١٤)</sup> بل تطور

كثيراً واغتنى بمفاهيم ومبادئ جديدة، تعبر عن ميزان القوى العالمي وبخاصة بعد الحرب العالمية الثانية وانقسام العالم الى معسكرين وقيام نظام جديد للعلاقات الدولية اساسه القطبية الثنائية وتوازن الرعب فيما بعد. كما ان إحراز العديد من شعوب آسيا وافريقيا استقلالها السياسي وتشكيلها دولاً وطنية قد وسّع دائرة اهتمام القانون الدولي واعطى للبلدان النامية مكانة فيه. يكفي النظر الى زيادة نسبة الدول الأعضاء في الامم المتحدة، حيث لم يكن يتجاوز ٥١ دولة عند تأسيسها في سان فرانسيسكو عام ١٩٤٥، في حين يربو عدد اعضائها اليوم على ١٨٨ دولة.

ان القانون الدولي المعاصر، وبخاصة خلال نظام القطبية الثنائية وفترة التوازن التي شهدتها الحرب الباردة عبّر عن إلتقاء مصالح الدول وعكس ارادتها في التعايش في المجتمع الدولي حيث مثل ويمثل مرحلة الانتقال من القواعد القديمة، الى القواعد الجديدة التي تشكلت إحدى اهم اعمدها، قاعدة «صيانة السلم العالمي» على رغم وجود قوى متسيده ونافذه وبخاصة بعد انهيار المنظومة الاشتراكية وانتهاء الحرب الباردة وتحول الصراع الايديولوجي الى شكل جديد في العلاقات الدولية<sup>(١٥)</sup>.

لقد كان القانون الدولي التقليدي يقف بالضد من هذه القاعدة التي كانت موضع نقاش حتى وقت قريب في حين كانت قاعدة «الحق في الحرب» هي الأساس الذي تقرّه الدول، اما القانون الدولي المعاصر فقد تطور من قانون ذي محتوى محافظ ورجعي، يجيز الحق بالحرب واستخدام القوة وتحقيق مكاسب اقليمية وفرض الهيمنة ومراكز النفوذ والتميز العنصري وعدم المساواة الى قانون يمثل معايير الحد الأدنى من التطور الإنساني ويحتوي على عناصر ذات مسحة ديمقراطية وإنسانية هامة<sup>(١٦)</sup>.

لقد اكدت المادة ١٣ من ميثاق الامم المتحدة. على دور الجمعية العامة في هذا المضمار، حيث نصت على «ان وظيفة الجمعية العامة للأمم المتحدة تعزيز التطور التقدمي للقانون الدولي وتدوينه»<sup>(١٧)</sup>.

ويمثل القانون الدولي بشكل عام، مجموعة القواعد القانونية التي تنظم العلاقات بين اشخاص القانون الدولي ويحكم سلوكهم، فهو قبل كل شيء يعني بتنظيم العلاقات بين الدول وبدرجة ادنى المنظمات الدولية وبشكل اضيق الافراد في علاقاتهم مع بعض<sup>(١٨)</sup>.

ومن خلال ذلك يمكننا ان نعرّف القانون الدولي الإنساني بأنه فرع من فروع القانون الدولي وهو مجموعة قواعد عرفية واتفاقية، تهدف الى حماية الاشخاص المتضررين من النزاعات المسلحة وما سببته من آلام لهم وحماية المدنيين الذين ليس لهم علاقة مباشرة بتلك

## النزاعات.

إن القانون الدولي الإنساني، يدين بوجوده للإحساس بالإنسانية، ويركز على حماية الفرد ويستهدف التخفيف من معاناة الضحايا بسبب الصراعات المسلحة ممن هم تحت رحمة «اعدائهم» سواء كانوا جرحى أم مرضى أم غرقى أم أسرى أم مدنيين<sup>(١٩)</sup>.

ويذهب بكتيه الى تحديد طبيعة القانون الدولي الإنساني، فإضافة الى طبيعته القانونية، فله طبيعة أخلاقية (إنسانية) وهو وثيق الارتباط بالإنسان، مما يجعل البعض ينظر اليه من زاوية عاطفية او أخلاقية حسب، بما تمتاز بالضعف ازاء القواعد والاحكام القانونية.

وإذا كانت الاحكام القانونية الدولية قد وجدت طريقها الى التشريعات او القوانين العامة، التي تكفل احترام الفرد وحمايته وتميز ازمهاره، فإن القانون الدولي الإنساني يمكن اعتباره قانون الحرب الذي يعني بالمنازعات الدولية وما يترتب عليها من انتهاكات لحقوق الافراد وفقاً لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ وملحقها، وقانون حقوق الإنسان وما ينجم عنها من ضرورة حماية الافراد وحقوقهم المكفولة في الاعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨ والمهدين الدوليين الصادرين عن الجمعية العامة للأمم المتحدة لعام ١٩٦٦ وعدد آخر من المعاهدات والاتفاقيات الدولية، وقانون السلام والمقصود هنا هو الحيلولة دون اللجوء للحرب كوسيلة لفرض المنازعات بين المجتمعات البشرية والسعي لحفظ وتميز السلام كهدف سام للمجتمع الدولي والأمم المتحدة<sup>(٢٠)</sup>.

والارتباط بين قانون الحرب والمنازعات وبين حماية السلام وحقوق الإنسان هي حاجة ماسة ومترابطة اساسها حماية الفرد واحترام آدميته وكرامته والسعي قدر الامكان للتخفيف من آلامه بعد ان كانت الصلة بين العناصر الثلاث تشكل مواقف متناقضة في القانون الدولي التقليدي. وان ذلك الترابط الراهن هو عنصر من عناصر الحضارة والسلام والتعايش بين الأمم والمجتمعات والثقافات.

ان هذا التفاعل بين تخفيف الآلام وتلطيف الحرب «للضرورات القصوى» وحماية السلام وصيانة الفرد وكرامته هو حسيطة تطور وتوازن بين مفاهيم كانت متعارضة. وبين الحفاظ على القانون وأولوية حماية الفرد يبرز التوازن بين «الإنسانية» و«الضرورة» حسب بكتيه، إذ لا يمكن استئصال بلاء الحرب دفعة واحدة، فلا بدّ اذن من تخفيف اضرارها، وهو ما يجعل الاعتماد على وظيفة القانون الدولي الإنساني تركز على ضمان الحد الأدنى من اجراءات الحماية والمعاملة الإنسانية وتتوسع فيها لاحقاً في ظل ظروف واجواء طبيعية وسليمة<sup>(٢١)</sup>.

ان هذه القواعد هي قواعد أمرة وفقاً لمعاهدة فينا حول قانون المعاهدات لعام ١٩٦٩ حيث

تذهب المادة ٣٥ الى تعريف القاعدة الأمرة بالقول انهاء قاعدة تقبلها وتسلم بها الاسرة الدولية بكافة دولها كعميار لا يجوز انتهاكه، ولا يمكن تعديله الا بقاعدة جديدة في القانون الدولي العام تكون لها نفس الصفة<sup>(٣٢)</sup>.

وقبل ان تنتقل الى متابعة بحث موضوع الحرب والسلام في القانون الدولي الإنساني، فيمكننا الاشارة الى ان قانون الحرب او قانون المنازعات يعني: مجموعة القواعد القانونية التي تحدد واجبات وحقوق الدول في حالات النزاع الحربي المسلح (الحرب) وما ينجم عنها<sup>(٣٣)</sup>.

ويدخل في نطاق قوانين الحرب والقانون الدولي (الحربي) بعض قواعد النزاع المسلح التي هي ليست بمعناها القانوني الدولي، نزاعات دولية خالصة ان صغ التعبير، كما هي الحروب الاهلية وحروب التحرير الوطنية كما نصت على ذلك المادة الثالثة من اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩.

لقد تطور القانون الدولي (الحربي) واكتسب اهمية خاصة منذ تقرير مبدأ «تحریم الحرب العدوانية» ولكي يتسنى لنا الوقوف على انتهاكات قواعد الحرب وأعرافها ويطلان الدعاوى والحجج التي تساق لتبريرها أحياناً سوف نحاول الاطلاع على بعض الاسس المتعلقة بالحروب وقوانينها ومسألة استخدام القوة في العلاقات الدولية<sup>(٣٤)</sup>.

## ١- عهد عصبة الامم

لم يستطع عهد عصبة الامم ان يحدث تطوراً هاماً في نظرة القانون الدولي التقليدي تجاه الموقف من الحرب واستخدام القوة في العلاقات الدولية، انطلاقاً من الفكرة القائمة آنذاك والتي تستند الى «الحق المطلق في السيادة» ووفقاً لهذه الفكرة فمن حق الدولة وكجزء من سيادتها، ان تعلن الحرب من تلقاء نفسها ومتى ما رغبت ، استناداً الى «الاساليب القسرية في حل المنازعات والاعمال الانتقامية بالمثل والحصار السلمي ورد العدوان بالمقابلة وتحت تبريرات وواجهات مختلفة، كالمساعدة الذاتية وحكم الضرورة والدفاع عن النفس أمام خطر محقق. كذلك فإن عهد العصبة جاء تعبيراً عن ميزان القوى العالمي آنذاك وانتصاراً للدولتين العظيمين بريطانيا وفرنسا في الحرب العالمية الأولى.

لقد استطاع عهد العصبة - بفضل الدعوة التي ازداد رصيدها «لتحريم الحرب العدوانية» ان يقيّد استخدام الحرب، لكنه لم يحرم استخدام القوة في العلاقات الدولية. يقول الاستاذ الدكتور حسن الجليبي «ان عهد العصبة قيّد استخدام الحرب ولم يقيّد

استخدام القوة، ولهذا الاختلاف في الصياغة آثار واضحة قانونية وعملية، على جانب كبير من الخطورة، ذلك لأن الحرب في القانون الدولي، قبل قيام الأمم المتحدة، كانت حالة قانونية مركبة لا تقوم إلا بمصرين: مادي وهو استخدام القوة ومعنوي هو نيّة الدخول في الحرب، ويكفي للافلات من هذه القيود إثبات عدم وجود نيّة لدى الدولة في إعلان الحرب»<sup>(٢٥)</sup>.

### ب- ميثاق بريان كيلوك لعام ١٩٢٨

شهد القانون الدولي تطوراً هاماً عند توقيع ميثاق بريان كيلوك أو ميثاق باريس لعام ١٩٢٨، حيث أدان الميثاق في مادته الأولى اللجوء إلى الحرب وأعلنت الدول «استتكارها الالتجاء إلى الحرب لتسوية الخلافات الدولية ونبذها أيهاها في علاقاتها المتبادلة كأداة للسياسة القومية»

وأكدت المادة الثانية من الميثاق المذكور موافقة الدول على أن «الخلافات والمنازعات الدولية، مهما كانت طبيعتها ومنشؤها التي تحدث بينهم لن تتم تسويتها أو حلها إلا بالطرق السلمية» وهكذا فقد تمزقت مكانة القانون الدولي (الإنساني) واحتل موقعه بين فروع القانون الدولي العام. ويعتبر مفتاح هذا التطور هو تحريم الحرب العدوانية الذي أقره ميثاق بريان كيلوك.

أن ميثاق باريس الذي أبرم في ٢٧ آب (أغسطس) ١٩٢٨ بمبادرة ثنائية في البداية بين الولايات المتحدة وفرنسا نحن صراحة على تحريم الحرب وعدم اللجوء إليها كوسيلة لتسوية المنازعات الدولية. ثم تحولت المباحثات من ثنائية إلى جماعية، حيث تم التوقيع عليه من قبل ١٥ دولة في العاصمة الفرنسية باريس. وفي عام ١٩٣٩ بلغ عدد الدول المنضمة إلى ميثاق باريس ٦٣ دولة بينها الاتحاد السوفيتي السابق<sup>(٢٦)</sup>.

### ج- ميثاق هيئة الأمم المتحدة

يعد ميثاق الأمم المتحدة ثمرة من ثمار التطور المعاصر للقانون الدولي، فقد جاء اثر انحدار الفاشية في الحرب العالمية الثانية وتعمق نضال الشعوب وحصول العديد من البلدان التابعة والمستعمرة على استقلالها فيما بعد، بل إنه بمضامينه واتجاهاته الرئيسية يعبر عن المحتوى الجديد للقانون الدولي المعاصر، حيث ينطلق من قاعدة الحفاظ على السلم والامن الدوليين الذي هو هدف سام من أهداف الأمم المتحدة. وشهدت الفترة اللاحقة لقيام الأمم المتحدة تطوراً كبيراً في ميدان القانون الدولي (الإنساني) وقواعد الحرب، إستناداً إلى



النصوص النظرية العامة للميثاق.

جاء في المادة الثانية، الفقرة الثالثة من الميثاق التأكيد على : إلتزام الدول الاعضاء بتسوية منازعاتهم الدولية بالطرق السلمية، على نحو لا يعرض السلم والامن الدوليين ومبادئ العدالة للخطر.

كما نصت الفقرة الرابعة من المادة الثانية على: امتناع الدول الاعضاء عن استخدام القوة او التهديد بها ضد سلامة الاراضي والاستقلال السياسي لاية دولة او على اي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الامم المتحدة.

وقد فتحت هذه المبادئ الهامة ابواباً واسعة لتقنيات دولية بشأن قواعد الحرب وادارتها ومصير الجرحى والمرضى واسرى الحرب وغيرها من مواضيع القانون الدولي ( الحربي والإنساني).

وخلاصة القول ان التطور الذي احدثه ظهور مبدأ تحريم الحرب العدوانية، قد افضى الى إلغاء حق الدولة في شن الحرب، واختفاء «حق المنتصر» الذي لاتحدّد حدود، وإلغاء نظام الفتح والضم واللاحاق القسري ونظام الغرامات وغيرها من الاساليب الاستعمارية التي سيطرت على اتجاهات القانون الدولي التقليدي وحاولت ان تطبعه بطابعها، وهي تلك الاتجاهات التي ما تزال اسرائيل تقتشبث بها سواء على الصعيد النظري او في المجالات التطبيقية. فاسرائيل ظلت تتمسك باعتبار الحرب وسيلة لتحقيق مكاسب اقليمية واساساً لتعديل النظام القانوني الدولي ولفرض المنازعات الدولية وهو ما يناقض صراحة مبادئ وأهداف الامم المتحدة.

كما ان مبدأ تحريم الحرب العدوانية قد فتح المجال امام استقرار مبدأ جديد في العلاقات الدولية يقوم على اساس حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية<sup>(٢٧)</sup>.

لقد شهد التطور اللاحق للقانون الدولي المعاصر اهمية مبدأ تحريم الحرب العدوانية، وحظر استخدام القوة في العلاقات الدولية. وجرى التأكيد على عدم الاعتراف بالنتائج التي يتمتع منها، الاستخدام غير الشرعي للقوة، وبخاصة بالنسبة لاحتلال اراضي الغير ، كما تم تحميل المسؤوليات الجنائية

للأفراد والحكام المسؤولين عن الجرائم التي يقتربونها بحق السلم والامن الدوليين وبحق الإنسانية، كما سنتاتي على ذكره في المبحث الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية.

## ٢- تطور ومصادر مسألة الحرب في القانون الدولي الإنساني

كانت مصادر القانون الدولي (الإنساني) حتى منتصف القرن التاسع عشر تعتمد بشكل اساس على العرف الدولي، الذي نشأت قواعده وتطورت من خلال التطبيق «الحربي» استناداً الى عادات دولية حربية، اصبحت، نتيجة عنصر التكرار وما دل عليه تواتر الاستعمال فترة غير قصيرة، عرفاً قانونياً دولياً عاماً، وبشكل تدريجي اكتسب هذه الصفة خصوصاً بعد ان اعترفت بها الدول والمجتمع الدولي. وقد سمعت دول مختلفة لايجاد قانون دولي «حربي» مقنن في معاهدات واتفاقيات دولية تعكس طبيعة ميزان القوى العالمي السائد آنذاك، والغرض من ذلك هو اضفاء صبغة الشرعية القانونية الدولية، على عملياتها الحربية والاقرار لها بما اكتسبته بواسطة الحرب من امتيازات ومكاسب، وكذلك للتعبير عن مصالحها وفرض ارادتها على المجتمع الدولي وذلك من خلال «معاهدات شارعة» اي منشئة لقواعد قانونية دولية ومطورة لها، تعتمد على أكثر الاعراف الدولية النافذة حينذاك، كقواعد تحكم السلوك فيما يتعلق بإدارة الصراع الحربي المسلح، معبرة عن الجوهر الطبقي لسيادة عصر الرأسمالية، أخذة بنظر الاعتبار بعض المبادئ الإنسانية العامة، فيما يتعلق بآثار النزاعات الدولية المسلحة ومكرسة التطور الدولي والتكتيكي (التقني) لمواصفات تطور الحرب وادارتها.

ومن المفيد ان نتطرق الى اهم المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تشكل ابرز مصادر القانون الدولي «الإنساني» اضافة الى العرف الدولي.

### ١- المعاهدات والاتفاقيات الدولية قبل الحرب العالمية الأولى،

وامهما :

- ١- تصريح باريس للسلام لسنة ١٨٥٦، حول الدول في البحار.
- ٢- إتفاقية جنيف حول تحسين مصير الجرحى والمرضى على ارض المعركة وحالة المحاربين لسنة ١٨٦٤<sup>(٢٨)</sup> التي عدلت في سنة ١٩٠٦ .
- ٣- تصريح بتروغراد لسنة ١٨٦٨.
- ٤- اعمال مؤتمر لاهاي للسلام لسنتي ١٨٩٩ و١٩٠٧.
- أ- مؤتمر لاهاي لسنة ١٨٩٩ وتضمن إتفاقيتين وثلاثة تصاريح واشترك في هذا المؤتمر ٢٦ دولة.
- ❖ الاتفاقية الدولية حول تعزيز إتفاقية جنيف لسنة ١٨٦٣ للحرب البحرية.
- ❖ الاتفاقية الدولية حول قوانين وأعراف الحرب البرية.
- ❖ تصريحان حول تحريم استعمال الغازات والمقذوفات التي تتفجر في جسم

الإنسان المعروفة برصاص دمدم (Dumdum). وتحريم إلقاء المذخرفات من الطائرات.

ب - مؤتمر لاهاي لسنة ١٩٠٧، اشتركت فيه ٤٨ دولة وصدر عنه ١٣ اتفاقية وتصريح واحد وعدد من التوصيات.

- ❖ اتفاقية حول تسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية.
- ❖ اتفاقية تحديد استعمال القوة للحصول على الديون التعاقدية.
- ❖ اتفاقية إعلان الحرب قبل بدء الاعمال العدائية.
- ❖ اتفاقية حول قواعد الحرب البرية
- ❖ اتفاقية خاصة بحقوق وواجبات المحايدين في الحرب البرية.
- ❖ اتفاقية حول معاملة سفن العدو التجارية، عند بدء الاعمال الحربية.
- ❖ اتفاقية حول تحويل السفن التجارية الى سفن حربية.
- ❖ اتفاقية خاصة بالالغام البحرية الاوتوماتيكية.
- ❖ اتفاقية خاصة بالتدبير الذي تقوم به القوات البحرية.
- ❖ اتفاقية خاصة بتطبيق اتفاقية جنيف لجرحى الحرب البحرية.
- ❖ اتفاقية خاصة بحماية بعض السفن من الاسر في الحرب.
- ❖ اتفاقية حول انشاء محكمة للفنائم.
- ❖ اتفاقية حول حقوق وواجبات المحايدين في الحرب البحرية.
- ❖ تصريح بتحريم إلقاء القذائف والمفرقعات من الطائرات<sup>(٣٩)</sup>.

## ٢- أهم المعاهدات والاتفاقيات الدولية في الفترة بين الحربين العالميتين

❖ بروتوكول جنيف حول حظر استخدام الاسلحة الكيميائية والبكتريولوجية لسنة ١٩٢٥.

❖ اتفاقية جنيف المتعلقة بأسرى الحرب لسنة ١٩٢٩.

## ٣- المعاهدات والاتفاقيات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية

واممها:

❖ اتفاقية جنيف حول تحسين حالة الجرحى والمرضى ١٢ (اغسطس)  
آب ١٩٤٩ (الأولى)

❖ اتفاقية جنيف حول تحسين حالة الجرحى والمرضى وانقاذ الغرقى في الحرب البحرية لسنة ١٩٤٩ (الثانية).

❖ اتفاقية جنيف حول أسرى الحرب لسنة ١٩٤٩ (الثالثة)

❖ اتفاقية جنيف حول حماية الاشخاص المدنيين في الحرب لسنة ١٩٤٩ (الرابعة).

❖ اتفاقية لاهاي حول حماية الآثار الثقافية لسنة ١٩٥٤.

❖ تصريح الجمعية العامة للأمم المتحدة حول حظر استخدام الاسلحة النووية-الحرارية لسنة ١٩٦٦، وغيرها من المعاهدات.

❖ بروتوكولا جنيف لعام ١٩٧٧ الملحقان باتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ حول

«النزاعات الدولية المسلحة» و«النزاعات المسلحة غيرالدولية».

لقد تطور القانون الدولي (الإنساني) كثيراً وبما ينسجم مع التطور الحاصل في القانون الدولي المعاصر أخذاً بنظر الاعتبار القيم والمبادئ الإنسانية وما يمليه الضمير العام، للتخفيف من الآثار التي تسببها الحرب وشمل القانون الدولي (الإنساني) بعد قيام الأمم المتحدة حالات النزاع الدولي المسلح في العديد من البلدان والحالات ورغم كل التطور الحاصل في هذا الميدان فإن إسرائيل ما زالت تنتهك بشكل سافر أبسط مبادئ القانون الدولي (الإنساني) سواء فيما يتعلق بموقفها من الأسرى والجرحى ومعاملتهم او مجابهاتها للانتفاضة الفلسطينية ومعاملتها القاسية لاطفال الحجارة الفلسطينيين كأرهابيين لا كأسرى حرب فضلاً عن قيامها بأعمال انتقام جماعية.

ويستمد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (الدورة العشرون ) أهمية من تلك الاعتبارات الإنسانية التي يتضمنها القانون الدولي (الإنساني) وقواعد وقوانين الحرب.

لقد حدد القرار المذكور، التزام الدول وجميع الهيئات الحكومية في نزاعها المسلح بما يلي:

❖ ان حق الاطراف المتنازعة في استخدام الوسائل العدائية التي تلحق ضرراً

بالآخرين ليس حقاً مطلقاً غير محدد. بل هو مقيد وضمن ضوابط.

❖ منع الهجوم ضد الاشخاص المدنيين.

❖ التفريق بين الاشخاص المشتركين في الحرب والمواطنين المدنيين لآخرين.

جاء في الدورة السادسة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها

(١٩٧١/١٢/٢٠) تأكيد التقدم الذي وصلت اليه اللجنة الدولية للصليب الاحمر، ولتطوير

وتأكيد القانون الدولي الإنساني للنزاعات المسلحة، وبذلك فقد اوصت لعملها الجديد النجاح

لتحقيق ما يلي:

١- تأمين التطبيق الافضل لوجود القواعد القانونية الحربية بما في ذلك اتفاقيات لاهاي لسنة ١٨٦٤ و١٩٠٧ وبروتوكول جنيف لسنة ١٩٢٥ واتفاقيات جنيف الاربعة لسنة ١٩٤٩ ويضمنها نظام الرعاية الدولية.

ب- تأكيدات جديدة وقواعد متطورة واجراءات مناسبة لتحسين حماية السكان المدنيين في النزاع المسلح واسلوب ادارة النزاع المسلح وانواع الاسلحة وبشكل خاص حظر استخدام الاسلحة المفرطة الضرر بالسكان المدنيين.

ج- توسيع القواعد التي تضمن للسكان المدنيين حقوقهم في النضال ضد السيطرة الكولونيالية والاحتلال الاجنبي والانظمة المتصلية.

د- تطوير القواعد الخاصة بموقع حماية المجاميع المتحاربة وضمان القواعد الإنسانية للمنازعات الدولية والنزاعات المسلحة التي تشمل حروب الانصار والثوار.

هـ - تطوير القواعد الخاصة برعاية الجرحى والمرضى.

### ٣- اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ وملاحقها

اما القانون الدولي لحقوق الإنسان وهو المصدر الثاني الاساسي للقانون الدولي الإنساني فانه اضافة الى الاعلان العالمي لحقوق الإنسان ١٩٤٨ والمعهد الدولي حول الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام ١٩٦٦ وهو ما يسمى بالشرعة الدولية لحقوق الإنسان فانه يمثل مجموعة القواعد والمبادئ المنصوص عليها في العديد من المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تؤمن حقوق وحريات الافراد والشعوب في مواجهة الدولة اساساً وهي حقوق لصيقة بالإنسان وغير قابلة للتنازل عنها حسب الدكتور محمد نور فرحات وتلتزم الدول بحمايتها من الاعتداء والانتهاك<sup>(٣٠)</sup>.

وبقدر تعلق الامر بموضوعنا سنقصر حديثاً على الاتفاقيتين الثالثة والرابعة.

فالاتفاقية الثالثة: بشأن معاملة اسرى الحرب، وفيها جرى تنظيم الاحكام الخاصة بالوقوع في الاسر ومعاملة الاسير. ووجب الاتفاقية على الدول الموقعة عليها احترام وضمان تطبيق نصوصها في حالات اعلان الحرب او اي اشتباك مسلح يمكن نشوئه. وتطبق على الاحتلال الجزئي او الكلي للاراضي سواء واجه مقاومة مسلحة ام لم يواجه، حتى وان كانت احدى الدول الموقعة ليست عضواً في الاتفاقية. وقد شملت المادة الثالثة على الاشتباك المسلح الذي ليس له صبغة دولية ففي حالة قيامه على اراضي الاطراف الساميين المتعاقدين يتعين على طرف في النزاع ان يطبق كحد ادنى:

معاملة جميع الأشخاص الذين ليس لهم دور (ايجابي) في الاعمال العدوانية بما فيهم افراد القوات المسلحة معاملة انسانية بغض النظر عن العنصر او اللون او الدين او العقيدة او الجنس او النسب او الثروة او ما شابه.

ولذلك حظرت الاتفاقية

أ- أعمال العنف ضد الحياة والقتل بكل اشكاله وبتر الاعضاء والمعاملة القاسية والتعذيب.

ب- أخذ الرهائن.

ج- الاعتداء على الكرامة الشخصية.

د- اصدار احكام وتنفيذ عقوبات دون محاكمة سابقة.

هـ - الاعتداء بالجرحي والمرضى<sup>(٣١)</sup>.

ونصت المادة الثانية عشر على إن أسير الحرب يعتبر تحت مسؤولية الدولة الاسرة وليس تحت سلطة الافراد او الوحدات العسكرية.

وجاء في المادة الثالثة عشر، على ان أي اخلال باحكام الاتفاقية حتى وإن كان سهواً يعتبر عملاً غير مشروع يقرض الدولة الاسرة للمساءلة ونصت على وجوب حماية الاسير في جميع الاوقات ضد اعمال العنف او الاهانة او السباب او التحقير وحرمت اخذ الثأر من الاسرى، كما منعت التعذيب البدني او المعنوي او أي نوع من انواع الاكراه لاستجوابه او محاولة استحصال معلومات منه عن طريق القسر. وجاء في المادة الحادية والعشرين من ان الاسير يمكن ان يخضع للاعتقال، ولكنه لا يخضع للسجن، وان يكون مكان الاعتقال (فوق سطح الارض) ومزوداً بالشروط الصحية الملائمة والمماثلة لامكان تجمع قوات الدولة التي قامت بالاسر في المنطقة ذاتها. وان تتوفر له الرعاية الطبية. ومن حقوق الاسير، وفقاً للاتفاقية الاتصال بذويه والمراسلة مع عائلته.

والاسير، بموجب المادة الرابعة، هو احد افراد القوات المسلحة التابعين لاحد الاطراف المتنازعة، وكذلك افراد المليشيا او الوحدات المتطوعة التي تعتبر من هذه القوات بما في ذلك من يقيمون بحركات مقاومة نظامية ويتبعون احد اطراف النزاع ويعملون داخل او خارج اراضيهم حتى وان كانت هذه الاراضي محتلة<sup>(٣٢)</sup>.

وحددت المادة الرابعة شروط معاملة اسرى المليشيات وافراد القوات الشعبية المقاومة والماضلين من اجل الحرية ضد الاحتلال والاستعمار والتمييز العنصري. وهذه الشروط هي:

١- ان يكون تحت قيادة شخص مسؤول عن افراد.

٢- أن يكون لهم علامات مميزة معينة، يمكن تشخيصها عن بعد.

٣- أن يحملوا أسلحتهم بشكل ظاهر.

٤- أن يقوموا بعملياتهم الفدائية طبقاً لقوانين الحرب<sup>(٣٢)</sup>.

أما الاتفاقية الرابعة بشأن حماية المدنيين وقت الحرب، فقد نصت مادتها الثالثة على الحد الأدنى الواجب مراعاته ويلتزم بها كل طرف مشترك في القتال وتحدد بعض الأعمال المحظورة بالنسبة للمدنيين غير المشتركين في الأعمال العسكرية، وهي أعمال العنف ضد الحياة والشخص، وعلى الأخص القتل بكل أنواعه، وبتر الأعضاء والمعاملة القاسية والتعذيب وأخذ الرهائن والاعتداء على الكرامة الشخصية. كالتحقير والمعاملة المزرية وإصدار الأحكام وتنفيذ العقوبات دون محاكمة مسبقة أمام محكمة مشكّلة قانوناً تكفل جميع الضمانات القضائية التي تعتبر في نظر الشعوب المتقدمة، لا مندوحة عنها، كما توجب جمع المرضى والجرحى والعناية الطبية بهم وتقديم المساعدة الصحية لهم. ويمكن لهيئة إنسانية محايدة كالجنة الدولية للصليب الأحمر أن تقدم خدماتها لأطراف النزاع.

ونصّت المادة الرابعة عشر على وجوب إنشاء طرق مأمونة وأماكن مضمونة يتوجب الاعتراف بها لحماية المرضى والجرحى والشيوخ والأطفال والإمهات وإنشاء المستشفيات. وأوجبت المادتان الثامنة عشر والمادة الثالثة والعشرون إحترام أطراف النزاع للمهمات الطبية وكذلك أجازتا حرية مرور جميع وسائل المواد الغذائية الضرورية والملابس والأدوية. ونصت المادة السادسة والعشرون، على تسهيل التحريات لجميع أفراد العائلات المقتدة بسبب الحروب وفي كل الأحوال.

وأكدت المادة السابعة والعشرون على إحترام الأشخاص وحقوقهم العائلية وعقائدهم الدينية وحقوقهم في ممارسة عاداتهم وتقاليدهم بعيداً عن التعرض والقذف العلني. وحظرت المادة التاسعة والأربعون، التهجير الإجباري (الفردى والجماعي) ومنعت الترحيل بغض النظر عن الأسباب.

وأوجبت المادة السادسة والأربعون، إصدار التشريعات اللازمة لفرض عقوبات فعّالة على الأشخاص الذين يقترفون مخالفات خطيرة لهذه الاتفاقية حتى وإن كانوا مأمورين بها. وفصلت المادة السابعة والأربعون الأعمال الخطيرة. وعرفتھا: أعمال القتل المتعمد والتعذيب والمعاملة البعيدة عن الإنسانية والأعمال التي تسبب ألماً شديداً أو إصابات خطيرة للجسم أو الصحة أو النقي أو الأبعاد غير القانوني وأخذ الرهائن والتدمير للممتلكات أو الاستيلاء عليها.

ونصت المادة الثامنة والأربعون على عدم السماح لأي طرف من أطرافها بالتصل أو إعفاء نفسه من المسؤولية الملقاة على عاتقه بموجب أحكام هذه الاتفاقية.

وتطرقت المادة الثامنة والستون، إلى جنسية سكان الأراضي المحتلة، فأشارت إلى أن الاحتلال لا يحدث أي تأثير على جنسية السكان ولاتهم لدولة الأصل. ونصت المادة السبعون على ما يلي: «لا يقبض على الأشخاص المحميين أو يحقق معهم أو يُحكم عليهم بواسطة دولة الاحتلال من أجل ذنوب اقترفوها أو آراء عبّروا عنها قبل الاحتلال أو خلال انقطاع مؤقت له، فيما عدا الاخلال بقوانين وتقاليد الحرب».

وتناولت المواد ٢٧ و ٢٤ و ٤٧ و ٧٨ موضوع احترام الأوضاع والقوانين والأنظمة السائدة في الأراضي المحتلة وإبقائها نافذة، وإن تقوم المحاكم بإحباتها فيما يختص بالمخالفات المنصوص عليها في هذه القوانين. ووضعت سلسلة من القيود النوعية بصدد احترام الملكية الخاصة وحظر النهب والسلب وأخذ الرهائن والمصادرة وحظر فرض الضرائب وحظر تغيير الموظفين العموميين أو القضاة وحرية مزاوله النشاط الفكري والديني.<sup>(٢٤)</sup>

أما البروتوكولان الملحقان باتفاقيات جنيف فقد كانا حصيلة المؤتمر الدبلوماسي الدولي (جنيف ٧٤ - ١٩٧٧). ويمتبران استجابة لحاجات التطور الموضوعي للمجتمع الدولي نظراً لما شهدته البشرية في الحرب العالمية الثانية من مآسي وويلات، ازهقت فيها أرواح كثيرة وأُلفت أموال وممتلكات هائلة وأرتكبت فيها جرائم بشعة.

ومع أهمية ما توصل إليه في البروتوكولين اللذين يعتبران تطويراً مهماً في القانون الدولي الإنساني، إلا أنه ينبغي التأكيد على أن المهمة الأكثر إنسانية ستبقى دائماً هي ليست جعل الحرب أكثر تلطيفاً وأقل أذى وذات «طابع إنساني»، وإنما استبعاد الحرب العدوانية من حياة الشعوب وصيانة السلم والأمن الدوليين كهدف سام للمجتمع الدولي يرنو للوصول إليه.

ومن الضروري التويه بأهمية المواد ٣٥ المتعلقة بحماية البيئة و ٤٢ التي تعتبر من المواد المهمة جداً التي تتعلق بسريان الحماية الإنسانية التي تكفلها اتفاقية جنيف الثالثة، بحيث تشمل أكبر عدد ممكن من المشتركين في النزاعات المسلحة والمادة ٤٣ التي تضمنت تعريفاً جديداً للقوات المسلحة والمادة ٤٦، الفقرة السادسة التي حظرت أعمال الاقتصاد والاعمال المشوائية والمادة ٤٧ المتعلقة بأعمال المرتزقة الذي يعد صورة من صور العدوان.<sup>(٢٥)</sup>

ويمكن القول أن النص أعلاه جاء توفيقياً، فلم يحظر تلك الأعمال بصورة قطعية. وفي هذا الصدد يمكن الإشارة إلى نص المادة ٨٥ من الاتفاقية الرابعة، التي تُعد تطوراً حقيقياً فيما يتعلق بتعريف الانتهاكات الجسيمة التي تستدعي محاكمة مجرمي الحرب عن الجرائم



التي ارتكبوها ضد السلم والأمن الدوليين وضد البشرية حسبما ورد في نص المادة ٧٥. ويعتبر البروتوكول الثاني المتعلق بالمنازعات المسلحة غير الدولية، فإنه هو الآخر يُعدّ تطويراً مهماً للقانون الدولي الإنساني، إذ أنه لأول مرة يتم وضع اتفاقية دولية تُعنى بذلك، رغم أن حلول ومعالجات هذا البروتوكول جاءت وسطية وليست بمستوى الطموح، خصوصاً بشأن وضع وإرساء قواعد قانونية دولية تخص المنازعات المسلحة غير الدولية وكان ذلك يعكس موازين القوى وطبيعة الصراع الدولي واتجاهاته الأساسية في مرحلة الحرب الباردة وسباق التسلح والصراع الأيديولوجي. ومع ذلك فقد عبّرت أحكام هذا البروتوكول عن توافق الأطراف الدولية والقوى المؤثرة في القرار الدولي آنذاك وميلها إلى الاتجاه الرامي إلى تعزيز قواعد القانون الدولي الإنساني وتطويره.

#### ٤- القانون الدولي الإنساني وتصنيف الجرائم

يمكن تصنيف الجرائم الخطيرة والجسيمة حسب اتفاقيات جنيف الاربعة لعام ١٩٤٩ والبروتوكولين الملحقين بها لعام ١٩٧٧ إلى ٢٢ جريمة و ١٣ جريمة ورد ذكرها في المادتين ٥٠ و ٥٣ من الاتفاقية الأولى والمادتين ٤٤ و ٥١ من الاتفاقية الثانية والمادة ١٣٠ من الاتفاقية الثالثة والمادة ١٤٧ من الاتفاقية الرابعة و ٩ جرائم وردت في البروتوكولين الملحقين بالبروتوكول الأول والمادتين ٥١ و ٨٥ الذي اعتبرها «انتهاكات جسيمة» وقد اعتبرت هذه الجرائم الخطيرة والجسيمة بمثابة «جرائم حرب» التي هي جرائم ضد قوانين وعادات الحرب وضمن جرائم الحرب تدخل :

١- الجرائم ضد السلام.

٢- جرائم الحرب.

٣- الجرائم ضد الإنسانية.

٤- التآمر لارتكاب إحدى هذه الجرائم<sup>(٣)</sup>.

وأوجبت اتفاقيات جنيف الأربع وملاحقتها على الدول الموقعة أن تعدّل تشريعاتها لمعاقبة مرتكبي هذه الأفعال.

ويمكن تعداد هذه الجرائم وفقاً للتصنيف المذكور<sup>(٣)</sup>

١- القتل العمد.

٢- التعذيب.

- ٣- التجارب البيولوجية.
- ٤- إحداث آلام كبرى مقصودة.
- ٥- إيذاء خطير ضد سلامة الجسد والصحة.
- ٦- المعاملة غير الإنسانية (الحاطة بالكرامة).
- ٧- تخريب الاموال والاستيلاء عليها لاسبب لا تبررها الضرورات العسكرية.
- ٨- إكراه الاشخاص على الخدمة في القوات المسلحة لدولة تعتبر عدواً لبلاده.
- ٩- حرمان شخص محمي من حقه في محاكمة قانونية عادلة وفقاً للمعاهدات الدولية.
- ١٠- ترحيل اشخاص بصورة غير مشروعة.
- ١١- الاعتقال غير المشروع (التمسقي).
- ١٢- اخذ الرهائن.
- ١٣- سوء استعمال علم الصليب الاحمر واشاراته او الاعلام المماثلة.
- ١٤- جعل السكان المدنيين هدفاً للهجوم.
- ١٥- الهجوم العشوائي ضد السكان المدنيين والاعيان المدنية.
- ١٦- الهجوم ضد المرافق والمنشآت الهندسية التي تحتوي على مواد خطيرة.
- ١٧- الهجوم ضد مناطق منزوعة السلاح او مجردة من وسائل الدفاع.
- ١٨- الهجوم ضد اشخاص عاجزين عن القتال.
- ١٩- نقل السكان المدنيين لدولة الاحتلال الى الاراضي المحتلة، او نقل سكان الاراضي المحتلة الى مناطق اخرى (حالات الاستيطان والترحيل نموذجاً).
- ٢٠- التأخير في إعادة اسرى الحرب او المدنيين الى بلدانهم.
- ٢١- ممارسة التمييز العنصري (الابرتايد).
- ٢٢- الهجوم على الآثار التاريخية واماكن العبادة والاعمال الثقافية وكل ما له علاقة بالتراث الثقافي والروحي للشعوب.

## القسم الثاني



## الشرعة الدولية لحقوق الإنسان



## ١- عقد الأمم المتحدة لثقافة حقوق الإنسان

ما المقصود بثقافة حقوق الإنسان؟ ولماذا تخصص الأمم المتحدة عقداً كاملاً لتعميم ونشر ثقافة حقوق الإنسان؟ وهل ما زالت المواثيق والاتفاقيات الدولية رغم مرور حوالي ٥٢ عاماً على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في ١٠ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٨ بعيدة المنال، وكيف السبيل لإيقاظ الوعي ونشر المعرفة بثقافة حقوق الإنسان.

ابتداءً نقول إن الجمعية العامة للأمم المتحدة خصصت عقداً كاملاً للتعريف في مجال حقوق الإنسان ١٩٩٤-٢٠٠٤ داعية إلى إيجاد ثقافة عالمية لحقوق الإنسان من خلال نقل المعرفة والمهارات وتشكيل الاتجاهات الموجهة نحو:

- ١- تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.
  - ٢- التنمية الكاملة لشخصية الإنسان و الشعور بكرامته.
  - ٣- النهوض بالتفاهم والتسامح والمساواة بين الجنسين والصداقة بين جميع الأمم والشعوب الأصلية والمجموعات العرقية والقومية والإثنية والدينية واللغوية.
  - ٤- تمكين جميع الأشخاص من المشاركة بصورة فعالة في مجتمع حر.
  - ٥- العمل على تشجيع أنشطة الأمم المتحدة من أجل صون السلم.
- وقد أسندت الأمم المتحدة إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان مسألة تنسيق وتنفيذ خطة العمل للمعد الخامس (في إطار منظومة الأمم المتحدة) وحددت أهداف خطة العمل بما يلي:

- ١- تقييم الاحتياجات وصوغ الاستراتيجيات.
  - ٢- وضع وتعزيز برامج التدريب في مجال حقوق الإنسان دولياً وإقليمياً ووطنياً ومحلياً.
  - ٣- تعزيز وسائل الإعلام الجماهيري.
  - ٤- تعزيز نشر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على نطاق العالم.
- وفي هذا المجال تؤكد الخطة على أهمية تشجيع ودعم الأنشطة والمبادرات الوطنية

والمحلية في مجالات الشراكة مع الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والروابط المهنية وقطاعات من المجتمع المدني والأفراد.

إن البرنامج والخطط الهادفة إلى نشر ثقافة حقوق الإنسان تتوجه إلى:

١- الجمهور بمختلف مستوياته.

٢- الجماعات الضعيفة: النساء، الأطفال، المعوقون، كبار السن، الأقليات، اللاجئون والشعوب الأصلية (سكان البلاد الأصليين) وغيرهم.

٣- الشرطة وموظفو السجون، المحامون، القضاة، المعلمون، القوات المسلحة، الموظفون المدنيون، وسائل الإعلام، البرلمان.

٤- المدارس والجامعات والبرامج والمؤسسات المهنية والحرفية (التعليم بمختلف مراحله).

٥- مؤسسات المجتمع المدني، منظمات غير حكومية، نقابات، اتحادات، مؤسسات خيرية، دينية، اجتماعية<sup>(٣٨)</sup>.

وقد حددت الأمم المتحدة الهدف من ذلك بما يلي:

● رصد تطبيق الدول الأطراف لمعاهدات حقوق الإنسان ذات الصلة على الصعيد الوطني، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بالتوقيف في مجال حقوق الإنسان. وقد أنشأت (٦) هيئات لهذا الغرض.

● رصد العهد الدولي حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

● رصد العهد الدولي حول الحقوق المدنية والسياسية.

● المنصيرية (الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري).

● التمييز (اتفاقية مناهضة التمييز).

● المرأة (اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة).

● الطفل (اتفاقية حقوق المرأة).

## ٢- ميثاق الأمم المتحدة

نحاول في هذه الفقرة أن نبعث في علاقة حقوق الإنسان كما جاءت في ميثاق الأمم المتحدة، وذلك في جولة سريعة في النصوص التي وردت في الميثاق وذلك بالارتباط مع الأعمال التحضيرية، وكانت الأساس الذي تم الاستناد إليه عند صياغة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي استغرق أكثر من عامين (٤٦-١٩٤٨) وجاء ثمرة تفاعل ونتاج جهد كبير أרך لمرحلة جديدة من مراحل تطور البشرية.

في عام ١٩٤٤ وضع مجموعة خبراء ودبلوماسيين من الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد السوفيتي والصين، قواعد أساسية لمنظمة جديدة ستخلف عصبة الأمم التي انهارت إثر الحرب العالمية الثانية بعد أن مارست عملها من العام ١٩١٩.

وأسميت القواعد الجديدة مقترحات "دومبارتن أوكس" Dumbarton Oaks وهو اسم الضاحية القريبة من واشنطن التي احتضنت الاجتماع. وستعرف الوثيقة التي تم إعدادها باسم "ميثاق" أو "شرعة" الأمم المتحدة Charter of the United Nation .

وهي أواخر أيام الحرب، اجتمع ممثلون عن ٥٠ دولة في مؤتمر سان فرانسيسكو ٢٥ نيسان (أبريل) عام ١٩٤٥ منها ٤٦ دولة وقعت على تصريح الأمم المتحدة في يناير- كانون الثاني ١٩٤٢، وأربع دول قبلت في المؤتمر.

ونصت المسودة التي تم تقديمها إلى مؤتمر سان فرانسيسكو على إشارة واحدة فقط وبإيجاز شديد إلى حقوق الإنسان حيث جاء فيها "...تشجيع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية". وهال هذا الاقتضاب دولا عديدة كانت تواقعة بعد فظائع الحرب المريعة إلى رؤية مواد واضحة حول صيانة حقوق الإنسان<sup>(٣٩)</sup>.

واقترحت حكومة باناما باسم دول القارة الأمريكية "إعلان في حقوق الإنسان الأساسية" لكن الوفد السوفيتي<sup>(٤٠)</sup> اتخذ موقفا سلبيا من هذه المبادرة واعتبرها تؤدي إلى التجاوز على مبادئ السيادة وتقسم في المجال للتدخل الأجنبي بالشئون الداخلية، خصوصا في موضوع القوميات الذي يتكون منه الاتحاد السوفيتي السابق، وقابلت بريطانيا المقترح ببرود شديد بسبب علاقتها بالمستعمرات. أما وفد الولايات المتحدة فقد كان مترددا ومنقسما. وستظهر المناقشات اللاحقة طيلة الفترة بين ١٩٤٦ و ١٩٤٨ المواقف التي اتخذتها الدول حيال فكرة حقوق الإنسان طبقا لظروف الصراع الدولي السائد آنذاك وانطلاقا من خلفياتها الأيديولوجية.

سيكون لأربع شخصيات أهمية كبرى للصيغة النهائية للإعلان هم السيدة الأمريكية ايلنور روزفلت Eleanor Roosevelt والبروفسور الفرنسي رينيه كاسان<sup>(٤١)</sup> والعلامة اللبناني شارل مالك<sup>(٤٢)</sup> إضافة إلى الخبير الكندي جون همفري.

وبعد مناقشة طويلة تم توسيع لجنة الصياغة لتضم ثمانية أشخاص، وعبرت جلسات المواد عن طابع الصراع الفلسفي والفكري والأبعاد السياسية والخلفيات الثقافية للحضارات المختلفة .

يتذكر همفري كيف كانت اللقاءات مسرحا لمبارزات نظرية بين المفكرين الأبرزين

السيطرين بلا منازع على أجواء المناقشات الفلسفية في المفوضية وهما شارل مالك الفيلسوف المسيحي ذي النزعة التومائية (نسبة إلى توماس الاكويني) وتشانغ المفكر الكونفوشيوسي، حتى تم تكليف همفري "العالم الكندي الكفو إيماء كفاءة" حسب تعبير شارل مالك بتحضير المسودة<sup>(٤١)</sup>.

يقول يوسف كمال الحاج مشيدا بالدور الريادي لشارل مالك "لقد شاعت الأقدار أن يضطلع شخص واحد من دولة صغيرة، بدور فذ، استثنائي، وحاسم في الصياغة أولا ثم في قيادة مركب الإعلان عبر الأعاصير الدبلوماسية والإجرائية وصولا به إلى بر الإقرار في الماشر من كانون الأول ١٩٤٨: إنه اللبناني شارل مالك ابن الطبيب حبيب مالك، من بلدة بطرام اللبنانية في قضاء الكورة، الدكتور في الفلسفة التي درسها على يد الفريد نورث ويابته في هارفارد (الولايات المتحدة الأمريكية) ومارتن هايدغر في فرايبورغ- ألمانيا".

وعندما توفي شارل مالك كتب غسان تويني الصحافي اللبناني البارز مقالا لتأبين شارل مالك قال فيه: كان عملاقا أكبر من وطنه ويفضله صار لبنان الصغير كبيرا لأنه حاجم العالم وجعل نفسه شريكا في مصيره، لا متسكعا على أبوابه<sup>(٤٥)</sup>.

وعن شارل مالك قال أيبا ابيان في مذكراته "إنه المفكر السياسي الأبرز بين المثقفين العرب... وأكثر خصوصونا مهابة في البرلمانات الدولية".

وقد وقعت الدول في ٢٦ حزيران (يونيو) على الميثاق وانضم إليها بولندا لتصبح عضوية الدول المشتركة في مؤتمر سان فرانسيسكو ٥١ دولة.

نص الميثاق على عبارة حقوق الإنسان والحريات الأساسية سبع مرات وحصل هذا التحول بفضل ضغوط كبيرة ومنظمة مارسها ممثلو ٤٤ منظمة غير حكومية دعيت إلى المؤتمر بصفة استشارية.

**الأولى:** في الديباجة حيث جاء فيها:

"نحن شعوب الأمم المتحدة وقد آلفنا على أنفسنا.. أن نؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان وكرامته وكرامة الفرد وقدره وما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية".

**والثانية:** في المادة الأولى، فقد نصت في الفقرة الثالثة (في مقاصد الهيئة ومبادئها) على ما يلي:

"..تميز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعا والتشجيع على ذلك إطلاقا بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفريق بين الرجال والنساء". وجاء هذا



التأكيد من طريق "تعاون دولي" لحل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية باعتبار ذلك إحدى أولويات المنظمة لا يتقدمها سوى أولوية حفظ السلم والأمن الدوليين.

**والثالثة:** في المادة الثالثة عشرة التي أكدت: إن الجمعية العامة تقوم بدراسات وتقدم توصيات لمقاصد عددها منها "الإعانة على تحقيق حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس كافة بلا تمييز".

**والرابعة:** في المادة الخامسة والخمسة ن فقد أكدت وفي الفصل التاسع من الميثاق الخاص بالتعاون الدولي الاقتصادي والاجتماعي على أن الأمم المتحدة تعمل من أجل أن "يشيع في العالم احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفريق بين الرجال والنساء ومراعاة تلك الحقوق والحريات فعلاً".

**والخامسة:** في المادة (٥٦) حين تعهد جميع الأعضاء منفردين ومشتركين بالتعاون مع الهيئة لإدراك المقاصد المبينة في المادة (٥٥) وإحداها "أن يشيع في العالم احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية".

**والسادسة:** في المادة ٦٨ حيث جرى التأكيد على أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ينشئ لجاناً منها "لجنة" لتعزيز حقوق الإنسان. وعملاً بتلك المسؤولية فقد تم إنشاء مفوضية حقوق الإنسان Commission Human Rights ثم عدلت الصيغة لتصبح الإعلان العالمي لحقوق الإنسان Universal Declaration of Human Rights<sup>(١٦)</sup>.

**والسابعة:** في المادة (٧٦) الخاصة بنظام الوصاية الدولي (الفصل الثاني عشر) من الميثاق فقد عدت الأهداف الأساسية لنظام الوصاية ومنها "التشجيع على احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع بلا تمييز"<sup>(١٧)</sup>.

هذه كانت المقدمات الضرورية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي صدر فيما بعد في ١٠ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٨.

وإذا كان من دور كبير للمنظمات غير الحكومية التي شكلت ضمير حقوق الإنسان في الدعوة إلى التمسك بقيم ومعايير حقوق الإنسان والإصرار على تثبيتها في ميثاق الأمم المتحدة، ومن ثم بلورتها في الإعلان العالمي، فإن نجاح المجتمع الدولي في الوصول إلى صيغة الإعلان العالمي (العميم) لحقوق الإنسان، كان أيضاً بفضل وجود السيدة روزفلت وإدارتها الناجحة وحفاظها على التوازن في إطار المناقشات التحضيرية من جهة، وإبقائها على دعم الخارجية الأمريكية التي ظلت متشككة ومتردة طيلة الوقت، كما اعتمد أيضاً على الحداثة

القانونية والسياسية لداعية حقوق الإنسان كاسان، وعلى الدور التاريخي والبعد الفلسفي لمساهمة شارل مالك وحصافته في إيصال الجميع إلى توافق بشأن الإعلان كثمرة لنجد عالمي بتفاعل الحضارات والثقافات المختلفة<sup>(١٨)</sup>.

### ٣- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان "ظروف النشأة والأهمية الفكرية"

يتميز الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عما سبقه من جهود دولية ووثائق ومواثيق أخرى بشموليته وعالميته. فقد جاء في أعقاب حريين عالميتين عانت البشرية من ويلاتها معاناة لا حد لها.

وقد عبر رئيس الجمعية العامة وقت إعلان الموافقة على الإعلان العالمي في الجلسة التي تلتها بالقول: "هذه هي أول مرة تقوم فيها جماعة منظمة من الأمم بإعلان حقوق وحريات أساسية للإنسان، تؤيدها الأمم المتحدة، كما يؤيدها الملايين من الرجال والنساء في جميع أنحاء العالم، فإنهم مهمما يكونون على مسافات بعيدة خليقون بأن يتجهوا إلى هذه الوثيقة يستلهمونها العود والرشاد"<sup>(١٩)</sup>.

وبعدها اعتدلت الجمعية العامة هذا الإعلان وقامت بنشره على الملأ بوصفه "المثل الأعلى المشترك الذي ينبغي أن تبغ فيه جميع الشعوب والأمم كافة، كيما يسمى جميع أفراد المجتمع وهيئاته، واضعين هذا الإعلان نصب أعينهم على الدوام، ومن خلال التعليم والتربية إلى توطيد احترام هذه الحقوق والحريات، وكيما يكفلوا بالتدابير المطردة الوطنية والدولية، الاعتراف العالمي بها ومراعاتها الفعلية، فيما بين شعوب الدول الأعضاء ذاتها وفيما بين شعوب الأقاليم الموضوعة تحت ولايتها على السواء".

صوت على الإعلان ٤٨ دولة، وامتنعت ثماني دول عن التصويت (فقط) وغابت دولتان ولم يعترض عليه "بصوت ضده" أية دولة<sup>(٢٠)</sup>.

لقد كان الإعلان "إنجازاً ملحوظاً" وخطوة متقدمة في مسار ارتقاء الأمم والشعوب والبلدان بحقوق الإنسان وحريته الأساسية. وهكذا كان سلطان الرأي والحق والعدل والمساواة هو الأقوى وهو الدافع لصدور هذا الإعلان بعد المأساة التي شهدتها البشرية إثر الحرب العالمية الثانية، التي أزهدت أرواح نحو ٥٠ مليون إنسان، لهذا أصبح مقصد الملايين من البشر رجالاً ونساءً وأطفالاً ومن جميع الأمم والقوميات والأديان والاتجاهات السياسية والفكرية والمستوى الاجتماعي والثقافي، هو السعي لتأمين حقوقهم المنصوص عليها في الإعلان العالمي واستلزام التوجيه منه في معالجة أوضاعهم.

وهنا لابد من الإشارة إلى ما يلي:

١- إن الإعلان يشكل أساس الشرعة الدولية لحقوق الإنسان، بإضافة العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والبروتوكول الاختياري الأول الملحق به الخاص بقبول شكاوى المواطنين الأفراد من دولهم بشروط معينة. وهناك من يضيف إليها البروتوكول الثاني أيضا الخاص بإلغاء عقوبة الإعدام .

٢- إن صياغة الإعلان العالمي استغرقت سنتين ونيف حيث نظرت الجمعية العامة في دورتها الأولى المعقودة في عام ١٩٤٦ في مشروع إعلان لحقوق وحريات الإنسان الأساسية، وإحالته إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي لإحالاته إلى "لجنة حقوق الإنسان" للإعداد لشريعة دولية ثم أحيل في عام ١٩٤٧ إلى لجنة صياغة مؤلفة من ٨ دول روعي فيها التوزيع الجغرافي (كان من بينها العلامة اللبناني شارل مالك) كما أشرنا .

وفي نهاية المطاف وبعد مناقشات ومشاريع تم تقديم "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى الجمعية العامة في اجتماعاتها في باريس وأقر في قصر (شايفو) في قلب العاصمة الفرنسية في ١٠ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٨ وكانت تلك الفترة تمثل حالة مخاض حقيقي عاشه العالم بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية .  
ومن الجدير بالذكر الإشارة إلى أن الذكرى الخمسين لصدور الإعلان العالمي شهدت تظاهرة كبرى في قصر (شايفو) المذكور وصدر إعلان عالمي للمدافعين عن حقوق الإنسان في ٩ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٨<sup>(٥١)</sup>.

٣- أصبح الإعلان باعتباره "مثلا أعلى مشتركا" يمثل منزلة سامية في سلم القيم المعاصرة على المستوى العالمي ومحكا تقاس به درجة احترام المعايير الدولية لحقوق الإنسان والالتزام بها . وبهذا المعنى قال الكاتب المسرحي ورئيس الجمهورية التشيكية فاستلاف هافل "للمرة الأولى في التاريخ بات لنا وثيقة سارية المفعول، محترمة عموما هي كمرأة مرفوعة تمكس يؤس هذا العالم: (إنها) مثال عميم (عالمي) يتيح لنا دوما مقابلة واقع الحال به، إليه يمكننا أن نشير بالبنان، وباسمه يمكن أن نعمل لمحاربة الظلم"<sup>(٥٢)</sup>.

٤- شكل الإعلان مصدرا أساسيا للجهود الوطنية والدولية لتعزيز وحماية الإنسان، وجسد الفلسفة الأساسية للكثير من الصكوك والمواثيق الدولية .

ولم يكن بإمكان أحد اليوم إنكار تاريخية الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وأحيانا يختلف البعض بشأن بعض المسائل والأحكام فيعودون للاحتكام إليه سواء ما يتعلق بالقضايا أو

الشكاوى أو الأحكام فضلا عن الصديقة.

لقد شكل الإعلان العالمي الخميرة للتشريعات الوطنية والدساتير والقوانين للعديد من الدول والبلدان، فضلا عن شبكة متنوعة من المعاهدات والاتفاقيات الدولية.

. ولنقتبس فقرة من أحد رواد حقوق الإنسان الكبار في العالم وأعني به المفكر العربي اللبناني شارل مالك حين قال بعد عامين من صدور الإعلان: إن المناظرات التي رافقت إعداد الإعلان ربما شغّت، بالنسبة إلى الدارس المتعمّن، عن أهمية أكبر من أهمية الإعلان ذاته. ففي المناظرات تحديداً بانّت بجلاء جدلية الأفكار والمواقف للثقافات الفعلية في العالم الراهن<sup>(٥٢)</sup>.

٥- شكل صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان مفارقة حقيقية بالنسبة للعرب و المسلمين، فإضافة إلى أنه لم يرض جميع الثقافات والحضارات، إلا أن الاعتقاد الذي ساد حينها وبخاصة في ظل استعمار شعوب وأمم وإبعادها عن المساهمة في صناعة القرار الدولي ومنها شعوب عربية وإسلامية، فإن ما حاق بهم كان أكثر من غيرهم، وبخاصة ما لحق بهم في اغتصاب فلسطين وقيام دولة إسرائيل في ١٥ أيار (مايو) ١٩٤٨ وما تبعه من مشاريع استهدفت وجودهم، كان له أثر كبير في حالة القنوط والإحباط وعدم الثقة، بمجريات العدالة الدولية، ففي العام ذاته الذي صدر فيه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، تم اغتصاب فلسطين وتشريد أهلها ومنعهم من تقرير مصيرهم بنفسهم وفوق ترابهم الوطني.

يضاف إلى ذلك ظلت النظرة المتشككة بحقوق الإنسان سائدة بفعل الثقافة السياسية التي طبعت مرحلة الحرب الباردة ناهيك عن مواقف القوى الغربية العدائية إزاء العرب والداعمة لإسرائيل، وحتى خلال التغييرات التي حدثت في أواخر الثمانينيات فإن لغة الشعار ظلت مهيمنة على لغة المفاهيم بما تحمله من عقلانية وحدانية وتنوير ومثل ديمقراطية. وقد يعود الأمر إلى نهج الاستبداد والنموذج الشمولي الذي سارت عليه بعض البلدان العربية.

وكان للملامح الدولية وبخاصة خلال وعقب حرب الخلية الأولى والثانية دورا في انكسار رياح هدر حقوق الإنسان، كون ذلك لا يلبي مطالب الفرب وحلفائه، أو لأن التغيير لا يصب الماء في ملاحقته.

من هنا تأتي أهمية استذكارات رضوان زيادة ببعض الرواد وما كتبوا منذ صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بينهم الدبلوماسي المفجري الذي حضر أول اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي خلال الدورة الأولى للأمم المتحدة ١٩٤٦ المنعقدة في لندن وشارك مالك وآخرون<sup>(٥٣)</sup>.

وأكد المؤتمر الأول الدولي لحقوق الإنسان المنعقد في طهران عام ١٩٦٨ "إن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يمثل تفاهما تشترك فيه شعوب العالم على ما لجميع أعضاء الأسرة البشرية من حقوق ثابتة منيعة الحرمة. ويشكل ال التزاما على كاهل أعضاء المجتمع الدولي".  
كما أن المؤتمر الثاني الدولي لحقوق الإنسان المنعقد في فيينا في شهر حزيران (يونيو) ١٩٩٣ اعتمد الترحيب بالتقدم المحرز في مجال تقنين الصكوك والمواثيق الدولية التي كان أساسها الإعلان العالمي<sup>(٥٥)</sup>.

#### ٤- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان .. حيثيات النص

"يولد جميع الناس أحرارا متساوين في الكرامة والحقوق وقد وهبوا عقلا وضميرا وعليهم أن يعامل بعضهم بعضا بروح الإخاء". المادة الأولى  
يتألف الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٠ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٨ من ديباجة و(٣٠) مادة تحدد حقوق الإنسان وحرياته الأساسية التي تحق لجميع الرجال والنساء في أي مكان في العالم دون أي تمييز<sup>(٥٦)</sup>.  
وإذا كانت المادة الأولى قد حددت المسلمات الأساسية في الإعلان التي هي:

- الحرية.

- المساواة.

باعتبارهما حقا للإنسان من ولادته حتى وفاته ولا يمكن بأي شكل من الأشكال ولاي سبب من الأسباب التجاوز عليهما أو إقصاءهما . فالإنسان بعقله وأخلاقه أيضا، يختلف عن سائر المخلوقات الأخرى التي تعيش على الأرض، ولهذا السبب فمن حقه التمتع بحقوق وحرريات معينة لا يتمتع بها سواء من المخلوقات.

ونصت المادة الثانية على المبدأ الأساسي للمساواة وعدم التمييز حيث حظرت التمييز من أي نوع، ولا سيما التمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الثروة أو المولد أو أي وضع آخر. ولذلك تعتبر المادتان الأولى والثانية قد تناولتا المبادئ الجوهرية العامة.

أما المادة الثالثة فيمكن اعتبارها حجر الزاوية في الإعلان العالمي حيث نصت أن لكل فرد الحق في الحياة والحرية وفي الأمان على شخصه، وهو حق أساسي للتمتع بكل الحقوق الأخرى.

وقدمت هذه المادة للمواد من ٤ إلى ٢١ التي تنص على الحقوق المدنية والسياسية، كما

قدمت المادة ٢٢ لتكون حجر الزاوية الثاني في الإعلان للمواد من ٢٢ إلى ٢٧ التي حددت الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية<sup>(٥٧)</sup>.

يمكن تقسيم الإعلان إلى مجموعتين رئيسيتين من الحقوق هما:

#### **أولاً، المجموعة الأولى،**

مجموعة الحقوق المدنية والسياسية؛ وتشمل هذه المجموعة: حق كل إنسان في الحياة والحرية وسلامة الجسد، وحق كل إنسان من التحرر من العبودية والاسترقاق وحقه في التحرر من التعذيب أو التعرض لأي شكل من أشكال المعاملة القاسية أو اللا إنسانية أو الحاطة بالكرامة. وحق كل إنسان في كل مكان بأن يعترف له بالشخصية القانونية والحق في الانتصاف القضائي الفعلي والتحرر من الاعتقال أو الحجز أو النفي تعسفاً. والحق في محاكمة عادلة وفي أن تنظر قضيته محكمة مستقلة محايدة نظرياً وعلمياً. والحق في اعتباره بريئاً إلى أن تثبت إدانته والتحرر من التدخل التعسفي في حياته الخاصة أو في شؤون أسرته أو مسكنه أو مراسلاته.

وحرية التنقل وحق اللجوء وحق التمتع بجنسية ما والحق في الزواج وتأسيس أسرة. والحق في الملكية<sup>(٥٨)</sup>.

وأكدت المادة ١٩ على حق كل شخص في "حرية الرأي والتعبير ويشمل هذا الحق اعتناق الآراء دون تدخل، واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت دون تقيد بالحدود الجغرافية".

وذهبت المادة ٢٠ لتؤكد حق الاشتراك في الجمعيات والجماعات السلمية. وضمنت المادة ٢١ الحق في الاشتراك في إدارة الشؤون العامة وفي تقلد الوظائف العامة بشكل متساو مع الآخرين<sup>(٥٩)</sup>.

#### **ثانياً، المجموعة الثانية،**

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ وهى الحقوق التي أكدها الإعلان العالمي حين تناول حق كل شخص "بوصفه عضواً في المجتمع".

وحسب الإعلان العالمي فإن هذه الحقوق لا غنى عنها لكرامة الإنسان ولتنامي شخصيته في حرية وينبغي إعمالها من خلال "المجهود القومي والتعاون الدولي".

وتأتي على رأس هذه الحقوق: حق كل فرد في الضمان الاجتماعي وحقه في العمل والراحة وحقه في مستوى معيشة مناسبة يكفل له الصحة والرعاية وحقه في التعليم وفي الاشتراك بإيجابية في الحياة الثقافية لمجتمعه.

أما المواد من ٢٨ إلى ٣٠ من الإعلان فقد تناولت الأحكام العامة حين أكدت على حق كل إنسان في التمتع بنظام اجتماعي تتوافر فيه الحقوق والحريات المشار إليها سلفاً وبشكل كامل. كما اهتمت هذه المجموعة من الحقوق ببيان أن الحقوق المقررة للفرد تقابلها واجبات يتعين على الفرد أن يقوم بها باعتباره فرداً يعيش في إطار جماعة منظمة أو مجتمع سياسي منظم.

إن الإعلان العالمي الذي صدر في صورة توصية وضع الأسس القانونية التي استندت إليها التشريعات الدولية وبخاصة المهادين الدوليين، إضافة إلى الدساتير الوطنية. وذلك بما يجعله مرجعية مهمة وأساسية على المستوى الدولي، خصوصاً باعتماد العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية<sup>(٦٠)</sup>.

#### ٥- العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية

أشرنا إلى أن الشرعة الدولية لحقوق الإنسان مؤلفة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومن المهادين الدوليين الأول: العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. والثاني: العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إضافة إلى البروتوكولين الملحقين بهما وبخاصة (الأول) والبعض يضيف الثاني أيضاً.

سنركز في هذه الفقرة على العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية. مشيرين إلى بعض الجوانب المشتركة مع العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

صدر العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٦٦ كاتفاقية دولية<sup>(٦١)</sup> واستند في خطوطه العريضة على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ودخل حيز التنفيذ وأصبح هذا العهد ساري المفعول في ١٢ مارس (آذار) ١٩٦٧، وذلك بعد أن وصل عدد الدول المصدقة عليه ٣٥ دولة وهو العدد المطلوب لنفاذه.

تتطابق ديباجة هذا العهد والمواد (١ و٥) مع العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. مؤكدة التزام الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة بتعزيز حقوق الإنسان. وتذكر أن الفرد بمسؤوليته في السعي إلى تعزيز ومراعاة تلك الحقوق وتذكر أن السبيل الوحيد لتحقيق المثل الأعلى:

كون البشر أحراراً متساوين ومتمتعين بالحرية والكرامة ومتحررين من الخوف والفاقة، هو سبيل تهيئة الظروف الضرورية لتمكين كل إنسان من التمتع بحقوقه السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وتتناول المادة الأولى من كلا المهيدين الحقوق الجماعية كحق تقرير المصير، الذي هو حق دولي وتدعو الدول إلى أن تعمل على تحقيق هذا الحق واحترامه<sup>(١١)</sup>.

وبذلك سعى لتلافي النقص في الإعلان العالمي بتجاهل هذا الحق الجماعي. كما أكد على حق جماعي آخر وهو حرية تصرف الشعوب بثرواتها ومواردها الطبيعية ولا يجوز بأي حال حرمان أي شعب من أسباب عيشه.

وجرى تثبيت حق جماعي لهم آخر يقضي بالتزام الدول التي توجد فيها قوميات إثنية أو دينية أو لغوية بعدم حرمان الأشخاص المنتسبين إلى هذه الأقليات من "التمتع بثقافتهم الخاصة أو المجاهرة بدينهم الخاص وممارسة أو استخدام لغتهم الخاصة".

وتؤكد (المادة ٢) من كلا المهيدين على مساواة الرجال والنساء في حق التمتع بجميع حقوق الإنسان وتوعز إلى الدول بأن تجعل ذلك المبدأ أمراً واقعاً.

وتوفر المادة ٥ من كلا المهيدين ضمانات ضد إهدار أي من حقوق الإنسان أو الحريات الأساسية أو فرض قيود عليها وضد أي إساءة أو تأويل لأي حكم في المهيدين كوسيلة لتبرير نقض أي حق أو حرية أو تقييدها بدرجة أكبر مما يقضي بها المهدان.

● يشتمل العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية على ديباجة و٥٢ مادة موزعة على ٦ أقسام هي:

● الجزء الأول: الذي يتحدث عن حق تقرير المصير كما أشرنا (الحقوق الجماعية). حين نص على "لكافة الشعوب الحق في تقرير المصير ولها استناداً لهذا الحق، أن تقرر بحرية كيانها السياسي وأن تواصل بحرية نموها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي" المادة الأولى الفقرة (١) وتضمنت الفقرة (٢) من المادة الأولى استكمالاً لحق الشعوب في تقرير مصيرها .." أن تتصرف بحرية في ثرواتها ومواردها الطبيعية..".

● الجزء الثاني: يتناول مجموعة الحقوق الفردية لجميع الأفراد الموجودين في إقليم دولة أو الداخلين في ولايتها دون أي تمييز بسبب العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو الأصل القومي والاجتماعي أو الثروة أو غير ذلك.

وتخصص المواد من ٦ إلى ٢٧ الحقوق المدنية والسياسية حين تشير إلى :

- حق الحياة (٦م) وعدم فرض عقوبة الإعدام في البلاد التي لم تلغها، إلا بالنسبة إلى أكثر الجرائم خطورة وكذلك باستثناء من هم دون الثامنة عشر والنساء والحوامل وذلك بتمايز مع نص الإعلان العالمي.

- عدم إخضاع أحد للتعذيب (٧م).



- حظر الاسترقاق أو الاتجار بالرقيق (م٨).
- لا يجوز توقيف أحد تمسقا (م٩).
- معاملة جميع المحرومين معاملة إنسانية (م١٠).
- لا يجوز سجن أحد لم جرد عجزه عن الوفاء بالتزام تعاقدى (م١١). (٣٧).
- حرية التنقل (م١٢).
- وضع قيود على طرد الأجانب (م١٣) وبخاصة المقيمين بصفة قانونية في الدولة إلا تنفيذا لأمر قضائي أو لدواعي الأمن الوطني، وذلك بصياغة مختلفة عما وردت في الإعلان العالمي.
- المساواة أمام القضاء (م١٤) .
- الامتناع عن التشريع الجنائي بأثر رجعي (م١٥).
- الشخصية القانونية (م١٦).
- الامتناع عن التدخل التعسفي في الحياة الشخصية (م١٧).
- حرية الفكر والوجدان والضمير (م١٨).
- حرية الرأي والتعبير (م١٩).
- منع الدعاية للحرب أو الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية أو التحريض على التمييز أو العداوة أو العنف (م٢٠).
- حق التجمع السلمي (م٢١).
- حق الزواج والمساواة في الحقوق والمسئوليات بين الزوجين لدى الزواج وخلالها وانحلاله (م٢٢).
- حماية الأطفال (م٢٤). (٦٣).
- المشاركة في إدارة الشؤون العامة (م٢٥).
- الحقوق المدنية والسياسية لم يذكر ثلاثة حقوق وردت في الإعلان العالمي وهي: حق التملك والحق في الجنسية والحق في اللجوء السياسي (٣٤).
- حق الأقليات القومية أو الدينية أو اللغوية التمتع بثقافتها أو الإعلان عن ديانتها أو اتباع تعاليمها أو استعمال لغتها (م٢٧).
- يؤكد العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية على عدم جواز تعليق أو تقييد بعض الحقوق حتى في حالات الطوارئ مثل حقوق الإنسان الحياة والتحرر من التعذيب والتحرر من الرق أو العبودية والحماية من السجن مقابل دين وعدم تطبيق القوانين الجزائية بأثر رجعي

والاعتراف بالشخصية القانونية للفرد وحرية الفكر والدين.

أجاز العهد الدولي إمكانية وضع بعض القيود على أضيق نطاق متى ما كان ذلك ضروريا لحماية الأمن الوطني أو النظام العام أو الصحة العامة أو الأخلاق أو حقوق الآخرين وحيرياتهم. أو بعض حالات الطوارئ والحروب أو وجود خطر يهدد الأمة، لكنه لم يجز الخروج عليها في كل وقت ومكان مثلما أثربنا ..<sup>(٦٥)</sup>.

#### ٦- العهد الدولي لحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

تواكبت الخطوات لإقرار العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية منذ العام ١٩٥٤ حتى أقرته الجمعية العامة عام ١٩٦٦ ودخل حيز التنفيذ في الثالث من يناير (كانون الثاني) ١٩٧٦ بعد إيداع وثيقة التصديق (والانضمام). - يتضمن هذا العهد على ديباجة و٣١ مادة.

وقد أشارت الديباجة إلى أن "الاعتراف بالكرامة المتأصلة في جميع أعضاء الأسرة الدولية وبحقوقهم المتساوية التي لا يمكن التصرف فيها، يشكل استنادا للمبادئ المعلنة في ميثاق الأمم المتحدة أساس الحرية والعدالة والسلام في العالم".

وأكدت المادة الأولى (الفقرة الثانية) على الحقوق الجماعية حين أشارت إلى أن :  
" .. لجميع الشعوب تحقيقا لغاياتها الخاصة، أن تتصرف بحرية في ثرواتها ومواردها الطبيعية دون إخلال بأي من الالتزامات الناشئة من التعاون الاقتصادي القائم على مبادئ المنفعة المشتركة والقانون الدولي ولا يجوز بأية حال من الأحوال، حرمان شعب من وسائله المعيشية الخاصة .."<sup>(٦٦)</sup>.

جاءت الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مكملة للحقوق المدنية والسياسية. وأهم ما تضمنته هذه المجموعة من الحقوق:

- الحق في العمل (٦م).
- التمتع بشروط عمل عادلة ومرضية (٧م).
- تكوين النقابات (٨م) والحق في الإضراب وهو لم ينص عليه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

- الضمان الاجتماعي (٩م).
- حماية الأسرة والأمهات بصورة خاصة و الأطفال والشباب (١٠م) وحظر تشغيل الأولاد في أعمال شاقة أو مؤذية لصحتهم وتثمينهم:

- حق التمتع بمستوى معيشي كافٍ (م١١) والحق لكل إنسان في التحرر من الجوع.
- حق التمتع بمستوى أعلى من الصحة الجسمية والعقلية (م١٢).
- حق التعليم (م١٣ و ١٤).
- حق المشاركة في الحياة الثقافية (م١٥) واحترام حرية البحث العلمي والنشاط الإبداعي.
- لقد صدق على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حتى أواخر التسعينيات ١٣٧ دولة. بينها لبنان والعراق والأردن ومصر وسوريا وتونس والمغرب وليبيا والصومال واليمن والسودان والكويت.
- وكما رأينا في حالة العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية فقد أجاز العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إمكانية وضع قيود على التمتع ببعض الحقوق الواردة في حالات الضرورة وبالذات في الأحوال ، التي لا تسمح فيه الموارد المتاحة للدولة بكفالة التمتع بمجمل هذه الحقوق.
- وقد درست الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها التاسعة والعشرين (ديسمبر ١٩٧٤) المبادئ الواردة في العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتوصلت إلى إعلان جديد بعنوان "ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول".
- وحددت مقدمة الميثاق المذكور الأهداف التي تسعى لتحقيقها وأجملتها ب:
- إنشاء نظام اقتصادي عالمي جديد أكثر عدالة.
- توسيع التجارة الدولية لصالح جميع الدول مع احترام الاختلاف في النظم الاقتصادية والاجتماعية.
- تحقيق التعاون الدولي وتدعيم استقلال البلدان النامية اقتصاديا والأخذ بنظر الاعتبار احتياجاتها الخاصة وخطط التنمية.
- اعتماد المساواة في السيادة والمنافع المشتركة.
- تأكيد مسؤولية التنمية في كل بلد على الدول نفسها.
- وتعهدت الدول بموجب القسم الرابع من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على أن تضع تقارير عن الإجراءات التي اتخذتها والتقدم الذي أحرزته تمشيا مع مراعاة هذه الحقوق وتعرض هذه التقارير على الأمين العام للأمم المتحدة (م١٦) وما بعدها. وأكدت المواد التي تلتها على دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي على متابعة تنفيذها على الالتزامات.

## ٧- البروتوكول الاختياريان (الأول والثاني)

بدأنا بالتعريف بمقد الأمم المتحدة لثقافة حقوق الإنسان. ثم عرجنا على حقوق الإنسان في ميثاق الأمم المتحدة وتناولنا بعد ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ظروف المنشأة والأهمية الفكرية. وتابعا بعدها عرض وتحليل لنصوص الإعلان العالمي وبعدها انتقلنا إلى التعريف بالمعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والمعهد الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

في هذا المبحث سنتناول البروتوكول الاختياري الأول الملحق بالمعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وكذلك البروتوكول الاختياري الثاني.

إن البروتوكول الأول وهو جزء من الشرعة الدولية لحقوق الإنسان يمكن للجنة المعنية بحقوق الإنسان المنشأة بموجب المعهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية، من استلام الشكاوى والرسائل المقدمة من الأفراد الذين يدعون أنهم ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان المقررة في المعهد الدولي المذكور.

وقد اعتمد في ٢٣/٣/١٩٧٦ وصادق عليه حتى أواخر التسعينيات ٩٢ دولة بينها ثلاث دول عربية هي الجزائر وليبيا والصومال.

ويعتقضى المادة الأولى من البروتوكول الاختياري بإمكان كل دولة طرف في المهادين أن تصبح طرفاً في البروتوكول. وأن تعترف باختصاص اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في استلام الشكاوى والنظر في الرسائل المقدمة إليها من الأفراد الذين يدعون أنهم ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان<sup>(٧)</sup> أو أي جانب من جوانب الحقوق المقررة في المعهد الدولي، ويحق للأفراد الذين يقدمون الشكاوى، والذين استنفذوا جميع وسائل إنصافهم أو تمريضهم من السلطات المحلية، التوجه إلى اللجنة الخاصة بحقوق الإنسان برسائل كتابية حسبما ذهبت إلى ذلك (المادة الثانية).

وتقوم اللجنة المعنية بحقوق الإنسان بموجب البروتوكول الاختياري الأول بإحالة هذه الشكاوى إلى الدولة (الطرف التي تزعم الرسائل أنها تنتهك أحكام المعهد الدولي) التي تقرر أنها مقبولة، وذلك بشروط محددة من جانب اللجنة.

وعلى الدولة خلال ٦ أشهر موافاة اللجنة بالإيضاحات والبيانات المكتوبة اللازمة لتوضيح هذه المسألة وإجلاء خفاياها مع الإشارة عند الضرورة إلى أية تدابير تكون قد طبقتها لرفع الظلامة حسبما جاء في المادة الرابعة من المعهد الاختياري.

وتتظر اللجنة المعنية في الرسائل المقبولة في اجتماعات مغلقة في ضوء جميع المعلومات

والوثائق المقدمة لها من قبل الفرد المعني ومن قبل الدولة الطرف المعنية، وتقوم بعد ذلك بإرسال رأيها وقرارها الذي انتهت إليه إلى الدولة الطرف المعنية وإلى الفرد حسبما تقرره المادة الخامسة من البروتوكول الأول.

ويثير هذا البروتوكول وبخاصة الفقرة المتعلقة بسماع الشكاوى إشكالات نظرية وعملية، تتعلق بمعارضة بعض الدول لها وذلك بالتذرع بالسيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، ومثل هذا الاعتراف ورد من بعض الدول بخصوص الاتفاقية الدولية الخاصة بالتعذيب، والتي تجيز سماع الشكاوى واتخاذ التدابير لمنهها..

وتدرج اللجنة في التقرير الذي تقدمه سنويا إلى الجمعية العامة عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ملخصا بالأعمال التي قامت بها في إطار البروتوكول الاختياري وفقا للمادة السادسة.

أما البروتوكول الاختياري الثاني فهو يتعلق بإلغاء عقوبة الإعدام وقد اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٨٩ في ١٥ ديسمبر (كانون الأول). ودخل حيز التنفيذ في ١١ / ٧ / ١٩٩١ وصادق عليه حتى نهاية التسعينيات ٢٨ دولة فقط ليس من بينها أية دولة عربية.

ومن الجدير بالذكر أن منظمة العفو الدولية كانت من أولى المنظمات التي دعت إلى إلغاء عقوبة الإعدام، ولكن هذه القضية ظلت محط جدل لدى بعض البلدان بسبب خصوصيتها الدينية وأنظمتها العقابية التي تبيح استخدام هذه العقوبة كحد أقصى.

ومطبقا للمادة الأولى من العهد الثاني:

"لا يعدم أي شخص خاضع للولاية القضائية لدولة طرف في هذا البروتوكول".

وتنص المادة ٣ على وجوب قيام الدول الأطراف بتضمين التقارير التي تقدمها إلى اللجنة المعنية بحقوق الإنسان معلومات عن التدابير التي اتخذتها لإنفاذ البروتوكول.

وتنص المادة الخامسة على أنه بالنسبة لأية دولة طرف في البروتوكول الاختياري الأول يمكن أن يمتد اختصاص اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في استلام الرسائل الواردة من أفراد خاضعين لولاياتها القضائية والنظر فيها ليشمل أحكام البروتوكول الاختياري الثاني ما لم تصدر الدولة الطرف المعنية بيانا يفيد العكس عند التصديق على البروتوكول أو الانضمام إليه، وبموجب المادة السادسة تطبق أحكام البروتوكول الاختياري الثاني كأحكام إضافية للعهد.

تعتبر ١٣٧ دولة حتى عام ١٩٩٩ طرفا في العهد الدولي أطرافا في البروتوكول الاختياري الأول. أما البروتوكول الثاني فقد صادقت عليه ٢٨ دولة لغاية أواخر التسعينيات.



## القسم الثالث



## التمييز وحقوق الإنسان





## ١- التمييز العنصري

ظلت قضية التمييز العنصري مصدر نقاش وجدل طيلة السنوات التي اعقبت تأسيس الامم المتحدة واخذت تقلق المجتمع الدولي، قبل التوصل الى اتفاقية دولية بهذا الخصوص، تعتبر تطوراً كبيراً في القانون الدولي والعنصرية او العرقية مصطلح حديث نسبياً لظاهرة اجتماعية-سياسية واقتصادية قديمة، يطلق عليها أحياناً مصطلح «ما قبل العنصرية»... ولم تنشأ العنصرية دفعة واحدة بل مرت بمراحل واتخذت اشكالاً مختلفة وتبلورت (بصيغة) عنصرية جديدة تواجه البشرية باعتبارها خطراً يهدد العلاقات الانسانية والتفاهم والسلام والصداقة بين الشعوب، كما تنتهك المبادئ التي تضمنتها شرعة حقوق الانسان. (٧٨)

وازاء تطور ظاهرة العنصرية ونظام الفصل العنصري APARTHEID وبخاصة في جنوب افريقيا التي كانت تستهدف الحفاظ على جنوب افريقيا «بيضاء» وهذا لا يكفي ان يقود البيض او يوجهوا، بل يسيطروا... (٧٩) حدثت تطورات مهمة على الصعيد العالمي، فقد اتخذت الامم المتحدة خطوة رسمية تمثلت في اعتماد اعلان (تصريح) القضاء على جميع اشكال التمييز العنصري.

تضمن الاعلان الذي صدر عام ١٩٦٣ اربع نقاط رئيسية هي:

- ١- ان اي مذهب للفرقة العنصرية او التفوق العنصري هو مذهب خاطئ علمياً ومشجوب اديباً وظالم وخطر اجتماعياً ولا يوجد له مبرر نظري او علمي.
- ٢- التمييز العنصري، ولا سيما السياسات الحكومية القائمة على التفوق العنصري او الكراهية العنصرية تنتهك حقوق الانسان الاساسية وتخل بالعلاقات الودية بين الشعوب وبالتعاون بين الامم وبالسلم والامن الدوليين.
- ٣- التمييز العنصري، لا يقتصر على اىذاء الذين يستهدفهم، بل يمتد اذاه الى ممارسيه.
- ٤- ان بناء مجتمع عالمي متحرر من جميع اشكال العزل والتمييز العنصري هو واحد من الاحداث السياسية للامم المتحدة. (٨٠)

ففي ٢١ ديسمبر ١٩٦٥ اصدرت الجمعية العامة قراراً برقم (٢١٠٦) «الدورة العشرون» اعتمدت فيه هذه الاتفاقية ودعت الدول الاعضاء في الامم المتحدة والاعضاء في اية منظمة من المنظمات الدولية المتخصصة المرتبطة بها او اية دولة اخرى الانضمام اليها لكي تصبح طرفاً فيها بالتوقيع والتصديق عليها.

تضمنت الاتفاقية ديباجة مطولة و (٢٥) مادة. فقد عبرت الديباجة عن التوجهات الاساسية للجمعية العامة، التي ينبغي ان تكون الاصل في ما يتعلق بمواقف الدول عموماً ازاء مسألة حقوق الانسان.

ومن هذه التوجهات:

♦ ان أحد المقاصد الرئيسية للامم المتحدة هو العمل من أجل تعزيز حقوق الانسان وتشجيع الدول قاطبة على العمل من أجل ذلك.

♦ ان البشر متساوون ويولدون احراراً ولا ينبغي التمييز بينهم لاي اعتبار.

♦ ان التمييز بين البشر بسبب العرق او اللون او الجنس يمثل عقبة حقيقية في سبيل تنمية العلاقات الودية والسلمية بين الامم والشعوب والاخلال بالوثام بين الاشخاص الذين يعيشون جنباً الى جنب ، حتى في داخل الدولة الواحدة، كل ذلك الى جانب ان وجود الحواجز العنصرية يشكل امراً منافياً للمثل العليا لاي مجتمع انساني.

وجاء في المادة الاولى حول مصطلح التمييز العنصري «كل تمييز او استثناء او تقييد او تفضيل يقوم على اساس العرق او اللون او النسب او الاصل القومي او الجنس ويستهدف او يستتبع تعطيل او عرقلة الاعتراف بحقوق الانسان والحريات الاساسية او التمتع بها او ممارستها على قدم المساواة في الميدان السياسي اوالميدان الاقتصادي او الميدان الاجتماعي او الميدان القضائي او اي ميدان اخر من الميادين العامة».

ولكي توضع الاحكام التي تضمنتها الاتفاقية بشأن القضاء على التمييز العنصري بكافة صوره واشكاله موضع التنفيذ وتميز التفاهم بين جميع الاجناس نصت الاتفاقية على وجوب قيام الدول الاطراف بما يلي:

- التعهد بعدم القيام باي عمل او سلوك من قبيل اعمال وممارسات التمييز العنصري ضد الاشخاص او الجماعات او المؤسسات وتأمين احترام جميع السلطات والمؤسسات العامة لهذا الالتزام.

- تتعهد كل دولة من الاطراف المتعاقدة بعدم تشجيع اي تمييز عنصري يصدر عن اي شخص او منظمة او الدفاع عنه او تأييده.

- تراعي كل دولة من الدول الاطراف اتخاذ التدابير الفعالة اللازمة لاعادة النظر في السياسات الحكومية ولتعديل أو إلغاء أو إبطال أية قوانين أو أنظمة تكون مؤدية الى اقامة التمييز العنصري او استمراره.

- سن التشريعات اللازمة لانهاء التمييز العنصري.

- تشجيع المنظمات والحركات الاندماجية المتعددة الاجناس.

- توفير الحماية للجماعات العرقية او للأفراد المنتمين اليها.

وأوجبت الاتفاقية تحقيق عدد من الحقوق التي تؤدي الى القضاء على التمييز العنصري

منها:

❖ الحق في الأمن .

❖ كفالة الحقوق السياسية (المشاركة في الانتخابات، تولي الوظائف العامة..الخ) .

❖ الحقوق المدنية (حق الانتقال والاقامة، مغادرة الوطن والعودة اليه، حق الجنسية، حق الزواج، حق التملك، حق الارث، حرية الفكر، حرية التعبير، حق الاجتماع السلمي وتكوين الجمعيات).

❖ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:

- حق العمل.

- حق تشكيل النقابات.

- حق الحصول على مأوى.

- حق التمتع بالخدمات الصحية.

- حق التعليم.

- حق المساهمة في النشاطات الثقافية.

- حق التمتع بالمرافق العامة.

يمكن القول ان اللجنة التي أنشئت بموجب الاتفاقية هي اول هيئة أنشأتها الامم المتحدة لمراقبة واستعراض التدابير التي تتخذها الدول للوفاء بالتزاماتها. أمّا الاجراءات التي نصت عليها الاتفاقية فهي: أولاً- وجوب ان تقوم جميع الدول التي تصدق عليها او تنضم اليها بتقديم تقارير دورية والاجراء الثاني- هو توجيه الشكاوى من دولة الى اخرى. اما الاجراء الثالث- فهو يعطي للفرد او مجموعة اشخاص يدعمون انهم ضحايا التمييز حق تقديم الشكاوى الى اللجنة ضد دولهم. (٧١)

ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في العام ١٩٦٩ بعد أن صدّقت عليها او انضمت اليها ٢٧

دولة. وقد انضم اليها حتى الان أكثر من ثلاثة ارباع أعضاء الامم المتحدة. وتعتبر هذه الاتفاقية من أقدم اتفاقيات الامم المتحدة لحقوق الانسان وأوسعها نظاماً من حيث التصديق عليها.

جدير بالذكر الى ان الامم المتحدة واصلت دعواتها ومؤتمراتها بخصوص مكافحة العنصرية والتمييز العنصري. وذلك في السنة الدولية (١٩٧١) لمناهضة العنصرية وخلال عقدين كاملين ٧٢-٨٣ و ٨٣-١٩٩٢ لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وعقدت مؤتمرات دوليين للفرض نفسه في جنيف عام ١٩٧٨ و ١٩٨٣، وهي الآن تستعد لعقد اكبر مؤتمر دولي لمناهضة العنصرية في ديرين (جنوب افريقيا) في شهر آب (اغسطس)/ايلول (سبتمبر) ٢٠٠١ وذلك بعد تحضيرات مؤتمرات إقليمية أوروبية وأمريكية وأفريقية وآسيوية.<sup>(٧٢)</sup>

## ٢- المرأة وحقوق الانسان : المساواة والتمييز

ان حقوق الانسان للمرأة والطفل هي جزء غير قابل للتصرف من حقوق الانسان العالمية، وجزء لا يتجزأ من هذه الحقوق ولا ينفصل عنها. ان مشاركة المرأة مشاركة كاملة وعلى قدم المساواة في الحياة السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية على الصعيد الوطني والاقليمية والدولي. واستثنصال جميع اشكال التمييز على اساس الجنس، هما من اهداف المجتمع الدولي ذات الاولوية. اعلان وبرنامج عمل هيينا<sup>(٧٣)</sup>.

المساواة هي الكلمة السحرية وذات الرنين العالي التي تسمى البشرية للوصول اليها بالنسبة للمرأة، والمساواة هي نقض التمييز بسبب الجنس.

ان السبب في وضع المساواة كهدف سام للنساء هي معاناتهن من التمييز وعدم المساواة، سواء على الصعيد القانوني او الواقعي (الفعلي). كما ان المساواة تعتبر حجر الزاوية لكل مجتمع يتوق الى الديمقراطية وتحقيق العدالة الاجتماعية واحترام حقوق الانسان.

ان استمرار عدم المساواة يعني وجود التمييز سواء داخل البيت (الاسرة) او في المجتمع او في العمل.

واذا كانت هناك اسباب للتمييز تختلف من بلد الى اخر ومن مجتمع الى اخر، الا ان استمراره يعني وجود كوابح ثقافية واجتماعية وتاريخية ودينية فضلاً عن سكونية المجتمع والتي لا تميل الى التجديد والتغيير والخروج على العادات والتقاليد، وان كان بعضها بالياً ويضر ايّما ضرر بالمرأة.<sup>(٧٤)</sup>

وقد نشرت صحيفة وقائع التي تصدر عن مركز جنيف التابع للامم المتحدة ملخصاً مكثفاً

لحقيقة الوضع التمييزي في موقع المرأة والمركز القانوني لعدم المساواة، والذي كشف عن اوجه التفاوت الخطير في المجالات الاقتصادية والاجتماعية بين النساء والرجال «النساء يشكلن اغلبيّة فقراء العالم، وقد زاد عدد النساء اللواتي يعشن في فقر في الارياض بنسبة ٥٠٪ منذ عام ١٩٧٥ وتشكل النساء اغلبيّة الاميين في العالم ... وعلى نطاق العالم تكسب النساء من ٣٠ الى ٤٠٪ اقل من اجور الرجال للقيام بعمل متساو. وتشغل النساء بين ١٠ و ٢٠٪ من الوظائف التنظيمية والادارية واقل من ٢٠٪ من الوظائف في الصناعة»<sup>(٧٥)</sup>

ماذا يعني مفهوم المساواة؟ هل يعني معاملة النساء مثل معاملة الرجال؟ ان الاجابة بنعم ستكون تبسيطية تماماً، اذ ان مفهوم المساواة هو اكثر بكثير من معاملة الرجال والنساء بنفس الطريقة.

ان معاملة متساوية في ظل اوضاع وظروف غير متساوية تعني استمرار الظلم بدلاً من القضاء عليه.

ان المساواة الحقيقية تنشأ عندما تستهدف الجهود معالجة اختلالات ناجمة عن عدم التوازن فيما يتعلق بهذه الاوضاع، وهو ما يقصد به تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة. وذلك ما عقده «الاتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة» التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧٩ ودخلت حيز التنفيذ عام ١٩٨١ بعد تلقي التصديقات العشرين اللازمة لذلك.<sup>(٧٦)</sup>

وتصف هذه الاتفاقية التدابير الواجب اتخاذها لضمان تمكين المرأة في كل مكان للتمتع بحقوقها على اساس القاعدة القانونية الاساسية التي تعتمدها والتي تقوم على « حظر جميع اشكال التمييز ضد المرأة»<sup>(٧٧)</sup>

جدير بالذكر الى انه لا يمكن الوفاء بتحقيق هذه القاعدة بمجرد سن القوانين التي لا تترك مجالاً للتمييز وإنما ضمان منح المرأة حقوقاً مساوية لحقوق الرجل واعتماد التدابير والاجراءات لتحقيق ذلك.

ولكي نؤكد مبدأ المساواة ومبدأ عدم التمييز الواردان في هذه الاتفاقية والمضمنان قانوناً سنلقي ضوءاً سريعاً على هذين المبدأين فيما يتعلق بالمرأة وفقاً لما اوردت الامم المتحدة من نصوص.

لقد حددت ديباجة ميثاق الامم المتحدة مبدأ المساواة باعتباره هدفاً اساسياً حين نصت على «الايمان من جديد بحقوق الانسان الاساسية وكرامة الانسان وقيمه وبالاحقوق المتساوية للرجال والنساء».

كما أكدت المادة الاولى من الميثاق على ان احد مقاصد الامم المتحدة هو «تحقيق التعاون الدولي في تمييز احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية» للناس جميعاً والتشجيع على ذلك، «بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين»<sup>(٧٨)</sup>.

ويتعرّض توجه الامم المتحدة بتأكيد مبدأ المساواة في الشرعة الدولية لحقوق الانسان ونعني بها الصكوك الثلاثة : الاعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر عام ١٩٤٨، والمهدان الدوليان الخاصان بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحقوق المدنية والسياسية الصادران عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٦٦ والداخلان حيّز التنفيذ عام ١٩٧٦ ويمكن اضافة «البروتوكولان الاضافيان الملحقان بهما» حسب بعض وجهات النظر. وتشكل هذه الصكوك الاساس الاخلاقي والقانوني لكل عمل الامم المتحدة فيما يتعلق بحقوق الانسان، كما توفر القاعدة التي استند اليها النظام الدولي لحماية حقوق الانسان.

ينص الاعلان العالمي لحقوق الانسان في مادته الثانية على مبدأ المساواة في الكرامة والحقوق الاساسية «دونما تمييز من اي نوع، ولا سيما التمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو غير سياسي أو الاصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو المولد أو اي وضع آخر»<sup>(٧٩)</sup>.

كما ينص المهدان الدوليان بوضوح على انطباق جميع الحقوق الواردة فيهما على جميع الاشخاص دون تمييز من اي نوع، مثل العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين... الخ وتمهدت الدول الاطراف على وجه التحديد بضمان الحق المتساوي للرجل والمرأة في التمتع بجميع الحقوق المبينة في كل من المهدين<sup>(٨٠)</sup>.

ويعني هذا فيما يعنيه ترابط جميع الحقوق وعدم تجزئتها، اي ان احترام الحقوق المدنية والسياسية لا يمكن فصله عن التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تلك التي تتطلب تكاملاً. ويصبح واجباً على كل دولة ان تميز وتحمي جميع حقوق الانسان بما فيها حقوق النساء، التي لا يمكن تجاوزها أو فصلها بحجة الخصوصية، في حين لا بُد من احترام الاختلافات التاريخية والثقافية والدينية ونظم الحكم دون التحلل من المعايير الدولية بهذا الخصوص<sup>(٨١)</sup>.

ولا يَد من الاشارة الى ان مؤتمر هيلينا العالمي لحقوق الانسان قد اكد على الترابط بين الحقوق وعدم تجزئتها، مشيراً الى عالميتها حسبما ورد في برنامج عمل هيلينا (١٩٩٣). ورغم صدور عدد من المواثيق والاعلانات الدولية بخصوص مساواة المرأة الا ان استمرار التمييز وعدم المساواة دفعاً بالمجتمع الدولي الى صياغة نصوص جديدة تضمنتها «اتفاقية

القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة خصوصاً ما يتعلق بالحقوق السياسية والزواج والاسرة والعمل.

كما دعت الاتفاقية الى تفعيل مساهمة المرأة في الميدان الاقتصادي والاجتماعي وضرورة احداث تطور في رفع وعي النساء والرجال من اجل قبول مبدأ المساواة، مشددة على المساواة الفعلية اضافة الى المساواة القانونية، تلك التي تتطلب اتخاذ تدابير خاصة.

### ٣- التمييز ضد المرأة

يعني مصطلح «التمييز ضد المرأة» حسبما ورد في الاتفاقية المذكورة «أي تفرقة أو استبعاد أو تقييد يتم على اساس الجنس ويكون من آثاره أو أغراضه توهين أو احباط الاعتراف للمرأة بحقوق الانسان والحريات الاساسية في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية أو في أي مكان آخر، أو توهين أو احباط تمتعها بهذه الحقوق أو ممارستها لها، بصرف النظر عن حالتها الزوجية وعلى أساس المساواة بينها وبين الرجل»<sup>(٨٢)</sup>

في ١٨ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٩ اعتمدت الجمعية العامة للامم المتحدة هذه الاتفاقية وعرضتها للتوقيع والتصديق والانضمام بقرارها المرقم ١٨٠/٣٤ وابتداء من ٣ ايلول (سبتمبر) ١٩٨١ دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ طبقاً لاحكام المادة ٢٧.

وكان «اعلان القضاء على التمييز ضد المرأة» الذي صدر في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ الخلفية التي استندت اليها الجمعية العامة للامم المتحدة في اصدار الاتفاقية المذكورة. وبمدها بخمس سنوات (١٩٧٢) طلب الامين العام من اللجنة المعنية بمركز المرأة ان تستطلع آراء الدول الاعضاء فيما يتعلق بتسريع اتفاقية دولية حول حقوق المرأة.

وفي عام ١٩٧٤ بدأت اللجنة المعنية بمركز المرأة بصياغة الاتفاقية المذكورة، ولقي عمل اللجنة تشجيعاً بفضل نتائج «المؤتمر العالمي للسنة الدولية للمرأة» الذي انعقد عام ١٩٧٥<sup>(٨٣)</sup> واستمرت عملية الاعداد حتى اوكلت الجمعية العامة الى فريق عامل خاص لاتمام مشروع الاتفاقية الذي انجز عام ١٩٧٩.

دخلت الاتفاقية كما اشرنا حيز التنفيذ عام ١٩٨١ وحتى تموز (يوليو) ١٩٩٧ بلغ عدد الدول التي وقعت عليها ١٦١ دولة والتي صادقت عليها ٩٧ دولة منها احدى عشر دولة عربية هي: العراق، الاردن، الكويت، ليبيا، المغرب، تونس، الجزائر، لبنان، اليمن، جزر القمر، ومصر.<sup>(٨٤)</sup> لكن الدول العربية التي وقعت على الاتفاقية ابدت تحفظات على العديد من موادها وفيما يلي اهم التحفظات الواردة:

- ١- التحفظ على المادة الثانية الخاصة بالمساواة امام القانون.
  - ٢- التحفظ على المادة السابعة، الخاصة بالمساواة بخصوص الحقوق السياسية والعامة.
  - ٣- التحفظ بخصوص المادة التاسعة الخاصة بقوانين الجنسية.
  - ٤- التحفظ بخصوص المادة الخامسة عشر المتعلقة بالمساواة في الاهلية القانونية والمدنية.
  - ٥- التحفظ الخاص بشأن المادة السادسة عشر الخاصة بالزواج والعلاقات الاسرية.
  - ٦- التحفظ حول المادة التاسعة والعشرون المتعلقة بمبدأ التحكيم.<sup>(٨٥)</sup>
- جدير بالذكر ان اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة كانت موضعاً للتحفظات الكثيرة حيث كانت ٤١ دولة من الدول الاطراف قد ابد تحفظاتها (لغاية شهر تشرين الاول -اكتوبر- ١٩٩٣).<sup>(٨٦)</sup>
- وتقسم صحيفة وقائع الصادرة عن الامم المتحدة (مكتب جنيف) الرقم ٢٢ في ١٩٩٥ التحفظات التالية:

- ١- اساسية تتعلق بموضوع المعاهدة وأغراضها.
  - ٢- اساسية تتعلق بنصوص المعاهدة وخصوصاً تسوية المنازعات (المادة - ٢٩)
- اي المقصود موضوع التحكيم حيث نصت على انه : عند عدم التوصل الى اتفاق فيمكن إحالة القضية الى محكمة العدل الدولية.
- ٣- تحفظات موضوعية على مواد اساسية (عدم التمييز في قانون الاسرة)، الاهلية القانونية والمواطنة (الجنسية) ميدان العمل الخاص... او الموضوع الاساسي التمييز على أساس الجنس.
  - ٤- تحفظات عامة وغامضة.
- ان هذه التحفظات الكثيرة والواسعة تحد لدرجة كبرى من الالتزامات التي تعهدت بها الدول المتحفظة وبذلك يمكن تقويض موضوع الاتفاقية ومقاصدها ويبدو ان المجتمع الدولي لم يصل بعد الى قرار التزام قانوني دولي شامل بخصوص مساواة النساء بالرجال وعدم التمييز. وقد ورد في قرار اتخذ مؤتمر هيلينا العالمي عام ١٩٩٣ فقرة بشأن التحفظات الكثيرة على الاتفاقية بأن اعتبرها «امراً خطيراً» حيث اعربت الكثير من الدول الاطراف عن اعتراضات قوية على كثير من التحفظات» على أساس انها لا تتفق بوضوح مع روح الاتفاقية ونصها في الوقت الذي دافعت فيه دول عن حقها في ابداء التحفظات واستتدبت الدول الرافضة للتحفظات على معاهدة هيلينا حول قانون المعاهدات لعام ١٩٦٩ بخصوص المعاهدة الدولية باعتبارها اتفاقاً بين دولتين او اكثر ووفقاً لقواعد القانون الدولي، خصوصاً اذا لم يشوبها



احد عيوب الرضا. (٨٧)

وقد أيدت لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة في دورتها الـ ١٢ عام ١٩٩٤ ما ذهب اليه مؤتمر فيينا العالمي عام ١٩٩٣، وذلك بخصوص «الحد من نطاق أي تحفظات تبديها (الدول) على الصكوك الدولية لحقوق الإنسان...» (٨٨) وتتكون الاتفاقية من ٣٠ مادة ستة أجزاء وديباجة.

وعرفت المادة الاولى مصطلح التمييز ضد المرأة كما اشرنا اليه. ودعت المادة الثانية الى اعتماد الوسائل المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة بالتعهد لادماج «مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في دساتيرها الوطنية او تشريعاتها المناسبة...» كما دعت الى تعديل النصوص الواردة في القوانين المختلفة والغاء الاحكام الجزائية التي تشكل تمييزاً ضد المرأة. وذهبت المادة الثالثة الى تأكيد كفالة تطور المرأة وتقدمها الكاملين باتخاذ التدابير المناسبة ولاسيما في المجال التشريعي ودعت المادة الرابعة الى معالجة أوجه عدم المساواة باعتماد تدابير خاصة تستهدف «حماية الامومة» وطالبت المادة الخامسة بضرورة تغيير الانماط الاجتماعية والثقافية لسلوك الرجل والمرأة وغيرها من الممارسات المبنية على حقوق احد الجنسين على الآخر. وأكدت على تضمين التربية العائلية فهماً سليماً للامومة بوصفها وظيفة اجتماعية يكون تشئة الاطفال وتربيتهم مسؤولية مشتركة بين الابوين مع الاخذ بنظر الاعتبار مصلحة الاطفال.

وشددت المادة السادسة على اتخاذ التدابير المناسبة بما فيها التشريعية لمكافحة جميع اشكال الاتجار بالمرأة واستغلالها في البغاء.

وتنص المادة السابعة على اتخاذ جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في الحياة السياسية والعامة للبلد، وبوجه خاص تكفل للمرأة الحق على قدم المساواة مع الرجل في التصويت والمشاركة في صياغة سياسة الحكومة وفي المنظمات والجمعيات غير حكومية. وذهبت المادة الثامنة للتاكيد على كفالة مساواة المرأة مع الرجل لتمثيل حكومتها على المستوى الدولي والاشتراك في اعمال المنظمات الدولية.

اما المادة التاسعة فقد اكدت على مساواة المرأة مع الرجل في «اكتساب جنسيتها او تغييرها او الاحتفاظ بها وتضمن بوجه خاص الا يترتب على الزواج من اجنبي او تغير الزوج لجنسيته اثناء الزواج ان تتغير تلقائيا جنسية الزوجة، او ان تصبح بلاجنسية او تقرض عليها جنسية الزوج» كما تمنح حق مساويا لحق الرجل فيما يتعلق بجنسية اطفالهما.

وتناولت المادة العاشرة المساواة في ميدان التربية والتعليم والالتحاق بالدراسات والمنح

والترفيه الرياضية وغيرها.

ويبحث المادة الحادية عشر حقوق المرأة ومساواتها مع الرجل في اتخاذ التدابير المناسبة للقضاء على التمييز في مجال العمل، باعتبار العمل حقاً لجميع البشر والتمتع بنفس فرصة العمالة واختيار نوع العمل والمهنة والمساواة في الاجر والضمان الاجتماعي لا سيما في حالات التقاعد والبطالة والمرض والمعجز والشيخوخة والحق في الوقاية الصحية وحق الانجاب والامومة وحظر الفصل من الخدمة بسبب الحمل او اجازة الامومة او الحالة الزوجية، وادخال نظام اجازة الامومة، المدفوعة الاجر وتوفير حماية خاصة للمرأة اثناء فترة الحمل.

وتقتضي المادة الثانية عشر في الحصول على خدمات الرعاية الصحية ولا سيما الخدمات المتعلقة بتنظيم الاسرة والعناية والاهتمام الاضافيين اثناء فترة الحمل وما بعد الولادة وتأمين الحصول على الغذاء اثناء فترتي الحمل والرضاعة.

وتحضى المادة الثالثة عشر على كفالة حق المرأة في الحصول على استحقاقات عائلية والحصول على القروض المصرفية والرهون العقارية والاشتراك في الانشطة الترويحية والالعاب الرياضية وجميع جوانب الحياة الثقافية. وتبحث المادة الرابعة عشر في اوضاع المرأة الريفية ومشاركتها في التنمية وتقديم التسهيلات لها وحصولها على التدريب والتعليم الرسمي وغير الرسمي والمشاركة في جميع الانشطة المجتمعية والتمتع بظروف معيشية ملائمة لا سيما فيما يتعلق بالاسكان والمرافق الصحية والامداد بالكهرباء والماء والنقل والمواصلات.

وخصصت المادة الخامسة عشر لمساواة المرأة مع الرجل امام القانون وضرورة منحها الاهلية القانونية المماثلة للرجل والحقوق المساوية له في ابرام العقود وادارة الممتلكات وفي جميع مراحل الاجراءات القضائية واعتبار كل ما ينتقص من اهليه المرأة باطلا ولاغياً وأكدت على المساواة فيما يتعلق تجربة الاشخاص وحرية اختيار محل سكنهم واقامتهم.

ذهبت المادة السادسة عشر الى التاكيد على ضرورة اتخاذ الدول الاطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في كافة الامور المتعلقة بالزواج والعلاقات العائلية ولها نفس الحق في عقد الزواج وحرية اختيار الزوج وعدم عقد الزواج الا برضاها الحر الكامل ونفس الحقوق والمسؤوليات اثناء الزواج وعند فسخه، وكذلك بشأن الاطفال وما يتعلق بالولاية والقوامة والوصاية واختيار اسم الاسرة والمهنة ونوع العمل وحيارة الملكية وجمل تسجيل الزوج في سجل رسمي امراً ملزماً.

وبموجب المادة السابعة عشر فقد انشأت لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة وذلك بهدف مراقبة الدول الاطراف للنصوص الواردة في الاتفاقية.<sup>(٨٩)</sup>

ونصت المادة ١٨ على وجوب امداد الامين العام للامم المتحدة بالتقارير التي تبين التدابير التشريعية والقضائية والإدارية المتخذة إعمالاً لنصوص الاتفاقية.

وتناولت المواد ١٩ و ٢٠ و ٢١ و ٢٢ بعض الأمور الخاصة باللجنة. كما تبحت المواد ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ بعض الاجراءات الخاصة بالاتفاقية. وخصصت المادة ٢٧ لبدء نفاذ الاتفاقية والمادة ٢٨ حول التحفظات والمادة ٢٩ حول التحكيم.

أما المادة الثلاثون فقد خصصت للإيداع لدى الامين العام للامم المتحدة والتساوي في الحجية القانونية لنصوصها بالاسبانية والانكليزية والروسية والصينية والعربية والفرنسية.<sup>(٩٠)</sup>

#### ٤- المرأة والجنسية

الجنسية هي «رابطة سياسية وقانونية بين الفرد والدولة»<sup>(٩١)</sup> ولها سمة اجتماعية أيضاً لقيامها على أساس تضامن فعلي في المعيشة والمصالح والمشاعر، كما جاء في احكام محكمة العدل الدولية.<sup>(٩٢)</sup>

ومن هذا المنطلق تنشأ العلاقة المتبادلة بين الدولة والافراد الذين يعيشون على إقليمها وفي ظل حمايتها. ولا يمكن لاية دولة التكرار للافراد ويشعورهم الوطني متى شئت، وكيفما اقتضت مصالحها، الامر الذي يحكم تنظيم العلاقة بينها وبين الفرد بخصوص الجنسية سواء في التشريع او التطبيق رغم وجود قواعد دستورية تحدد منح واكتساب الجنسية<sup>٩٣</sup>

والجواب يمكن ان يكون بنعم وبخاصة في بعد البلدان العائلثة حيث تتجاوز الدولة على القواعد الدستورية والدولية، التي ينبغي مراعاتها عند بحث القانون الداخلي لقضايا الجنسية. وتبرز هذه الاشكالية في موضوع جنسية المرأة على نحو اشد فضلاً عن اطفالها في الكثير من الحالات. وبهذا المعنى تنشأ العلاقة المتداخلة بين القانون الداخلي والدولي في قضية الجنسية.<sup>(٩٤)</sup>

الدولة اذن ليست حرة بهذا المعنى في وضع وتنظيم قواعد الجنسية بل مقيدة بمراعاة المبادئ الدستورية العامة والقواعد الدولية خصوصاً ما استقر عليه العرف الدولي وما تم تقنيته في المعاهدات والاتفاقيات الدولية ومبادئ القانون الدولي المعترف بها بشأن الجنسية، كما ورد في اتفاقية لاهاي لعام ١٩٣٠ والاعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر عام ١٩٤٨، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام ١٩٦٦.

استقداً الى ذلك فان للجنسية طرفان، هما: الدولة والفرد ولا يمكن انتزاع جنسية الفرد بسبب عدم ولائه وطاعته للنظام السياسي (الحاكم) كما لا يجوز فرض الجنسية عليه بدون

موافقته، ويعيق له استبدالها، وهو ما نطلق عليه «بالحق الشخصي في اكتساب الجنسية». وعلى هذا الأساس يمكن اعتبار الجنسية نظام قانوني وليس علاقة عقدية تشترط توافق ارادة الطرفين. والجنسية غير التجنس الذي هو عمل ارادي<sup>(٩٤)</sup>

وقد نص الاعلان العالمي لحقوق الانسان في مبادئه الخامسة عشر على ان «لكل فرد حق التمتع بجنسية ما وانه لا يجوز تمسكاً حرمان اي شخص من جنسيته ولا من حقه في تغيير جنسيته»<sup>(٩٥)</sup> وحدد الاعلان العالمي الضوابط القانونية التي تبنى عليها قواعد الجنسية.

ان تلك الضوابط تتجاوز التمييز بسبب العنصر او الدين او المذهب او الجنس او الاصل الاجتماعي او الرأي السياسي او غير ذلك. بل ان الدول تأخذ بنظر الاعتبار المصالح العليا عند تنظيم قواعد الجنسية، وفقاً للقوانين الدستورية والدولية وهذا ما هو مفترض. وعلى هذا الأساس فيمكن تحديد قواعد الجنسية باستنادها الى اساسيين:

الاول: البثوة، اي الولادة، لابيوان او لأب او لأم (حسب بعض القوانين).

الثاني: الاقليم، اي البلد الذي ولد فيه «المولود» بغض النظر عن جنسية الاب أو الوالدين<sup>(٩٦)</sup> ويثير موضوع الجنسية والمرأة علاقة تؤدي احياناً الى «تنازع القوانين» الذي سيمود بمشيتها الى فقدان المرأة الجنسية او اكتسابها للزواج او لانحلاله او لتغيير جنسية الزوج خلال الحياة الزوجية.

وقد تناولت اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة الصادر في ١٨ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٩ والتي دخلت حيز التنفيذ في ٣ ايلول (سبتمبر) ١٩٨١ موضوع جنسية المرأة، حيث دعت الدول الاطراف الى ادماج مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في الدساتير الوطنية والقوانين الداخلي وهذا يشمل الموقف من الجنسية، حيث وردت الدعوة الى تعديل النصوص الواردة في القوانين المختلفة والنفاء الاحكام الجزائية الخاصة التي تتعلق بالتمييز ضد المرأة.

وقد حددت المادة التاسعة مساواة المرأة بالرجل في اكتساب الجنسية او تغييرها او الاحتفاظ بها مع ضمان ألا يترتب الزواج من الاجنبي او تغيير الزوج لجنسيته اثناء الزواج تغيير جنسية الزوجة تلقائياً، أو أن تصبح بلا جنسية أو تفرض عليها جنسية الزوج كما منحت المرأة حقاً مساوياً للرجل فيما يتعلق بجنسية الاطفال وهو ما يثير مشاكل كثيرة على صعيد الواقع الاقليمي والعالمي وما تزال الكثير من الدول تتحفظ عليه بما فيها بعض الدول العربية<sup>(٩٧)</sup>

وقد اقرت الامم المتحدة اتفاقية خاصة بخصوص جنسية المرأة المتزوجة نظراً لما يتبع على

المرأة من اجحاف بخصوص حقوقها بما فيها حقها في التمتع بالجنسية وعدم جواز نزعها لما فيه مخالفة صريحة وسافرة لحقوق الانسان.<sup>(٩٨)</sup>

لقد تم التوقيع على الاتفاقية في ٢٩ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٧ وفقاً للمادة السادسة التي ذهبت الى اعتبار بدء نفاذ الاتفاقية يكون في اليوم التسمين الذي يلي ايداع صك التصديق او الانضمام السادس. بدأت الاتفاقية بالدخول في حيز التنفيذ في ١١ آب (أغسطس) ١٩٥٨.<sup>(٩٩)</sup> وتتكون هذه الاتفاقية من ١٢ مادة وديباجة وأكدت المادة الاولى على عدم تغيير جنسية الزوجة ألباً بسبب انعقاد الزواج او انحلاله بين احد مواطني الاطراف المتعاقدة وبين اجنبي او إجراء تغيير الزوج لجنسيته اثناء الحياة الزوجية.

اما في حالة اختيار احد المواطنين جنسية دولة اخرى او تخليه عن جنسيته فليس في ذلك ما يمنع زوجة هذا المواطن من الاحتفاظ بجنسيتها (م-٢).

وذهبت المادة الثالثة الى اعطاء المرأة المتزوجة من زوج اجنبي «اجراء تجنس امتيازي خاص» مع مراعاة القيود التي تفرضها مصلحة الامن القومي او النظام العام. وحسب المادة السابعة فان الاتفاقية تنطبق على جميع الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي والموضوعة تحت الوصاية والمستعمرة.

ودعت المادة العاشرة الى ان كل نزاع ينشأ بين دولتين متعاقدين او اكثر حول تفسير هذه الاتفاقية او تطبيقها وتتعذر تسويته عن طريق التفاوض يُحال الى محكمة العدل الدولية للبت فيه بناء علي طلب احد اطرافه الا اذا اتفق هؤلاء الاطراف على طريقة اخرى لتسويته.<sup>(١٠٠)</sup>

## ٤- حقوق الطفل

الاطفال في المجتمعات المتقدمة يسمون «الطبقة الارستقراطية» نظراً لما يتمتعون به من حقوق ورعاية وامتيازات ولما يتم توفيره لهم من وسائل تساعد على نموهم بشكل طبيعي وسليم وصحي ومع ذلك فان الكثير من هذه المجتمعات ما تزال بعيدة عن ما يحتاجه الطفل حقيقة من حقوق ورعاية واهتمام.

الاطفال سواء كان صبيان ام بنات فهم ابناء وامهات المستقيل. انهم يمثلون الجيل الصاعد الذي ينتظر منهم ان يقدموا الكثير ويتبوؤوا المواقع. وكما يقال «اولادنا اكبادنا تمشي على الارض» فهذه الفئة تصنف ضمن الفئات الاشد ضعفاً في المجتمع اضافة الى المرأة والاقليات. وقيل الامم المتحدة لم يكن يوجد نص قانوني دولي يضمن حقوق الاطفال التي هي من حقوق الانسان. وكان ينظر الى حقوق الطفل في سياق التدابير الواجب اتخاذها ازاء الرق

وتشغيل الاطفال والاتجار بالناصرين أو استغلالهم بالدعارة.

وقد إعتمدت عصبه الامم في العام ١٩٢٤ اعلان اطلق عليه اسم «اعلان جنيف لحقوق الطفل» تضمن بعض المبادئ العامة والاخلاقية ازاء النظر الى حقوق الطفل. حيث أكد على ان «الانسانية مطالبة بمنح الطفل خير ما لديها»<sup>(١٠١)</sup>

وبعد قيام الامم المتحدة تناول الاعلان العالمي لحقوق الانسان والعاهدين الدوليين حقوق الطفل مثلما جاء في العديد من الوثائق الدولية بما فيها الخاصة بالمرأة.

وفي العام ١٩٥٩ صدر عن الجمعية العامة للامم المتحدة «اعلان حقوق الطفل» الذي نص على حاجة الاطفال الى الرعاية الخاصة والاهتمام لقلة مناعتهم وتمييزهم عن الكبار، الامر الذي يمكن فيه اعتبار هذا الاعلان بمثابة دليل عمل ومرشد في ميدان التعامل مع حقوق الطفل.<sup>(١٠٢)</sup>

وقد التست مفاهيم حقوق الانسان بما فيها حقوق الطفل مما دعا الى صدور صك قانوني دولي إبتدا التحضير له بمناسبة السنة الدولية للطفل ١٩٧٩ بحيث يمكن إضفاء قوة القانون التعاهدي على حقوق الطفل.

ومن العام ١٩٧٩ وحتى ٢٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٩ أولت لجنة حقوق الانسان عناية خاصة لصياغة الاتفاقية الخاصة بحقوق الطفل. وقد اعتمدت الجمعية العامة بالاجماع الاتفاقية باقرار رقم ٢٥/٤٤ وبذلك جعلت الدول الأطراف الاتفاقية مسؤولية قانونية في أعمالها حيال الاطفال.

وعندما افتتح التوقيع على الاتفاقية في ٢٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٩٠ كان عدد الموقعين في اليوم الاول ٦١ دولة. وقد دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في ٢ ايلول (سبتمبر) ١٩٩٠.

وبلغ عدد الدول التي صادقت على الاتفاقية حتى العام ١٩٩٦ (١٥٩) دولة بينها ١٧ دولة عربية هي: الاردن، البحرين، تونس، الجزائر، جيبوتي، السودان، سوريا، العراق، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، موريتانيا، اليمن، أما الصومال فقد كانت قدوقمت حتى ذلك الحين على الاتفاقية لكنها لم تصدق عليها.<sup>(١٠٣)</sup>

تتألف الاتفاقية من ٥٤ مادة وتعتبر بمثابة «شرعة حقوق الطفل»<sup>(١٠٤)</sup> حيث وضعت الطفل ومصالحه في المقدمة. كما اهابت الاتفاقية بالدول المصدقة عليها تهيئة الظروف التي تتيح للطفل المشاركة على نحو فعال ومبدع في الحياة الاجتماعية والسياسية في بلدانها.

وعرفت المادة الاولى الطفل بأنه وكل انسان لم يتجاوز الثامنة عشر ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المنطبق عليه»

وتؤكد المادة الثانية على عدم التمييز الذي يعتبر مبدأ هاماً من مبادئ الاتفاقية حين تنص على تمتع الطفل بجميع حقوقه دون تمييز من أي نوع وبصرف النظر عن عنصر الطفل أو والديه أو الوصي القانوني عليه أو لونه أو جنسهم أو لغتهم أو دينهم أو رأيهم السياسي أو أصلهم القومي أو العرقي أو الاجتماعي أو ثروتهم أو عجزهم أو مولدهم أو أي وضع آخر. ومن أبرز أحكام الاتفاقية:

- ١- لكل طفل حق أصيل في الحياة وتكفل الدول إلى أقصى حد ممكن بقاء الطفل ونموه (المادة السادسة).
- ٢- يسجل الطفل بعد ولادته فوراً ويكون له الحق في اسم وجنسيته ومعرفة والديه وتلقي رعايتهما (المادة السابعة).<sup>(١٠٥)</sup>
- ٣- يولى الاعتبار الأول لمصالح الطفل الفضلى وتولى آراءه الاعتبار الواجب. (المادة التاسعة).
- ٤- لا يفصل الطفل عن والديه إلا عندما تقرر السلطات المختصة ذلك لصالح رفاهيته (المادة التاسعة).
- ٥- تسهل الدول جمع شمل الأسرة والسماح بدخول أقاليمها أو مغادرتها (المادة العاشرة).
- ٦- ضمان حق التعبير للطفل القادر على تكوين آرائه بحرية ويكون له الحق في حرية التعبير ويشمل هذا الحق طلب جميع أنواع المعلومات والأفكار وتلقيها وإذاعتها دون أي اعتبار للحدود سواء بالقول أو الكتابة أو الطباعة أو الفن أو أية وسيلة أخرى يختارها الطفل. وضمان حرية الفكر والوجدان والضمير وله حق تكوين الجمعيات وحرية الاجتماع. المادة (١٢ و ١٣ و ١٤ و ١٥).
- ٧- تقع على عاتق الوالدين المسؤولية الأولى من تربية الطفل، وعلى الدول قديم المساعدة الملائمة لهما وكفالة تطوير مؤسسات رعاية الأطفال (م - ١٨).
- ٨- حماية الأطفال من جميع أنواع العنف أو الإساءة البدنية أو العقلية ومن الإهمال بما في ذلك الإيذاء أو الاستغلال الجنسيين (المادة - ١٩).
- ٩- توفير الرعاية البديلة والمناسبة للطفل المحروم من الوالدين. ويمكن أن تشمل في جملة أمور: الحضانة، الكفالة الواردة في القانون الإسلامي (الشريعة) أو التبني أو عند الضرورة. (المادة - ٢٠)
- ١٠- الحق في التمتع بأشكال خاصة من المعاملة والتعليم والرعاية للطفل المعوق وتوفير الرعاية الصحية الوقائية والعلاج الطبي والنفسي والتوظيفي للأطفال المعوقين (م - ٢٣) وحق التمتع بأعلى مستوى صحي (م - ٢٤).

١١- حق كل طفل في مستوى معيشي ملائم لنموه البدني والعقلي والروحي والمعنوي والاجتماعي (المادة ٢٧).

١٢- حق كل طفل في التعليم وان يكون مجانياً والزامياً في المرحلة الابتدائية وتنمية شخصيته ومواهبه وقدراته وتنمية احترام هويته الثقافية ولفته وقيمة الخاصة والاهتمام باوقات فراغه وحمايته من الاستغلال الاقتصادي وحمايته من الاستغلال الجنسي،

١٣- لا يتعرض اي طفل للتعذيب او لاي نوع من انواع المعاملة القاسية او المهينة او اللانسانية ولا يحرم من حريته (م - ٣٧).

ان اتفاقية حقوق الطفل تعتبر الاولى من نوعها في تاريخ القانون الدولي الانساني وهي تفرض التزاماً على الدول التي تصادق عليها.

## ٦- حقوق الاقليات

شهد القانون الدولي في العقود الثلاثة الماضية تطوراً ايجابياً فيما يتعلق بالاقليات. فقد غطت المعاهدات والمواثيق الدولية ميدان عدم التمييز تغطية كافية، حيث حظيت «الحقوق الخاصة» باهتمام كبير خصوصاً بعد ابرام «اعلان حقوق الاشخاص المنتمين الى اقلية قومية او اثنية او اقلية دينية ولغوية» الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الـ ٤٧ برقم ١٣٥ في ١٨ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٢.

كما تطور الامر بانشاء الفريق العامل المعني بالاقليات عام ١٩٩٥، الذي يتألف من خمسة اعضاء ويتبع اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الاقليات (لفترة ثلاث سنوات اولية) من اجل تعزيز الحقوق على النحو الوارد في الاعلان.<sup>(١٠٦)</sup>

وقبل الحديث عن حقوق الاقليات الخاصة فلا بد من تحديد مفهوم الاقلية وكذلك مفهوم الحقوق الخاصة للذات وردا في الاعلان.

فما هي الاقلية؟ ومن هم المستفيدون من حقوق الاقلية؟ ولعل الجواب لن يكون يسيراً إذا لم يتم التوصل الى تصور شامل وجامع كما يقال. لكن ذلك لم يكن حائلاً امام مزاولة أنشطة مختلفة لتحديد المعايير والترويج بالتالي لها، ولم يعق انشاء وعمل الفريق العام المعني بالاقليات الصعوبة التي تكمن في تعريف مفهوم الاقلية الذي يعود الى التنوع في الحالات التي توجد فيها الاقليات. فبعضها يعيش مع بعضها في مناطق محددة تحديداً جيداً تفصل عن الجزء المهيمن من السكان، بينما تتوزع اقلية اخرى في اجزاء الوطن. وتقوم الهوية الجماعية لبعض الاقليات على شعور قوي بالتاريخ الذي تتذكره جيداً او



بتاريخ مسجل بينما مفهوم اقلية اخرى لثرائها المشترك مجزأ فحسب. وفي بعض الاحيان تتمتع الاقلية او تمتعت بدرجة استقلال كبيرة في الماضي وفي احيان اخرى لا يكون هناك اي تاريخ سابق للاستقلال او الحكم الذاتي. وقد تحتاج مجموعة من الاقلية الى حماية اكبر من غيرها، اما لانها اقامت فترة طويلة من الوقت في دولة ما او لان ارادتها للحفاظ على خصوصياتها وهويتها وانتمائها كانت شديدة.<sup>(١٠٧)</sup>

لكن ذلك كما اشرنا لم يمنع من تحديد بعض الخصائص للاقلية تقضي معظم حالات الاقلية كصفات عامة.

وعليه فان الاقلية في دولة ما هي «مجموعة غير مهيمنة من الافراد الذين يشاطرون خصائص قومية او اثنية او دينية او لغوية معينة، تختلف عن خصائص غالبية السكان ويمكن اضافة ما يلي الى التعريف الذي يشكل إرادة أفراد المجموعات المهيمنة في الحفاظ على خصائصهم»<sup>(١٠٨)</sup>

ويمكن ان تجد بعض المجموعات نفسها كأقلية في حالات مماثلة للمفهوم المذكور للاقلية حيث تشمل «العمال المهاجرين» و«اللاجئين» و«عديمي الجنسية» او «البدون» وغيرهم دون خصائص اثنية او دينية او لغوية مشتركة ويحمي القانون الدولي هذه المجموعات (الاقلية) من التمييز. فضلاً عن بعض الحقوق المكفولة لهم فعلى سبيل المثال «اللاجئون» وفقاً لاتفاقية جنيف لعام ١٩٥١ وملحقها عام ١٩٦٧ او حماية حقوق العمال المهاجرين وافراد اسرهم او اتفاقية بشأن الاشخاص عديمي الجنسية.... الخ.

اما «الحقوق الخاصة» فهي لا تعني امتيازات وانما يقتضي منحها للاقلية بحيث يسمح لها بالحفاظ على هويتها وخصائصها وتقاليدها وتستهدف منح الحقوق الخاصة لتحقيق المساواة في المعاملة مثل عدم التمييز. لن تصل الاقلية الى المركز الذي تعتبره الاغلبية تحصيل حاصل الا عندما تكون قادرة على استخدام لفتها والاستفادة من الخدمات التي تنظمها بنفسها والمشاركة في الحياة السياسية.

الفرض من الحقوق الخاصة هو ممارسة تعزيز المساواة الفعلية على نحو ايجابي ولفترة زمنية قد تطول حتى تحصل الاقلية على مساواتها مع الاغلبية وتكون واثقاً على قدم المساواة، عند ذلك لا يكون مبرراً الحديث عن الحقوق الخاصة.

ورغم ان المجتمع الدولي متوَعِّداً، اذ تكاد لا توجد دولة في العالم لا يوجد فيها اقلية تتميز بهوية اثنية او لغوية او دينية تختلف عن هوية غالبية السكان، الا ان حماية حقوق الاقلية لم تحظ بالاهتمام الذي تستحقه اللهم الا في العقود الاخيرة حيث تصاعدت حدة التوترات الاثنية والعرقية والدينية والمذهبية التي عرضت الدول احياناً للتمزق وهددت

## السلامة الاقليمية ووحدة الاراضي.

لهذه الاسباب بدى البحث أكثر جدية لتأمين تطلعات المجموعات القومية والاثنية والدينية واللغوية والمذهبية، إذ ان تأمين حقوق الاشخاص المنتمين الى هذه المجموعة الاقلية يمثل اقراراً بكرامة ومساواة جميع الافراد ويمرر التنمية القائمة على المشاركة ويسهم في تخفيف حدة التوترات فيما بين المجموعات والافراد، وبالتالي سيكون حل مشكلة الاقلييات تحقيقاً للسلام والاستقرار لا على مستوى كل دولة حسب بل على المستوى الدولي.

واذا كان ميثاق الامم المتحدة قد أكد على مبدأ حق تقرير المصير في ديباجته ومادته الاولى ومادته الخامسة والخمسين، باعتباره حقاً جماعياً للإنسان، فإن الاعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر عام ١٩٤٨ خلا من ذلك التحديد، الذي تم تلافيه في المهادين الدوليين الصادرين عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٦٦، اللذان دخلا حيز التنفيذ عام ١٩٧٦ حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحقوق المدنية والسياسية. وقد نصت المادة الاولى من كلا المهادين على ما يلي:

"لجميع الشعوب حق تقرير مصيرها بنفسها. وهي بمقتضى هذا الحق حرة في تقرير مركزها السياسي وحررة في السعي لتحقيق نمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي... (١٩)"  
ولكن هناك من يجادل بأن المقصود بذلك « الدول التي تقع على عاتقها مسؤولية ادارة الاقليم غير المتمتع بالحكم الذاتي والاقاليم المشمولة بالوصاية» التي ينبغي ان تعمل على تحقيق حق تقرير المصير (الفقرة الثالثة من المادة الاولى).

وأيضاً كان التفسير فان مبدأ حق تقرير المصير الذي استقر في الفقه الدولي وتطور منذ بداية هذا القرن واعتمد في ميثاق الامم المتحدة، يمكن الاستناد اليه في تمكين اية اقلية وبخاصة تملك مقومات الشعب، الحق في تقرير مصيرها وفقاً لمبادئ الميثاق وقواعد القانوني الدولي (١١٠)

وتعتبر المادة ٢٧ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية من أكثر الاحكام الملزمة قانوناً والمقبولة على نطاق واسع بشأن الاقلييات، حيث تنص على ما يلي:  
« لا يجوز في الدول التي توجد فيها اقليات اثنية او دينية او لغوية ان يحرم الاشخاص المنتمون الى الاقلييات المذكورة من حق التمتع بثقافتهم الخاصة، او اعلان ممارسة دينهم او استخدام لغتهم بالاشتراك مع الاعضاء الآخرين في جماعتهم».

وتؤكد هذه المادة على الحق في الهوية القومية او الاثنية او الدينية او اللغوية وحق الحفاظ على الخصائص التي لا بد من تمييزها وصيانتها. ولا يعفي ذلك دولة من الدول من الالتزام بهذه الحقوق اعترافاً او عدم اعترافها رسمياً بوجود اقلية من الاقلييات فيها.

وحسب المادة ٢٧ فإن على الدول المصدقة على العهد الدولي أن تؤمن لجميع الافراد الذين يخضعون لولايتها القضائية التمتع بحقوقهم وقد يتطلب هذا اتخاذ اجراءات محددة لتصحيح اوجه التفاوت التي تخضع لها الاقليات.<sup>(١١١)</sup>

ويمنح «اعلان حقوق الاشخاص المنتمين الى اقليات قومية او اثنية والى اقليات دينية او لغوية» الصادر في ١٨ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩٢ والمؤلف من ٩ مواد، الاشخاص المنتمين الى اقليات مايلي :

١- حماية الدول لوجودهم وحقوقهم القومية او الاثنية وهويتهم الثقافية والدينية واللغوية (م-١).

٢- الحق في التمتع بثقافتهم الخاصة، واعلان ممارسة دينهم الخاص واستخدام لغتهم الخاصة سراً وعلانية (م-٢ الفقرة الاولى).

٣- الحق في المشاركة في الحياة الثقافية والدينية والاجتماعية والاقتصادية والعامة (م-٢ الفقرة الثانية).

٤- الحق في المشاركة في القرارات التي تمسهم على الصعيدين الوطني والاقليمي (م-٢ الفقرة الثالثة).

٥- الحق في انشاء الروابط الخاصة بهم والحفاظ عليها (م-٢ الفقرة الرابعة)

٦- الحق في اقامة اتصالات سلمية ومواصلتها مع سائر افراد جماعتهم ومع اشخاص ينتمون الى اقليات اخرى داخل حدود بلدانهم وعبر الحدود على السواء (م-٢ الفقرة الخامسة).

٧- حرية ممارسة حقوقهم بصفة فردية وكذلك بالاشتراك مع سائر افراد جماعتهم دون تمييز (م-٣).

ويوصي الاعلان المذكور الدول «بحماية وتعزيز حقوق الاشخاص المنتمين الى اقليات باتخاذ التدابير، وذلك لـ:

١- تهيئة الظروف المواتية لتمكينهم من التعبير عن خصائصهم ومن تطوير ثقافتهم ولغتهم ودينهم وتقاليدهم وعاداتهم واقامة الفرصة لهم لتعلم لغتهم او لتلقي دروس بلغتهم الام وتشجيع المعرفة بتاريخ الاقليات الموجودة داخل اراضيها وبتقاليدها ولغتها وثقافتها ولاقامة فرص لافراد هذه الاقليات للتعرف على المجتمع في مجموعة واقامة مشاركتهم فيالتقدم والتنمية (المادة رقم الفقرة-٢ و٣ و٥).

٢- النظر في المصالح المشروعة للاقليات عند وضع السياسات والبرامج الوطنية وعند تخطيط وتنفيذ برامج التعاون والمساعدة (م-٥).<sup>(١١٢)</sup>

٣- التعاون مع دول أخرى في المسائل المتعلقة بالأقليات، بما في ذلك تبادل المعلومات والخبرات من أجل تعزيز التفاهم والثقة المتبادلين (م-٦) ولتعزيز احترام الحقوق المبينة في الإعلان (م-٧) وللوفاء بالالتزامات والتعهدات والاتفاقيات الدولية التي هي طرف فيها وتشجيع الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات الأمم المتحدة على الاسهام في أعمال الحقوق المنصوص عليها في الإعلان (م-٩). (١١٣)

وقد دعت الجمعية العامة بمناسبة اعتماد الإعلان في دورتها الـ (٤٧) القرار ١٣٥ المجتمع الدولي أن يوجه اهتمامه لجعل المعايير الواردة فيه فعالة عبر آليات دولية ووطنية. وقد عمدت إلى المفوض السامي لحقوق الإنسان بقرارها المرقم (١٤١/٤٨) الذي أنشأت وظيفته عام ١٩٩٢ لتميز وحماية حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات ومواصلة الحوار مع الحكومات تحقيقاً لهذا الغرض (القرار ١٩٢/٤٩).

ورغم صدور الإعلان الخاص بالأقليات والدور الذي يقوم به المفوض السامي لحقوق الإنسان والفريق العامل المعني بالأقليات الذي أنشئ عام ١٩٩٥ والتحقيقات والمساعدات التقنية والخدمات الاستشارية التي يقوم بها الخبراء المستقلون الذي تعينهم الأمم المتحدة والشكاوى الفردية والجماعية التي تتلقاها الأمم المتحدة بخصوص انتهاك حقوق الأقليات، ونظام الإنذار المبكر الذي اعتمدته لتحقيق المبادئ الواردة في الإعلان ودور المنظمات غير الحكومية... أقول رغم ذلك كله فإن الأقليات ما زالت تخضع لانتهاكات خطيرة ومستمرة لحقوقها الأساسية وقد أثبتت التجارب أن القهر السياسي والقومي والاضطهاد الديني والاثني واللغوي والمذهبي والحلول العسكرية والتنكر وعدم الاعتراف ليس بإمكانه حل مشكلة الأقليات.

وكذلك فإن تجاهل قواعد القانون الدولي وبخاصة قاعدة حق تقرير المصير سيؤدي إلى المزيد من التوتر والاضطراب والثورات ولذلك تكون الحاجة أكثر مساساً لاعتماد تدابير ومعالجات إيجابية لمشكلة الأقليات والبحث عن سبل جديدة وسلمية لفض المنازعات والاعتراف بحق تقرير المصير خصوصاً للأقليات القومية التي تمثل شعباً لها حقها في إقامة كيان مستقل وفقاً للقاعدة القانونية الدولية التي تقرها الأمم المتحدة وإعني بها حق تقرير المصير والتفويض الفعال للأحكام المتعلقة بعدم التمييز والحقوق الخاصة وهيئة سبل التعايش السلمي بين الأقليات والأغلبية على أساس الاعتراف المتبادل بالحقوق وفقاً لقيم التسامح والتنوع والتعددية ومن خلال احترام كامل منظومة حقوق الإنسان في أجواء طليعية وسلمية.

## القسم الرابع

---

أنماط خاصة من  
انتهاكات حقوق الإنسان



## ١- ابادة الجنس البشري

أبرمت هذه الاتفاقية الخاصة بمكافحة جريمة ابادة الجنس البشري والمعاقبة عليها عام ١٩٤٨ بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢٦٠ في الدورة الثالثة ٩ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٨. (١١٤)

وطبقاً لنص المادة ١٢ اعتبرت الاتفاقية سارية المفعول وناهضة ابتداء من كانون الثاني (يناير) ١٩٥١.

وتضمنت الاتفاقية ديباجة مختصرة و١٩ مادة. وأكدت الديباجة ان «ابادة الجنس البشري هو عمل يشكل جريمة من وجهة نظر القانون الدولي، كما انها تتعارض بشكل صارخ مع اغراض الأمم المتحدة ومقاصدها».

وتضمنت مواد الاتفاقية الاحكام الخاصة بكيفية تصدي المجتمع الدولي لجريمة ابادة الجنس البشري.

والمقصود بإبادة الجنس البشري: أي فعل من الافعال التي ترتكب بهدف القضاء جزئياً أو كلياً على جماعة بشرية بالنظر الى صفاتها الوطنية أو العنصرية أو العرقية أو الجنسية أو الدينية ولم تتضمن الجماعات الثقافية والسياسية التي تستهدف احياناً بالاقصاء أو الابداء، وهو ما عني به الاعلان بشأن حقوق الاشخاص المنتمين الى اقلية قومية أو اشية أو دينية أو لغوية لعام ١٩٩٢. وتتضمن الافعال التالية:

- ١- قتل اعضاء هذه الجماعة.
  - ٢- الاعتداء الجسيم على افراد هذه الجماعة جسمانياً أو نفسياً.
  - ٣- اخضاع الجماعة عمداً لظروف معيشية من شأنها القضاء عليها مادياً، كلياً أو جزئياً.
  - ٤- اتخاذ وسائل من شأنها إعاقة التماسل داخل هذه الجماعة.
  - ٥- نقل الصغار قسراً من جماعة الى أخرى.
- وقد توسعت هذه الاتفاقية لتشمل العقوبات التي تطبق على كل من يرتكب جريمة ابادة

الجنس البشري، بحيث لا تقتصر العقوبة على كل من قام فعلاً بارتكاب هذه الجريمة وإنما تمتد أيضاً إلى كل من يرتكب أي فعل يساعد أو يسهل ارتكابها مثل :

- الاتفاق بقصد ارتكاب الجريمة المذكورة، التحريض المباشر والعلني على ارتكابها، الشروع في ارتكاب هذه الجريمة والاشتراك في ارتكابها. ونصت الاتفاقية على أنه «يعاقب كل من يرتكب جريمة إبادة الجنس البشري أو أي فعل من الأفعال المنصوص عليها في (المادة الثالثة) أي الأفعال المشار إليها في (الفقرة السابعة) سواء أكان الجاني من الحكام أم من المواطنين أم من الأفراد»

وذهبت المادة السادسة إلى إلزام الأطراف فيها بأن تعمل على إحالة الأشخاص المتهمين بارتكاب الجريمة المذكورة أو أي فعل من الأفعال المنصوص عليها في المادة الثالثة إلى المحاكم المختصة في الدولة التي ارتكب الفعل في إقليمها أو أي محكمة جنائية دولية مختصة للنظر في هذا الفعل متى قبلت الأطراف المتعاقدة ذلك.

ولا بُدّ من الإشارة إلى أهمية ما ذكرته الفقرة السابعة التي أكدت على اعتبار جريمة إبادة الجنس البشري والأفعال الأخرى المتعلقة بها من الجرائم السياسية وكذلك كل ما يتعلق بموضوع تسليم المجرمين.

أن القانون الدولي المعاصر وبخاصة بعد الحرب العالمية الثانية أدان الأعمال التي ترتكب بحق الإنسانية وبخاصة أعمال الإبادة باعتبارها جرائم دولية سواء ارتكبت وقت الحرب أو السلم. ونصت المادة الأولى من اتفاقية تحريم إبادة الجنس البشري لعام ١٩٤٨ على تعهد الدول بالامتناع عن القيام بها ومماقية مرتكبيها.

ولا شك في أن هذه الاتفاقية كانت قد سنت تحت تأثير الحرب العالمية الثانية وما تركته من ويلات ومآسي للتطهير العرقي وأعمال الإبادة ضد الجنس البشري. وكانت تمهيداً لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ بخصوص الضحايا في الحرب والسلم.

ما زالت الكثير من الجرائم بموجب هذه الاتفاقية تؤثر بأصعب الاتهام، ولا شك أن هذه الجرائم طرحت مبدأ التدخل الإنساني على نحو ملح وهو ما قصده السيد كوفي أنان في خطابه أمام الجمعية العامة الدورة ٥٤ في أيلول (سبتمبر) ١٩٩٩.



## ٢- التعذيب

«لا يجوز اخضاع احد للتعذيب ولا للمعاملة او العقوبة القاسية او اللاانسانية او الحاطة بالكرامة»  
الاعلان العالمي لحقوق الانسان (المادة الخامسة)

في كانون الاول (ديسمبر ١٩٨٤) تم التوقيع على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة او العقوبة القاسية او اللاانسانية او المهينة.  
ويموجب ديباجة الاتفاقية فان المشرع الدولي اعتبر مسألة إلغاء التعذيب مسألة ذات اولوية عليا... وأنه يطلب الى جميع الحكومات النظر في توقيع هذه الاتفاقية والتصديق عليها كمسألة ذات أولوية.

يجدر بالذكر الى المادة الخامسة من الاعلان العالمي التي شددت على عدم جواز اخضاع احد للتعذيب، فان المادة السابعة للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية قد نصت على « لا يجوز اخضاع احد للتعذيب ولا للمعاملة او العقوبة القاسية او اللاانسانية او الحاطة بالكرامة وعلى وجه الخصوص لا يجوز اجراء تجربة طبية او علمية على احد بدون رضاه الحر»<sup>(١١٥)</sup> وذهبت اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ هذا المذهب ايضا. (١١٦)

والآن ما هو تعريف التعذيب؟ يمكن ان نقرأ ما عرفت به اتفاقية مناهضة التعذيب، المذكورة بالقول التعذيب: هو عمل ينتج عنه ألم أو عذاب شديد جسدياً كان أم عقلياً يلحق عمداً بشخص ما، بقصد الحصول على اعتراف منه على عمل ارتكبه او يشتهبه انه ارتكبه هو او شخص ثالث او تخويله او ارغامه هو او اي شخص ثالث او عندما يلحق مثل هذا الألم والعذاب لاي سبب من الاسباب يقوم على التمييز ايأ كان نوعه او يخرض عليه او يوافق عليه او يسكت عنه موظف رسمي او اي شخص آخر يتصرف بصفته الرسمية. ولا يتضمن ذلك الألم او العذاب الناشئ فقط عن عقوبات قانونية او الملازم لهذه العقوبات او الذي يكون نتيجة عرضية لها.

تتضمن الاتفاقية علي ديباجة و٣٢ مادة، ونصت المادة الثانية على:

- ١- تتخذ كل دولة طرف اجراءات تشريعية او ادارية او قضائية فعالة او اية اجراءات اخرى لمنع اعمال التعذيب في اي اقليم يخضع لاختصاصها القضائي.
- ٢- لا يجوز التذرع بأية ظروف استثنائية ايا كانت، سواء اكانت هذه الظروف حالة حرب او التهديد بالحرب أو عدم استقرار سياسي داخلي او أية حالة من حالات الطوارئ العامة الاخرى كمبرر للتعذيب.

٣-٢ لا يجوز التذرع بالأوامر الصادرة عن موظفين أعلى مرتبة أو أية سلطة عامة كمبرر للتعذيب.

وأكدت المادة الرابعة ضرورة تكييف القانون الوطني لاحكام الاتفاقية بالنص على ان «تضمن كل دولة طرف ان تكون جميع اعمال التعذيب جرائم بموجب قانونها الجنائي...» وعليها ان تتخذ الاجراءات لاقامة ولايتها القضائية على هذه الجرائم (المادة الخامسة) وعليها القيام بالتحقيق الاولي فور تلقيها المعلومات (المادة السادسة). واجراء تحقيق سريع نزيه كلما وجدت اسباباً معقولة تدعو للاعتقاد بان عملاً من اعمال التعذيب قد ارتكب... (المادة ١٢).

واعتبرت المادة الثامنة الجرائم المنصوص عليها في الاتفاقية (٤م) جرائم قابلة لتسليم مرتكبيها في اية معاهدة لتسليم المجرمين تكون قائمة بين الدول الاطراف، وعلى الدول الاطراف تقديم اكبر قدر للمساعدة فيما يتعلق بالاجراءات الجنائية (المادة التاسعة).

تناولت المادة العاشرة اهمية ضمان كل دولة ادراج التعليم والاعلان فيما يتعلق بخطر التعذيب في برامجها لتدريب الموظفين المكلفين بتقنين القوانين سواء من المدنيين او العسكريين.

وذهبت المادة الخامسة عشر الى عدم الاستشهاد بأية اقوال يثبت انه تم الادلاء بها نتيجة للتعذيب.

ووضعت الاتفاقية آليات لمناهضة التعذيب، فقررت انشاء «لجنة لمناهضة التعذيب» (المادة ١٧) وتتنخب لمدة سنتين (المادة ١٨).<sup>(١١٧)</sup>

وتبرز اهمية الاتفاقية فيما توصلت اليه من نص في المادة (٢) التي شددت على دعوة اللجنة الدولية الاطراف المعنية الى التعاون في دراسة المعلومات التي تشير الى ان تعذيباً يمارس على نحو منظم في اراضيها ويمكنها ان تعين اجراء تحقيق سري وتقديم تقرير بهذا الشأن الى اللجنة بصورة مستعجلة، وقد يشكل التحقيق القيام بزيارة اراضي الدول المعنية. وعلى اللجنة بعد الفحص والاستنتاج احوالة القضية الى الطرف المعني (الدول المتهمه). وأكدت هذه المادة على ضرورة السرية في الاجراءات.

وللاسف فان التعذيب الذي غدى ظاهرة روتينية في عالمنا العربي والاسلامي لم يحظ بالاهتمام المطلوب. وحتى الدول العربية والاسلامية التي وقعت على اتفاقية مناهضة التعذيب تحفظت على هذه المادة واعتبرتها تدخلاً بشؤونها الداخلية ومساساً بسيادتها. وأكدت العديد من الحكومات انها «لا تعترف باختصاص اللجنة المنصوص عليها في المادة ٢٠».

وقد اعربت العديد من البلدان تحفظها على الفقرة الاولى من المادة ٢٠ التي تنص علي:

١- اي نزاع ينشأ بين دولتين او اكثر من الدول الاطراف فيما يتعلق بتفسير هذه الاتفاقية او تنفيذها ولا يمكن تسويته عن طريق التفاوض، يطرح للتحكيم بناء على طلب احدى هذه الدول. فاذا لم تتمكن الاطراف في غضون ستة اشهر من تاريخ طلب التحكيم من الموافقة على تنظيم التحكيم، يجوز لأي من تلك الاطراف ان يحيل النزاع الى محكمة العدل الدولية بتقديم طلب وفقاً للنظام الاساسي لهذه المحكمة. (١١٨)

وتحفظت العديد من البلدان العربية والاسلامية على نص المادة ٢٢ متذرة بالحجج التقليدية نفسها وذلك خوفاً من كشف سجلها في ميدان حقوق الانسان بشكل عام والتعذيب بشكل خاص.

تنص المادة ٢٢ على ما يلي:

- يجوز لاية دولة طرف في هذه الاتفاقية ان تعلن في اي وقت انها تعترف بمقتضى هذه المادة باختصاص اللجنة في تسلّم ودراسة بلاغات واردة من افراد او نيابة عن افراد يخضعون لولايتها القانونية ويدعون انهم ضحايا لإنتهاك دولة طرف أحكام الاتفاقية. ولعل من اهم ميزات اتفاقية مناهضة التعذيب دعوتها الدول الاطراف بتحريم التعذيب في تشريعاتها الوطنية. ليس هذا حسب، بل عليها ان تحرّم طرحة كل تدرع «بأية اوامر عليا» او بأية ظروف استثنائية، كمبرر لاعمال التعذيب.

العنصر الجديد الذي جاءت هذه الاتفاقية في التشريع الدولي هو امكانية ملاحقة مرتكب التعذيب اينما كان في اراضي الدول الاطراف في الاتفاقية، لانها تنص على انه يمكن محاكمة المدعي عليهم بارتكاب اعمال التعذيب في اي دولة طرف او تسليمهم لمحاكمتهم في الدولة الطرف التي ارتكبوا فيها هذه الجرائم.

اما العنصر الثاني الجديد والمكمل للعنصر الاول هو ان الاتفاقية تضمنت حكماً ينص على امكانية اجراء تحقيق دولي، عندما تكون هناك معلومات موثوقة تشير الى ان التعذيب يمارس بصورة منظمة في اراضي احدى الدول الاطراف في الاتفاقية.

ومثل هذا التحقيق يمكن ان يشمل زيارات من «لجنة مناهضة التعذيب» التي انشئت بمقتضى الاتفاقية، كما اشرنا، الى اراضي الدولة الطرف المعنية وبموافقتها. وقد تهمت الدول الاطراف في الاتفاقية باتخاذ التدابير التشريعية والادارية والقضائية وغيرها من التدابير الفعالة لمنع ارتكاب اعمال تعذيب في أية اراضي تقع ضمن ولايتها. (١١٩)

وطبقاً للاتفاقية لا يجوز لاية دولة طرف ان تطرد اي شخص او ترده او تسلّمه الى دولة اخرى، اذا توافرت لديها اسباب حقيقة تدعو الى الاعتقاد بأنه سيكون في خطر التعرض

## للتعذيب (١٢٠)

ودعمت الاتفاقية الى ضرورة حرص الدول الاطراف على ان يكون التعليم والاعلام فيما يتعلق بتعذيب التعذيب جزءاً لا يتجزأ من اعداد وتدريب الموظفين المدنيين والعسكريين المكلفين بتنفيذ القوانين والموظفين الطبيين والمعممين وغيرهم.

وقد اتخذت لجنة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة، التي وضعت نص الاتفاقية الى اتخاذ قرار بتعيين «مقرر خاص لمناهضة التعذيب» في قرارها ٢٢/١٩٨٥ ليدرس القضايا المتعلقة بالتعذيب وتلقي الشكاوى والمعلومات الخاصة بالتعذيب، وتقدم تقرير خاص عن ظاهرة التعذيب الى لجنة حقوق الانسان المؤلفة من ممثلي الحكومات . ولا تقتصر وظيفة المقرر الخاص بالدول الاطراف الاعضاء في الاتفاقية بل تمتد لتشمل جميع اعضاء الامم المتحدة.

ان نقشي ظاهرة التعذيب في الكثير من البلدان والانظمة العالمائية ومنها البلدان العربية والاسلامية، لا يعني ان العالم الغربي يرى منها سواء ابان تورطه في الحروب الخارجية والاحتلالات العسكرية لاضعاع شعوب مثلما فعلت بريطانيا (في ايرلندا) وفرنسا في (الجزائر) والمانيا في قصة منظمة بايدرمانيهوف المتهمه بالارهاب او غير ذلك،<sup>(١٢١)</sup> او حتى ما تقوم به هذه البلدان في سجونها كما عرض تقرير منظمة العفو الدولية الحالة في الولايات المتحدة (١٩٩٨).

الا ان هذه البلدان مفتوحة ويمكن عبر الرأي العام تطويق هذه الظاهرة وادانتها واستهجانها، كما تلعب الصحافة باعتبارها سلطة رابعة واقول حالياً (الاعلام) دوراً كبيراً في فضحها وتعريضها بشكل متواصل وتقوم مؤسسات المجتمع المدني بدورها بما فيها منظمات حقوق الانسان في رفع الوعي ونشر ثقافة حقوق الانسان وتزداد يوماً بعد يوم حساسية المجتمع ازاء هذه الظاهرة الخطيرة.

ويتبقى احد الامال الكبيرة التي تعقدها البشرية من خلال اتفاقية مناهضة التعذيب وغيرها من الاحكام الدولية التي ينبغي تطويرها وتعميمها بوضع حد لهذه الظاهرة الهمجية التي تعود الى الماضي. ويصبح ذلك ممكناً من خلال الشفافية والمساءلة واحكام سيادة القانون ونشر ثقافة حقوق الانسان وتعزيز النظم الديمقراطية.

### ٣- الاختفاء القسري

غالباً ما يتردد السؤال الحير.. لماذا وكيف تمارس سلطة رسمية أو سلطات تابعة لها أو بمهرتها، مهمات ابعد ما تكون عن مهمات الدولة، فتختفي آثار مواطن أعزل عن الانظار، في حين بإمكانها القاء القبض عليه اذا كان متهماً بارتكاب «جريمة» ما وتقدمه الى المحاكمة الاصلوية، وهو لا يملك سوى الامتثال للاجراءات الرسمية القانونية لسلطة مدججة بالسلاح والمال والاعلام والمخبرين، حتى وان كان بريئاً؟

ثم لماذا تستبدل وظيفة الدولة، وهي حفظ وتنظيم حياة الناس، بمهمات عصابة خارجة عن القانون، مثلما تظل الاخيرة عندما تقوم بختطف مواطن او احتجاز سيّدة او اخذ رهائن بمن فيهم اطفال سواء لطلب فدية او لاي سبب ومبرر آخر؟

لماذا اذن تلجأ سلطة ما لإخفاء أو اختطاف شخص ما او مجموعة اشخاص، بصورة غير شرعية وتظل الشبهات تحوم حولها وحول العناصر المتواطئة او المتعاونة معها؟ ولعل الامر الخطير ان بعض السلطات تمارس «الخطف» او الاختفاء القسري او غير الطوعي ضد مواطنيها في حين تحرم دساتيرها وقوانينها الوضعية فضلاً عن قواعدها الدينية مثل هذه الاعمال وتمدُّ بأشد انواع العقوبات. هل يراد لقضية المختفي ان تبقى في دائرة الظل وان لا تسلط عليها الاضواء؟<sup>(١٣٦)</sup>

ربما كان ضيق صدر السلطات وتبرمها من الرأي الاخر هو الذي يعطي بعض الاجابات المنقمة على اعمال تقوم بها «الدولة» هي في تناقض مع ايسر مقوماتها كدولة، وقد تكف ان تصبح دولة باستمرارها. لكن ذلك جواباً غير كاف، الا اذا نظرنا للامر من زاوية عدم الثقة بالنفس، والخوف من الضحية وانتهاك حرمة المجتمع وترويعه باسم «الايدولوجيا» او غيرها بما يؤدي الى تدمير العلاقات الانسانية بين البشر وتصفية الخصم او حجبه بحجة امتلاك الحقيقة التي تشكّل الاساس في الافكار والانظمة الاستبدادية والشمولية. هكذا صورت جهة دولية مستقلة<sup>(١٣٧)</sup> حادث الاختطاف او الاختفاء بالقول «يصل بعض الرجال، ثم يقتحمون مسكن اسرة من الاسر، غنية ام فقيرة، منزلاً كان ام سقيفة ام كوخاً، في مدينة او في قرية... في النهار أو الليل، يرتدون عادة ملابس عادية أو زيّاً رسمياً في بعض الاحيان، ولكنهم يحملون السلاح دائماً، ثم انهم يقومون، دون ابداء اية اسباب او ابراز اي امر بالقبض، ودون الافصاح عن هويتهم غالباً او عن السلطة التي يأتزمون بأوامرها بجر فرد او اكثر من افراد الاسرة الى سيارة مستخدمين العنف عند اللزوم». هكذا يبدأ الفصل الاول للمأساة التي تقضي الى الاختفاء القسري Forced Disappearance او الاختفاء غير الطوعي Unvoluntary

ثم تبدأ فصول المأساة والعذاب الأخرى للمختفي وأسرته والمجتمع. فالضحايا Disappeared يظلون مجهولون أي شيء عما يجري خارج مكان اختفائهم وأسرهم تجهل هي الأخرى أن كانوا على قيد الحياة وأن قلقهم يكبر مع مرور الأيام ويتمكس ذلك على حياة الأسرة خصوصاً: الزوجة والأولاد وتبعات ذلك قانونياً واجتماعياً ونفسياً ومعاشياً أن كان هو عليها الوحيد.

والمجتمع الذي يفجع عادة بفقدان شخص خصوصاً إذا كان صاحب رأي لا يريد أن ينسى والأفان الأمر سيصبح واقعاً مع مرور الأيام. وقد يتكرر دون رادع أو مقاومة أو احتجاج لتعديد المسؤولية ووقف مثل هذه الانتهاكات اللاإنسانية، التي لن تلحق الضرر بالضحية وذوية حسب، بل المجتمع ككل حيث تشكل ظاهرة خطيرة تهدد السلام الاجتماعي والأمن والاستقرار وتثير الرعب والفرع في النفوس.

الخاطفون وحدهم هم الذين يراهنون على النسيان سواء كانوا أفراداً أو جماعات أو سلطة دولة وبعض أجهزتها، كي تذبل القضية تدريجياً ويتلاشى الاحتجاج بل يصبح الأمر مجرد ذكرى، ولذلك تراهم يعمدون إلى التفتيم، بل يشيرون غباراً من الشك لابعاد الموضوع وإبقائه في دائرة الظل... وهكذا يتآكل تدريجياً بالاهمال وصدأ الذاكرة وازدحام الأحداث ودورة الزمن... (١٢٤)

نقد ظل موضوع «الاختفاء القسري» أو «الاختفاء غير الطوعي» حسب المصطلح القانوني الذي تستخدمه الأمم المتحدة أو «الاختطاف» حسب المصطلح السياسي والاعلامي المتداول، يؤرق الضمير الإنساني والوجدان الشعبي ويشغل شريحة واسعة من المجتمع: رجال فكر وحقوقيون وساسة ورجال دين ومهتمون ومشغولون بالقضايا العامة وفي أوساط مختلفة من الرأي العام وبخاصة الصحافة ووسائل الإعلام ومن النخب السياسية والثقافية، في الحكم وخارجة.

إن المقصود بالاختفاء القسري أو غير الطوعي هو: احتجاز شخص محدد الهوية (أو أشخاص) من جانب جهة غامضة أو مجهولة سواء كانت سلطة رسمية أو مجموعة منظمة أو أفراد عاديين يزعم أنهم يعملون باسم الحكومة ويدعم منها أو بأذنها وبموافقتها، فتقوم هذه الجهة باخفاء مكان ذلك الشخص أو ترفض الكشف عن مصيره أو الاعتراف باحتجازها. (١٢٥).

الاختفاء أو «الخطف» كُلي أو جزئي (لفترة محدودة) فعملية القاء القبض أو الاعتقال دون وجود سبب قانوني - مشروع - أي إجرائي - ينص عليه قانون الدولة، سواء كان مؤقتاً أو دائماً، يقع في إطار عملية الاختفاء القسري للضحية.

الفرق بين القبض والاعتقال من جهة وبين عمليات الاختفاء القسري من جهة أخرى هو بسيط، لكنه مهم، فبعض الدول التي تحكمها القوانين الاستثنائية أو قوانين الطوارئ أو تطلق فيها يد السلطة التنفيذية وأجهزة أمنها لتمتلك صلاحيات فوق القانون، يُعتقل المواطنون من محل السكن أو العمل ويصطحبون دون معرفة مكان الاعتقال. وقد تطول المدة أو يُلقى المواطن حقه تحت التعذيب ولا حساب على الجريمة طالما لم يسجلوا ذلك في سجلات المعتقلين، فهم غير موجودين فعلياً فيتم دفتهم (كهذا بكل بساطة).

وإذا أقيمت الدعوى للمطالبة بإجلاء مصائرهم فستكون مجردة ولا يوجد «مرتكب» رغم ان الجميع يدركون من هو الجاني والمذنب الذي يوجهون اليه اصبح الاتهام باستمرار، اما اذا اعترف «المختفي قسرياً» المقبوض عليه فيمكن ان يتم تقديمه الى المحاكم لينال «عقابه» وعلى هذه الشاكلة فان المعتقل (المخطوف بشكل مؤقت اودائم) اي (جزئياً أو كلياً) اذا توفى سوف لا يعلن عنه، وإذا اعترف فسيكون مقبوضاً عليه، وعندها يُقدم الى المحاكمة أو يقضي سياسياً والنتيجة هي خطف الرأي الآخر ومنع الضحية من التعبير بالتصفية الجسدية أو بالاذلال السياسي..<sup>(١٣)</sup>

ان ظاهرة الاختفاء القسري تنتهك على نحو صارخ منظومة متكاملة من حقوق الانسان، تلك التي وردت في الاعلان العالمي لحقوق الانسان والمهدين الدوليين حول الحقوق السياسية والمدنية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واتفاقية منع التعذيب وغيرها. ولكون الدولة عضواً في الامم المتحدة فهي مقيدة بميثاقها وتصبح ملزمة قانونياً بالاتفاقيات والمواثيق الدولية الخاصة بحقوق الانسان سواء عندما تصدق عليها او عندما تراعيها ادبياً عند عدم التصديق عليها خصوصاً اذا كانت قواعد أمره اي ملزمة. وبارتكاب جريمة الاختفاء القسري تكون الدولة قد خرقت (الشرعية الدولية) في أكثر من محور وكذلك الحقوق الفردية للانسان المدونة في المعاهدات والاتفاقيات الدولية. ويمكننا مقارنة ذلك من خلال الحقوق التالية:

١- حق الحياة والحرية والامان الشخصي وهذه تشكل انتهاكاً لمقتضيات المادة الثالثة من الاعلان العالمي لحقوق الانسان التي تنص على انه «لكل فرد حق الحياة والحرية والامان على شخصه» وكذلك المادة السادسة والتاسعة من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وكذلك المادة التاسعة من الاعلان العالمي التي تنص على عدم جواز اعتقال انسان أو احتجازه أو نفيه تمسفاً.

٢- الحق في ظروف احتجاز انسانية: اي عدم الخضوع للتعذيب أو المعاملة القاسية أو

الحاطة بالكرامة وهو ما ذهبت اليه المادة الخامسة من الاعلان العالمي التي تحرم اخضاع احد للتعذيب او المعاملة القاسية او اللاانسانية. وكذلك المادة السابعة من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

٣- الحق في الاعتراف بالانسان كشخصية قانونية، فالاختفاء القسري يحجب عن الانسان في أن يكون له الحق بأن يعترف به كشخصية قانونية، خصوصاً وأنه مجهول المصير ومجهول المكان ويعتبر في وضعيته خارج النطاق القانوني، وهو ما يتعارض مع مقتضيات المادة السابعة من الاعلان العالمي التي تنص على «أن جميع الناس متساوون أمام القانون ويتساوون في حق التمتع بحماية القانون دونما تمييز» وهو ما يقابل المادة الثالثة من الهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

٤- الحق في محاكمة عادلة. أي حق كل انسان في اللجوء الى المحاكم الوطنية المختصة لانصافه الفعلي من أية أعمال تنتهك الحقوق الاساسية التي يمنحها اياها القانون، وهو ما نصت عليها المادة الثانية من الاعلان العالمي والمادة الرابعة من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وذلك لان الاختفاء القسري يعني حرمان الشخص من حقه في المثول امام محكمة عادلة.

٥- الحق في حياة أُسرَية طبيعية. فالاختفاء يلغي حق الانسان في حياة أُسرَية طبيعية بما يتناقض مع الاعلان العالمي والعهد الدولي وبخاصة مع مقتضيات الاعالة والتربية للاطفال وغيرها من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

لقد اولت الامم المتحدة اهتماماً مبكراً بظاهرة الاختفاء القسري. ففي عام ١٩٧٩ اصدرت قراراً بعنوان «الاشخاص المختفون» وفي العام ١٩٨٠ انشأت لجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة الفريق العامل المعني بمتابعة حالات الاختفاء القسري. ومن مهماته العمل كقناة اتصال بين عوائل المفقودين والحكومات ويصدر الفريق العامل تقريراً سنوياً يغطي فيه حالات الاختفاء القسري منذ ذلك التاريخ.

وفي الدورة السابعة والاربعين للجمعية العامة اصدرت الامم المتحدة اعلاناً في ١٨ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩٢ اطلقت عليه «اعلان بشأن حماية جميع الاشخاص من الاختفاء القسري او غير الطوعي».

سنحاول هنا باختصار وتكثيف ان تلخص اهم مواد الاعلان المكوّن من ٢١ مادة (١٣٧).

نصت المادة الاولى على ما يلي «يمتد كل عمل من اعمال الاختفاء القسري جريمة ضد الكرامة الانسانية ويُدان بوصفه إنكاراً لمقاصد ميثاق الامم المتحدة وانتهاكاً صارخاً وخطيراً



لحقوق الانسان وحرياته الاساسية، التي وردت في الاعلان العالمي لحقوق الانسان، واعادت تأكيدا وبلورتها المهود الدولية الصادرة بهذا الشأن....».

واعتبر الاعلان القوات المكلفة عن حماية النظام العام مسؤولة قانوناً عن التجاوزات التي تؤدي الى حالات الاختفاء القسري.

ومطالب الاعلان الدول باتخاذ التدابير التشريعية والادارية والقضائية بغية منع وانهاء حالات الاختفاء القسري، كما ذهبت الى ذلك (المادة الثالثة). واعتبرت (المادة الرابعة) الاختفاء جريمة يعاقب عليها بمقوبات تأخذ بنظر الاعتبار شدة جسامتها. وأكدت (المادة الخامسة) على المسؤولية المدنية لمرتكبيها وعلى الدولة او سلطاتها التي نظمت عملية الاختفاء او وافقت عليها او تفاضت عنها مع الاخلال بالمسؤولية لهذه الدولة وفقاً لمبادئ القانون الدولي (كما بينت المادة الخامسة)

وذهبت (المادة السادسة) الى التأكيد على «عدم التذرع بأي امر او تعليمات صادرة من اي سلطة عامة مدنية كانت ام عسكرية لتدبير علم من اعمال الاختفاء، ويكون من حق كل شخص يتلقى مثل هذه الاوامر او تلك التعليمات عدم اطاعتها بل ان ذلك واجبه».

اما (المادة السابعة) فقد اكدت على عدم جواز اتخاذ اي ظرف ذريعة لتبرير اعمال الاختفاء كحالة الحرب او عدم الاستقرار السياسي الداخلي او اية حالة استثنائية. وتناولت المواد (العاشرة والحادية عشر والثانية عشر) مجموعة القواعد التي وضعها الاعلان كتتظيم الاحتجاز واماكنه وشروطه وصلاحيات الهيئات به، كضمانات للحيولة دون اختفاء الاشخاص المحتجزين.

واعتبر الاعلان ان كلاً من اعمال الاختفاء القسري جريمة مستمرة باستمرار مرتكبها في التكتّم على مصير الضحية ومكان اختفائه (المادة السادسة عشر). وذهبت المادة السابعة عشر الى تأكيد: «وقف سريان احكام التقادم المتعلقة بحالات الاختفاء القسري» وأكدت المادة الثامنة عشر على الآ يستفيد مرتكبوا جريمة الاختفاء من اي قانون عفو خاص.

وقد عبرت الامم المتحدة بقرار لجنة حقوق الانسان الدولية بقرار رقم ٣٩ لعام ١٩٩٤ في الرابع من آذار (مارس) عن اهتمامها بمسألة الاختفاء القسري وعن قلقها لاستمرار هذه الظاهرة الاجرامية التي تستوجب العقوبة الملائمة.<sup>(١٧٨)</sup>

وقد سبق لمنظمة العفو الدولية ان اصدرت في ١٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩٢ برنامجاً حول الاختفاء القسري مؤلفاً من ١٤ نقطة. وتبنت المنظمة العربية لحقوق الانسان واتحاد المحامين العرب برنامجاً مؤلفاً من ١٠ نقاط وسبق للمنظمة ان تبنت موضوع المختفين ومجهولي المصير في نظامها الاساسي (المادة الخامسة) واثارت هذه المسألة على نحو شديد

بعد اختفاء عضو مجلس أمنائها منصور الكيخيا في القاهرة في ١٠ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٩٣ الذي اعتبر رمزاً للمختفين قسراً. وقد سبقه الامام موسى الصدر حين اختفى اثر زيارته الى طرابلس عام ١٩٧٩ (١٢٩).

#### ٤- الارهاب

ظل مفهوم «الارهاب» بشكل عام و«الارهاب الدولي» بشكل خاص يكتنفه الكثير من الغموض وربما بشكل متعمد، وان كان التمييز بين مفهوم الارهاب ومفهوم المقاومة. وفي الوقت الذي اتجه البعض لادانة الارهاب الفردي، حاول تبرير ارهاب الدولة. وفي حين اراد البعض النيل من المقاومة الوطنية التي تستهدف طرد المحتل والدفاع عن الوطن، متهماً بعض اعمالها بالارهاب، فانه من جهة اخرى تناسى ارهاب الدولة او الحكومة ضد شعب بكاملة. واذا كان الارهاب مداناً سواء على المستوى الفردي او على المستوى الجماعي منظمات وجماعات وبخاصة ارهاب الحكومة او الدولة، فان القانون الدولي ميّز بين مفهوم المقاومة ومفهوم الارهاب.

لقد سمعت الجمعية العامة للامم المتحدة تقديم تعريف للارهاب بعد نقاش وجدل دام وطويلاً فاعتبرته يشمل جميع الاعمال والممارسات والوسائل غير المبررة التي تثير رعب الجمهور او مجموعة من البشر لاسباب سياسية بصرف النظر عن بواعثه المختلفة (١٣٠). بهذا المعنى الواسع حاولت الجمعية العامة للامم المتحدة تعريف الارهاب. ومن هذا التعريف يستنتج ان الارهاب يشمل الاستخدام غير الشرعي للقوة او العنف او التهديد باستخدامهما بقصد تحقيق بعض الاهداف ذات الطبيعة السياسية. الارهاب اذن عمل يتخلى مخالفة القوانين الوطنية الى كونه حسبما ينصرف التفسير الى القوانين الدولية.

ومن خلال العديد من الاتفاقيات الدولية فقد اشترط القانون الدولي:

- ١- عدم تشجيع الدول لاي نشاط ارهابي أو التورط به على اقليمها او خارجها.
  - ٢- العمل بكل الوسائل لمنع قيامه ومعاقبة اي نشاط ارهابي ضمن حدود اقليمها او يكون مرتكبه ضمن اقليمها.
- ودعا قرار الامم المتحدة رقم ٦٠ لسنة ١٩٩٤ دول العالم كافة ومجلس الامن ومحكمة العدل الدولية والوكالات المتخصصة الى تطبيق «الاعلان المتعلق باجراءات ازالة الارهاب الدولي» الى: ادانة كاملة الارهاب بجميع اشكاله ومطاهرة بما في ذلك الاعمال التي تكون الدولة متورطة بها بشكل مباشر او غير مباشر.

وأوجب الاعلان احالة القائمين بالاعمال الارهابية الى القضاء من اجل وضع حد نهائي لها، سواء ارتكبت من افراد عاديين او موظفين رسميين او سياسيين. كما اوجب اتخاذ سياسات وتدابير من اجل مكافحة الارهاب الدولي سواء كان ذلك على نطاق كل دولة او بالتعاون الثنائي او المتعدد الاطراف مع الدول الاخرى وذلك لمنع قيامه ومعاقبته مرتكبيه.

ودعا الاعلان الى التعاون الدولي في هذا الميدان تعزيزاً لميثاق الامم المتحدة وحفظاً للسلام العالمي وحماية لارواح الابرياء وعلاقات الصداقة والتعاون بين الشعوب، كما ناشد الدول تعديل قوانينها او استحداث قوانين وطنية جديدة بما يتلائم مع الاتفاقيات الدولية الشارعة في هذا الميدان ولا سيما المتعلقة بحقوق الانسان.

وفي اطار القانون الدولي يمكن التمييز بين مجموعتين:

#### ١- الاحكام الدولية الملزمة

ومنها اتفاقية منع ابادة الجنس البشري لعام ١٩٤٨ وهي جزء من القواعد الامرة في القانون الدولي واتفاقية طوكيو لعام ١٩٦٣ لادانة الاعمال غير القانونية بخصوص الطائرات، واتفاقية موندريال لعام ١٩٧١ حول خطف الطائرات، واتفاق عام ١٩٧٣ بشأن خطف الدبلوماسيين، واتفاق احتجاز الرهائن عام ١٩٧٩، واتفاقية منع التعذيب عام ١٩٧٨، واتفاقية اداة القرصنة الدولية لعام ١٩٨٨ وغيرها.

وتعتبر تلك الاتفاقيات وخصوصاً بانضمام العديد من البلدان اليها، اتفاقيات ملزمة خصوصاً وانها تقتض ايقاع الجزاء القانوني بالمرتكبين.

#### ٢- الاحكام ذات الطبيعة الادبية والاخلاقية

هناك العديد من القرارات والوثائق الدولية التي لا ترتقي الى صفة الإلزام وان كانت تتضمن احكاماً ذات طبيعة اخلاقية وادبية تدين الارهاب وتدعو الى مكافحة ومعاقبه القائمين به. ان هذه الاحكام وان لا تتضمن صفة الإلزام، بل تقترب من التوصية مثل بعض توصيات الجمعية العامة للامم المتحدة او غيرها من المنظمات الدولية او ذات الصيغة الدولية كما هو مؤتمر الامن والتعاون الاوربي.

ففي مؤتمر هلسنكي لعام ١٩٧٥ تضمنت الوثيقة الختامية (تموز/اب - يوليو - اغسطس)

نصاً يدعو الى الامتناع عن مساعدة اي نشاط ارهابي في اي شكل كان.<sup>(١٣١)</sup>

اذا جاز لي القول ان الامم المتحدة بقرارها رقم ٦٠ لسنة ١٩٩٤ حول الارهاب استمدت قرارين في غاية الهمية :

الاول: قواعد القانون الدولي المتعلقة بعلاقات الصداقة والتعاون بين الدول في اطار ميثاق الامم المتحدة.<sup>(١٣٢)</sup>

## الثاني: قرار تعريف العدوان لعام ١٩٧٤ (١٣٣)

وهذان القراران استوجبا الامتناع عن استخدام القوة او التهديد بها في العلاقات الدولية كما دعت الجمعية العمومية الى الامتناع عن تنظيم او مساعدة او الاشتراك في اي عمل ارهابي.

والخلاصة الى الارهاب الذي اثار جدلاً حول مفهومه في اطار القانون الدولي انما استند الى تعريف يشمل السلم والامن الدوليين من جهة، كما يشمل الافراد الذين يتم التمرض لحقوقهم الانسانية الاساسية في جهة اخرى بما فيها ما تتعرض له الدولة من تجاوزات. ويندرج ذلك تحت فرع جديد للقانون الدولي عرف باسم القانون الدولي الجنائي الذي دشنته محاكمات نورنبرغ بعد الحرب العالمية الثانية.(١٣٤)

واذا كان مفهوم الارهاب قد اتسع ليشمل ارهاب الافراد والجماعات وارهاب الدولة. فان ارهاب الافراد ينصب على الاعمال الموصوفة في المعاهدات والاتفاقيات الدولية بغض النظر عن قوانين بلدانهم الاصل.

وقد انعقدت محاكمتين جنائيتين لمحاكمة المتهمين بارتكاب جرائم. الحرب في يوغسلافيا السابقة ورواندا ثم تأسست المحكمة الجنائية الدولية بموجب معاهدة روما عام ١٩٩٨. اما مفهوم ارهاب الدولة فيتعلق بمخالفات المبادئ الاساسية والاحكام النافذة في القانون الدولي وبخاصة للقواعد الامرة وبالبطش يشمل المواثيق واللوائح الدولية بخصوص حقوق الانسان والقانون الدولي الانساني.

ووفقاً لذلك فان الدولة تعتبر مسؤولة امام القانون الدولي وما يحدده من عقوبات وجزاءات وتمويضات جراء انتهاكها. ومن الحالات التي يمكن ذكرها المعاهدة الدولية لحجز الرهائن لعام ١٩٧٩ (المادة الثانية التي ذهبت الى اعتبار حجز الرهائن ينهي ان يخضع للعقاب بما يتناسب مع خطوره الاساءة المرتكبة وطبيعتها). كما يجب معاقبة الدولة التي تساعد او توافق او تتغاضى عن عمليات الاختفاء القسري للافراد. كما يمكن الاشارة الى اتفاقية مناهضة التعذيب لعام ١٩٧٨ (المادة الثالثة) التي تنص على عدم قيام الدول بطرد اي شخص او تسليمه الى دولة اخرى اذا كان في ذلك خطر على سلامته الشخصية.

اما اعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة الخاص بحماية جميع الاشخاص من الاختفاء القسري فقد نص في م-٥ على ترتيب مسؤولية مدنية لمركبي جريمة الاختفاء القسري ومسؤولية مدنية للدولة او لسلطاتها التي نظمت عملية الاختفاء او وافقت عليها او تغاضت عنها وذلك مع عدم الاخلال بالمسؤولية الدولية للدولة وفقاً لقواعد القانون الدولي.(١٣٥)

## القسم الخامس

### الحق في التنمية



## ١- سؤال التنمية

هل يمكن الحديث عن حق الانسان في التنمية؟ باعتباره حقاً جماعياً للشعوب، دون ربطه بالفرد، الكائن البشري؟ ومصدر السؤال يقوم على اساس النظرية المتوازنة بين «الحق الجماعي» و«الحق الفردي».

وقد حاولت النظرية الغربية، الذي كانت حماسيتها شديدة ازاء البعد الفردي للتنمية، ان تثير مثل هذه الاسئلة المتشككة، خوفاً من مخاطر احتكار حقوق الانسان وهضمها وتقييدها باسم حق الشعوب في التنمية، من جانب أنظمة غير ديمقراطية.

من جهة اخرى توافقت طائفة من الاسئلة مع بدايات ما سمي بالنظام العالمي الجديد في نهاية الثمانينات، بخصوص دور ووظيفة التغييرات العالمية وابماها واهدافها، خصوصاً وان اشكالية الحق في التنمية لها ابعاد دولية بالارتباط مع نمط العلاقات الدولية السائد وانعكاساته جماعياً فيما اذا توخى ازالة العراقيل امام الشعوب بهدف احداث التنمية المنشودة، وما له علاقة بانتهاك الحقوق الاساسية للانسان، الفرد، الكائن البشري، مادة التنمية وهدفها.

واذا كان ثمة تقاؤل وهو مشروع لدى البعض، بانتهيار أنظمة الحزب الواحد ذات الطبيعة الشمولية في اوربا الشرقية، باعتبار ذلك يمثل انتصاراً للديمقراطية وحقوق الانسان، فان البعض الآخر اعتبرها انتصاراً للرأسمالية واقتصاد السوق وحاول توظيفها بالاتجاه الذي يفضي الى اعتبار هذا الشكل الاقتصادي والنظام السياسي المنبثق منه وعلى اساسه يمثل النموذج الوحيد.

ومن جهة اخرى اثيرت اسئلة بخصوص الحواجز والعقبات التي جرى وضعها لإعمال الحق في التنمية، تارة لابتلاع وهضم حقوق الانسان باسم حق الشعوب في التنمية او حق الدولة في التنمية في دول تقوم على الاستبداد واللاديمقراطية، وتارة اخرى باسم حقوق الانسان، لمنع شعوب وبلدان من انتهاج سبل التنمية وحصولها على المساعدات اللازمة كذلك.

ومثل هذا الجدل بل والصراع كان قائماً على المستوى الدولي وبخاصة في فترة الحرب الباردة وما تبعها، فنواء من الامم المتحدة او خارجها. وازداد عمقاً وشمولاً في ظل العولمة وارتفاع وتيرة المصالح في ظل لاسب اساس متحكم في اللعبة الدولية، وممارسة حقه في التجارة باعتباره الاقوى وتأثيره على المؤسسات المالية الكبرى التي حولها الى حصون منيعه له، وبرز ذلك مع تراكم مشاكل الهجرة والمخدرات والارهاب واللاجئين والتوظيف السياسي من وراء ذلك حين تمنع بعض المساعدات لدول بوليسية من اصدقاء الغرب بحجة مكافحة التطرف والارهاب والاصولية، وتحجب عن دول حاولت ان تتلمس طريقها في التنمية بما ينسجم مع خصائصها وتطورها ورفضها الخضوع او التبعية.

في العام ١٩٧٧ دخل «الحق في التنمية» في جدول اعمال لجنة حقوق الانسان بالامم المتحدة. وبذلك بدأت مرحلة جديدة من مراحل تطور حقوق الانسان.

لقد بدأ مفهوم «الحق في التنمية» يندرج في منظومة حقوق الانسان وذلك كجزء من حق الشعوب في التنمية، الذي هو حق جماعي، وهي السبعينات والثمانينات شكلت جزءاً من المقرب البنيوي بخصوص الجيل الثالث لحقوق الانسان، رغم ان الثمانينات شهدت اوضاعاً انتقالية، استكملت حتى نهايتها بوضع حواجز امام سلع العالم الثالث، مما زاد في تعميق ازمة التنمية واستفحال المديونية وهيمنت سياسة المؤسسات المالية الدولية، التي قادت الي استنزاف للموارد الطبيعية والانسانية للدول وتقليص فرص النمو والعمالة وارتفاع وتيرة العنف وعدم الاستقرار والمزيد من انتهاكات حقوق الانسان.

وفي بداية التسعينات تعزز مفهوم الحق في التنمية بمفهوم «التنمية البشرية» كما ورد في تقارير الامم المتحدة للتنمية، سواء من البرنامج الانمائي للامم المتحدة UNDP او من جانب البنك الدولي، حيث تمت الدعوة الى مكافحة الفقر وايلاء اهتمام اكبر بالجانب الاجتماعي واعتماد مبدأ المشاركة كجزء من الحق في التنمية ومبدأ الحكم الصالح (الجيد) Good Governance.

وفي بيان القمة بمناسبة الألفية الثالثة، لزعماء العالم الذي حضره نحو ١٥٠ زعيماً أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٠ جرى الوعد بأحداث تغييرات رسمية بوضع اهداف لخفض نسبة ممن يعيشون بأقل من دولار واحد يومياً الى النصف وكذلك عدد الاشخاص الذين يفتقرون الى مياه شرب صحية واستكمال البنين والبنات مراحل تعليمهم الابتدائي ووضع حد لانتشار الايدز والملاريا والامراض الفتاكة الاخرى. (١٣)

وفي البيان المذكور شددت الجمعية العامة للامم المتحدة على القيم والمبادئ انطلاقاً من



الامم المتحدة وميثاقها كأساسين لا يمكن الاستغناء عنهما لبناء عالم أكثر سلاماً وازدهاراً وعدالة.

وجرى التأكيد على السعي لتصبح العولة قوة ايجابية لصالح جميع الشعوب في العالم وتقاسم فوائدها.

وتم التأكيد على قيم الحرية والحكم الديمقراطي والتشاركي والمساواة والتضامن والتسامح والمسؤولية المشتركة في ادارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية العالمية بالاضافة الى مسؤولية حماية السلم والامن الدوليين.

ويخصّص التنمية والقضاء على الفقر جرى التأكيد على ما يلي:

- تحرير الرجال والنساء والاطفال من الاوضاع المذلة وغير الانسانية.
- خلق مناخ مناسب دولياً ومعلياً، يتجاوب مع التنمية والقضاء على الفقر.
- اعتماد الشفافية المالية والنقدية التجارية من خلال أنظمة حكم تتكيف لذلك في كل بلد.

- ابداء القلق ازاء العقبات التي تواجهها الدول النامية.
- التعامل الفاعل لحل مشكلة المديونية للدول النامية ذات الدخل المنخفض والمتوسط.
- تلبية احتياجات دول الجزر الصغيرة النامية.
- الاقرار بحاجة الدول النامية التي لا تملك منفذاً بحرياً ومساعدتها على تخفيف عقبات النقل والمرور وتحسين انظمتها وشبكاتها المواصلاتية.

وفي فقرة خاصة تم تناول موضوع حماية البيئة والتأكيد على المحافظة على الغابات وتطويرها ومكافحة التصحر والجفاف وإيقاف الاستغلال المفرط للموارد المائية. وفي إطار توصيف عملية التنمية وربطها بالديمقراطية جرى الحديث عن الحكم الصالح والتأكيد على بذل الجهود لترويج الديمقراطية وتعزيز سيادة القانون الى جانب احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية المعترف بها دولياً بما فيها الحق في التنمية، مؤكداً على احترام حقوق الاقليات ومكافحة جميع انواع العنف ضد المرأة وضمان حقوق المهاجرين والعمال وعوائلهم ووضع حد للامعال المتصاعدة التي تتخذ شكلاً عنصرياً أو عداً وكرهاً للاجانب والتشجيع على الانسجام والتسامح في المجتمع.

وكان مؤتمر فيينا العالمي لحقوق الانسان الذي انعقد في العام ١٩٩٣ قد دعا لاقرار تفاهم عالمي حول حق التنمية حين نص على «تحسين الطرح النظري وزيادة الادوات الدولية في ميدان حقوق الانسان لا يمكن ان يحجبنا عن كل متبوع ان الهوة ازدادت في الوقت اتساعاً في

الواقع بين الدول وداخل الدول ولا سيما في حقل ما يصنف بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي لا يمكن فصلها عن الحقوق المدنية والسياسية<sup>(١٣٧)</sup>

انطلاقاً من ذلك فإن حق التنمية هو عملية شاملة ترمي الى ضمان جميع حقوق الانسان والحريات الاساسية، وهي حق من حقوق الانسان غير قابلة للتصرف، وجزء لا يتجزأ من الحريات الاساسية، ويرسخ اعلان الحق في التنمية هذا المفهوم، وذلك بسعيه لدمج التنمية بحقوق الانسان على نحو متكامل، ويتطلب مسؤولية جميع الاطراف في المجتمع الدولي، ويسمى الى ربط مفاهيم التنمية البشرية المستدامة بحق الانسان والمشاركة النشطة الحرة والفعالة لكل الافراد في التنمية<sup>(١٣٨)</sup>

وتؤكد أكثر فكرة الربط بين الحقوق الفردية في التنمية وبين الحقوق الجماعية للمجتمع أو الدولة، فحق التنمية هو حق للفرد مثلما هو حق للمجموعة، وإذا كان الامر يتطلب جماعة متحررة غير خاضعة لهيمنة أجنبية، وحقاً على المستوى الدولي في مساعدتها على التنمية، فإنه يتطلب أيضاً ديمقراطية داخلية واحترام حقوق الفرد حتى لا تصبح الجماعة قمعية.

ولا بد هنا من التأكيد أن تثبيت الحق في التنمية، وهو الخطوة الثانية المهمة بعد اعلان تصفية الاستعمار (الكولونيالية) لعام ١٩٦٠ الصادر عن الجمعية العامة، إنما يستهدف المساعدة في تعديل الميزان المختل في العلاقة بين الشمال والجنوب، بين الاغنياء والفقراء، بين الاقوياء والضعفاء، وكذلك الجمع بين مجالين ظلّ يعملان بصورة منفصلة وهما حقوق الانسان والتنمية.

يقول جون باجي من المفوضية السامية لحقوق الانسان «ما بين عام ١٩٥٢ و ١٩٩٩ حدث الكثير من التطورات في قاعات المؤتمرات في الامم المتحدة وفي الكثير من دول العالم، مما استوجب إعادة النظر في الفهم الخاطئ الناتج عن أعمال مجموعتين من الحقوق، ونتيجة لذلك... وافقت ١٧١ دولة بالامم المتحدة في مؤتمر فيينا (١٩٩٣) على ضرورة ادماج هاتين المجموعتين من الحقوق في مجال التطبيق، اذا ما اريد لاجندة الامم المتحدة في مجال حقوق الانسان أن تكون ذات معنى»<sup>(١٣٩)</sup>

جدير بالذكر الاشارة الى أن الجمعية العامة واجهت منذ العام ١٩٥٠ مشكلة تقرير ما اذا كانت ستعطي في طريق صياغة عهد دولي أو اتفاقية دولية لحقوق الانسان، ملزمة قانوناً، وذلك بعد الاعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر عام ١٩٤٨.

لكن الامر الذي تم التوصل اليه هو صياغة عهدين أو اتفاقيتين رغم أن الجمعية العامة ذاتها اكدت: «أن التمتع بجميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية

والثقافية، متداخلان ومتراپطان، وان الانسان المحروم من الحقوق الاقتصادية لا يمكن ان يكون نموذجاً للانسان الحر».

لكن فشل لجنة حقوق الانسان من التوصل الى صيغة كهذه، اضطر الجمعية العامة للموافقة عام ١٩٥٢ على فصل حقوق الانسان الى مجموعتين... وانطلاقاً من ذلك «القرار» اضطررنا ان نعيش هذا التقسيم الخاطئ وغير المقنع لمجموعتين من الحقوق رغم ترابطها وتداخلها.

عند تثبيت الحق في التنمية لا بد من الفات النظر الى مسؤوليات الحكومات الفرية خصوصاً والحكومات بشكل عام ازاء الفرد والمجتمع، كجزء من البعد الاخلاقي لعملية دمج التنمية بحقوق الانسان، سواءاً بمعناها الدولي ومسؤولية بلدان الشمال الفنية او بمعناها الاقليمي والوطني بمسؤولية حكومات بلدان الجنوب عن ربط التنمية باحترام حقوق الانسان كجزء منها وباحترام القواعد الديمقراطية في تطور المجتمع والفرد.

يطرح البروفسور كارل فاسيك موضوع «الحق في التنمية» كجزء من تطور عملية حقوق الانسان، وهو ما يطلق عليه الحقوق الجديدة من منطلق «حقوق التضامن»، كالحق في السلام والحق في بيئة نظيفة، والحق في الاستفادة من التراث المشترك للبشرية. وكان فاسيك قد طرح المسألة عام ١٩٧٧ بمناسبة التحضير للذكرى الـ ٢٠ للاعلان العالمي لحقوق الانسان ومرور ٢٠٠ عام على الثورة الفرنسية. ويعدّ فاسيك مبدع فكرة الجيل الثالث لحقوق الانسان<sup>(١١٠)</sup>.

ويذهب أبعد من ذلك عندما يعتبر ان الحقوق المدنية والسياسية وهي التي تمثل (الجيل الاول) كانت قد صيغت في القرن الثامن عشر وشكلت خلفية ثقافية للثورة الفرنسية.

اما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وهي تمثل (الجيل الثاني) فقد صيغت في القرن التاسع عشر والقرن العشرين تحت تأثير الفكر الاشتراكي والماركسي، خصوصاً موضوع المساواة والحديث عن حقوق العمل والعمال والضمان الاجتماعي وغيرها.

اما (الجيل الثالث) او «حقوق التضامن» فهي محاولة لادخال البعد الانساني بعد حقوق الانسان، خصوصاً وان تلك الحقوق كانت متروكة للدولة مثل البيئة والسلام والتنمية والتواصل والتراث المشترك للانسانية.

ولكي يتم تأمين هذه الحقوق وترابطها مع الحقوق الاخرى فلا بد من جهود جميع الفاعلين في العملية الاجتماعية سواء كانت دول أو مجموعات أو كيانات أو أفراد<sup>(١١١)</sup>.

وبهذا المعنى فان التنمية كاستراتيجية، تتطلق من عملية شمولية متكاملة تتضمن جميع

حقوق الانسان وهي غير قابلة للتجزئة وفقاً لمؤتمر فيينا لعام ١٩٩٣، كما لا يمكن ان يُصار الى رفضها بحجة أنظمة غير ديمقراطية، بما يؤدي الى المساس بصدقية الحقوق ذاتها، وكذلك ليس بحجة عدم التدخل حتى وان كان «إنسانياً» يجرى التمسك من الالتزامات والمعايير الدولية، الهادفة الى احترام الفرد ودوره في المشاركة في عملية التنمية وتطوير عملية السلام الاجتماعي والتطور الديمقراطي في المجتمع، فذلك من واجبات الدول ازاء نجاح وتقديم عملية التنمية.

واكدت السيدة ماري روبنسون، مفوضة الامم المتحدة السامية لحقوق الانسان هذا المعنى عندما أشارت في ندوة القاهرة (١٩٩٩) الى ان مؤتمر فيينا لحقوق الانسان منح تأكيداً واضحاً للحق في التنمية، كحق عالمي، لا يمكن انكاره، وكجزء لا يتجزأ من الحقوق الاساسية للانسان.

واشارت روبنسون الى مذكرة التفاهم بين المفوضية والبرنامج الانمائي ١٩٩٨ وإلى وثيقة عمل حول «ادماج حقوق الانسان في التنمية البشرية المستدامة» وقد تضمنت مذكرة التفاهم لتشكيل مجموعة عمل مشتركة من اجل تطوير الحق في التنمية والدعوة الى التصديق على موافيق حقوق الانسان، والعمل المشترك والتعاون الفني في ميادين حقوق الانسان، والمساعدة الميدانية بين المفوضية والبرنامج الانمائي.

وحددت روبنسون الاطراف التي ينبغي تعاونها لانجاح عملية ادماج التنمية بحقوق الانسان بما يلي :

١- الحكومات التي تمتلك السلطة وتمارس المسؤولية ازاء حقوق الانسان للمواطنين الخاضعين لسلطانها .

٢- الجماعة الدولية، التي يجب ان توفر التعاون الثنائي والجماعي والمساعدة من اجل التنمية .

٣- المجتمع المدني، الذي يضع اهتمامات الافراد والشعوب في دائرة انتباه «صانعي القرار» .

٤- وأخيراً دائرة «رجال الاعمال» الذين تتعاظم مسؤولياتهم يومياً بسبب تسارع عجلة «العولمة» .<sup>(١٢٧)</sup>

## ٢- الامم المتحدة والحق في التنمية

ينحيز البعض الى القول ان الامم المتحدة عندما أصدرت «إعلان الحق في التنمية» في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٦ لم تأت بجديد. فبعض الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، كحق الانسان في المأكل والملبس والسكن والرعاية الصحية والتعليم والعمل وردت في الاعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر عام ١٩٤٨ وبالتحديد في المواد ٢٣ و٢٥ و٣٦. كما ان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية على مستوى الدول والافراد كانت قد وردت في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الصادر عام ١٩٦٦ وبالتحديد في المواد ٦ و٧ و١١ و١٢ و١٣ التي نصت على الحق في العمل وفي مستوى معيشته كاف له ولأسرته والحق في الصحة والتعليم (الالزامي-الجاني) وغيرها.<sup>(١٤٣)</sup>

وإذا كانا لامر صحيحاً، فالصحيح أيضاً ان الجديد في الاعلان «الحق في التنمية» هو «ربط هذه الحقوق صراحة بعملية التنمية بإبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، واعتبار عملية التنمية (حقاً) من حقوق الانسان، وليست مجرد (طلب) يطالب به الافراد قد تستجيب له الحكومات او لا تستجيب، كما ان الموافقة على (الحق في التنمية) من جانب الدول النامية تعني ان هذه الدول أصبحت مسؤولة امام شعوبها عن القيام بالتنمية الاقتصادية وما يتطلبه ذلك من ابعاد اجتماعية وسياسية وثقافية، وكذلك فان الموافقة على هذا الحق من جانب الدول المتقدمة تعني ان هذه الدول أصبحت مسؤولة عن مساعدة الدول النامية التي تفتقر الى الموارد المالية والفنية الكافية لتحقيق التنمية الاقتصادية...»<sup>(١٤٤)</sup>

لم يحظ اعلان الحق في التنمية على إجماع أعضاء الامم المتحدة. فقد اعترضت عليه الولايات المتحدة الامريكية وتحفظت أوروبا الموحدة على بعض مواد فقراته مثل «حق الدول النامية في المساعدات المالية»، لكن الاهتمام الكبير بالاعلان ناجم عن كونه تعرض لايضاح ثلاثة ارباع سكان الكرة الارضية، وهم سكان دول البلدان النامية او «العالم الثالث».

ويعود الموقف من موضوع التنمية الى الخندق الايديولوجي التي ظلت تتمترس فيه بعض الانظمة ورؤيتها ازاء حقوق الانسان، وذلك باختلاف نظمها الاقتصادية. فالدول الاشتراكية السابقة والصين وغيرها كانوا يتبعون نظام الحزب الواحد سياسياً، ونظام التخطيط الشامل اقتصادياً، وتدخل الدولة عنصراً أساسياً في النشاط الاقتصادي، تتخذ موقفاً سلبياً من الحقوق المدنية والسياسية، كما سبق وان ذكرنا، ولكنها من ناحية اخرى تؤيد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. مقابل ذلك فان الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية تدعو لاحترام الحقوق المدنية والسياسية وتتخذ اجراءات ضد البلدان التي

لا تطبيق احترامها ولكنها لا تولي اهتماماً كافياً، بل يصل الى اهمال متعمد احياناً ازاء الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، فاتباع نظام السوق يؤدي الى قدر معين من البطالة، مما يعني ضمناً تجاوزاً على حق الفرد في العمل وكذلك الحال ما له علاقة بمستوى المعيشة<sup>(١٤٥)</sup> وهناك عدة اصطلاحات دخلت القاموس الاقتصادي فيما له علاقة بالتنمية فمفهوم التنمية يقتصر بالنمو الاقتصادي، وهذه هي الصورة الاولى.

ثم تطور هذا المفهوم ليشمل البعد الاجتماعي والسياسي والثقافي اضافة الى الجوانب الاقتصادية.

وبهذا المعنى فالتنمية تستهدف أحداث تغييرات هيكلية في الجوانب السياسية والاجتماعية والثقافية التي تسود المجتمع، وليس في نموه الاقتصادي حسب. وأستخدم مصطلح التنمية المستدامة او المتصلة Sustainable Development وهو ما تناولتها لجنة الامم المتحدة للبيئة والتنمية UN Commission on Environment and Development والمقصود بذلك التنمية التي تقابل الاحتياجات الاساسية للجيل الحالي دون ان يكون ذلك على حساب التضحية بقدرات الاجيال القادمة<sup>(١٤٦)</sup>.

وقد عرّف اعلان الحق في التنمية عملية التنمية بانها، عملية متكاملة ذات ابعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية تهدف الى تحقيق التحسن المتواصل لرفاهية كل السكان وكل الافراد، والتي يمكن عن طريقها تحقيق حقوق الانسان والحريات الاساسية.

وقد وضع البرنامج الانمائي للامم المتحدة UNDP تفسيرات لمفهوم التنمية المستدامة والمتواصلة بأنها تعني القضاء على الفقر وتدعيم كرامة الانسان وإعمال حقوقه وتوفير فرص متساوية امام الجميع عن طريق الحكم الصالح. والذي يمكن عن طريقه ضمان جميع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية.

في ختام هذا المبحث نسلط الضوء حول تطور حق التنمية في منظومة عمل حقوق الانسان من خلال الامم المتحدة.

يرى بعض الباحثين تقسيم تجربة الامم المتحدة في ميدان حقوق الانسان الى ثلاث مراحل حسب التطور الزمني:

**المرحلة الاولى:** مرحلة القواعد من ١٩٤٥-١٩٥٥.

**المرحلة الثانية:** مرحلة تثبيت ودعم الحقوق عن طريق التقارير والخبراء والمستشارين ١٩٦٥-١٩٦٥.

**المرحلة الثالثة:** مرحلة الحماية ١٩٦٥-١٩٧٥ وبالتحديد بعد الدور الذي اخذت تلعبه لجنة

حقوق الانسان لمتابعة بعض القضايا الملموسة للانتهاكات<sup>(١٤٧)</sup> والمقصود بمرحلة الحماية هو تعيين مقررين خاصين لبعض البلدان او لبعض الانتهاكات الخطيرة مثل الاختفاء القسري والتعذيب او الاعدام خارج القضاء او غيرها.

ولا يتفق الباحث الدكتور عبدالعزيز النويضي مع مثل هذا التقسيم رغم بعض الفوائد التي يتضمنها، لكنه يميل والرأي عندنا هو الاتفاق معه الى استمرارية عمل الامم المتحدة في ميدان حقوق الانسان، فمرحلة وضع القواعد لم تتوقف ابداً، ونضيف وأنها سوف لا تتوقف، لان السيرة الانسانية غير متوقفة وازدياد وتجدد الحاجات مستمر باستمرار الحياة البشرية، وخلال الاعوام من ١٩٥٥ وحتى العام ٢٠٠٠ جرى تبني اكثر من ٧٠ أداة وقاعدة واتفاقية لتطوير حقوق الانسان.

لقد سبق وان تبيننا منذ سنوات تصنيفاً آخر يبدو انه الاقرب الى تحليل ظاهرة تطور حقوق الانسان في الامم المتحدة من خلال مراحل ثلاث.

**المرحلة الاولى:** مرحلة: التركيز على الحقوق الفردية (٤٥-١٩٦٠) وفي هذه المرحلة ظهر جلياً تركيز الامم المتحدة والاعلان العالمي واتفاقيات اخرى على حقوق الفرد وكأنها امتداد للنموذج الغربي. وذلك بوضع الفرد أمام الدولة من خلال:

- الاعلان العالمي لحقوق الانسان (١٩٤٨)

- عدم التمييز ضده كجنس (الحقوق السياسية للمرأة ١٩٥٢)

- عدم التمييز ضده كعشر (منع تجارة الرقيق ٩٤٩ و ١٩٥٦)

- عدم التمييز ضده كعشرات ضعيفة او مهمشة (اللاجئون ١٩٥٠-١٩٥١، عديموا الجنسية ١٩٥٤، السجناء ١٩٥٥، حقوق الطفل ١٩٥٩) وغيرها.

- المطالبة بتحسين وضعه المادي (اتفاقية الحرية النقابية ١٩٤٨، والمساواة في الاجور ١٩٥١، وإلغاء العمل المسخر ١٩٥٧، ومنع التمييز في الشغل والمهنة.

- الاتفاقيات الدولية ضد احوال الحرب العالمية الثانية ومنها اتفاقية الابادة الجماعية (Genocide) ١٩٤٨ واتفاقيات جنيف الاربعة لعام ١٩٤٩.

**المرحلة الثانية:** الترابط بين حقوق الفرد وحقوق الانسان الجماعية وتمتد هذه المرحلة من ١٩٦٠ الى ١٩٧٥.

لم تتوقف قاعدة حماية الفرد فاستمرت رغم التحديات والاضاع الصعبة لتبحث في قضايا (اللاجئين، عديمي الجنسية، النساء، المعوقين، التعذيب) خلال المرحلة الثانية، لكنها لم تتحدث عن ذلك وتكتفي بل ربطت الامر ايضا بحقوق الشعوب وبينها وبين حقوق الانسان.

وقد دشّن هذه المرحلة اعلان الامم المتحدة لعام ١٩٦٠ حول «منح الاستقلال للدول والشعوب المستعمرة» الذي كان بحق وثيقة أدانة حقيقية لمؤسسة الاستعمار والكولونيالية، وبذلك تم هدم ركن من أركان مبدأ الوصاية الذي استند إليه ميثاق الامم المتحدة إذ ان التأخر الاقتصادي ليس مبرراً لتأخير منح الاستقلال، والأكثر من ذلك فان الاعلان اعتبر الاستعمار سبباً للتخلف ويشكل فوق كل ذلك إنكاراً لحقوق الانسان<sup>(١١٨)</sup>.

واشتد الارتباط وغداً وثيقاً بين حقوق الشعوب وحقوق الانسان من خلال العهدين الدوليين لعام ١٩٦٦ حيث تضمنت المادة الأولى المشتركة نصاً يقر لجميع الشعوب حقها في تقرير مصيرها وبمقتضى هذا الحق تختار نظامها السياسي والاجتماعي. كما ورد ما يفيد في جواز تمتع الشعوب بحرية بثرواتها ومواردها الطبيعية... ولا يمكن حرمان أي شعب من وسائل عيشه، وتطلب من الدول تسهيل حماية حق تقرير المصير للشعوب واحترامه وفقاً لمقتضيات الامم المتحدة.

وكان للتوازن الأيديولوجي (الصراع الحاد بين المسكرين) دوراً في انضاج ظروف متوازنة لحقوق الفرد والجماعة. وإذا اتسمت المرحلة الأولى بحقوق الفرد، فان المرحلة الثانية التي تعمق فيها دور دول العالم الثالث المتحررة حديثاً وحصولها على الاستقلال وكذلك تعاطف دور الدول الاشتراكية سابقاً، هو الذي دفع الامم المتحدة الى تبني حقوق الشعوب، كجزء اساس في حقوق الانسان وانعكس ذلك بادانة المنصرية عام ١٩٦٣ و١٩٦٥ والتمييز العنصري (الابرتايد) عام ١٩٧٣.

يقول النويضي في كتابة القيم «حق التنمية»: غير ان هذا الطرح على ايجابيته (المقصود حقوق الشعوب ودمجها بمنظومة حقوق الانسان كحقوق اساسية لا يمكن فصلها) ربط البعد الداخلي بالبعد الدولي، وأيلاء عناية خاصة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، لم يكن يخلو من خلفيات غير نبيلة فورياً تقوية مركز الدولة في العلاقات الدولية وادّعاء حق الشعوب، كان يمكن ايضاً هاجس تقوية جهاز الدولة داخلياً ودولياً.. ويضيف: فمن جهة لم ترد دول العالم الثالث مبارحة البُعد الخارجي لتقرير المصير وتحويل الاهتمام الى البعد الداخلي له أي علاقة بقضية الديمقراطية...

باختصار فان الامر كان بقدر تطور دفاع الدولة عن حق خارجي جماعي مثلاً، تتحدد قضية الحقوق المدنية والسياسية ويتعاطف القمع السياسي الواسع ضد حقوق الانسان والراي الاخر وحقوق الاقليات والمرأة وغيرها.

**المرحلة الثالثة:** المرحلة البنوية لحقوق الانسان (التوازن بين الحقوق) ويمكن تحديدها



بمرحلة ١٩٧٥-١٩٨٦ وما بعدها.

ان هذه المرحلة تتميز بنوع من التوازن في الحقوق والسعي لتعميقها وذلك باعادة الاعتبار الى الحقوق المدنية والسياسية لدول العالم الثالث. وتعاظم دور هذه الحقوق في احداث التغيير في الدول الاشتراكية التي وصلت تجاربها كما هي تجارب بلدان ما اطلقنا عليه «التحرر الوطني» التي حاكت النماذج الاشتراكية الى طريق مسدود.

كما يبرز اهمية مبدأ عدم قابلية الحقوق للتجزئة، خصوصاً وان مبادئ حقوق الانسان اصبحت مقبولة بشكل عام على النطاق العالمي وكان لقرار الجمعية العامة رقم ٢٢/١٣٠ لعام ١٩٧٧ اهمية ملحوظة في دعم الترابط بين جميع حقوق الانسان وعدم قابليتها على التجزئة واستحقاقها لنفس الاهمية وبين الترابط بين حقوق الشعوب واعتبارها غير قابلة للتصرف. ويمثل هذا التوجه في المفهوم البيئي يتم صياغة إعلان الحق في التنمية خصوصاً وقد شهدت سنوات الستينات والسبعينات صراعاً ايديولوجياً شديداً في ظل فترة الحرب الباردة، ابرز ظواهر خطيرة في تصفية الرأي الآخر والمعارضات عبر التعذيب والاعتقال والاختطاف والمحاكمات غير العادلة.

وكانت أنظمة الاستبداد واللاديمقراطية تختفي وراء يافطات هذا الصراع سواء كانت تتبع الكتلة الغربية حين يتم ضرب المعارضات اليسارية مثل اندونيسيا وشيلي ودول امريكا اللاتينية الاخرى، في حين كانت أنظمة «التحرر الوطني» التي وقفت خلف المعسكر الاشتراكي وجرت نموذج الشمولي تصفي مؤسسات المجتمع المدني في ظل سيادة الرأي الواحد والصوت الواحد والحزب الواحد.

وهنا لا بد من ذكر دور المنظمات غير الحكومية وبخاصة منظمات حقوق الانسان وفي مقدمتها منظمة العفو الدولية، التي لعبت دوراً مهماً في نشر ثقافة حقوق الانسان وتعميق الوعي الحقوقي وفي التصدي للانتهاكات، وجدت الدول الكبرى، من كلا المعسكرين نفسها في وضع صعب بسبب مسؤولياتها المباشرة سواء تداخلاتها الخارجية في عدد من البلدان وقمعها للرأي العام المطالب بالتغيير، او تورطها غير المباشر بالانتهاكات.<sup>(١٤٩)</sup>

واذا تابعت المرحلة ٧٥-١٩٨٦ فنلاحظ ان الكثير من الاتفاقيات والمواثيق قد تم اقرارها مثل

- اعلان الحماية من التعذيب عام ١٩٧٥.

- «مدونة» سلوك الموظفين والمكلفين بإنقاذ القوانين عام ١٩٧٦.

- مبادئ أخلاقيات مهنة الطب عام ١٩٨١ .
- اتفاقية مناهضة التعذيب عام ١٩٨٤
- انشاء فريق العمل الخاص بحالات الاختفاء القسري عام ١٩٨٠ .
- انشاء منصب المقرر الخاص بحالات الاعدام بدون محاكمة (الاعدام التعسفي عام ١٩٨٢ .
- انشاء منصب المقرر الخاص بالتعذيب عام ١٩٨٥ .
- انشاء مندوب الامم المتحدة لمساعدة ضحايا التعذيب عام ١٩٨١ .

### ٣- اعلان الحق في التنمية

صدر اعلان الحق في التنمية عام ١٩٨٦ بأغلبية ١٤٦ صوتاً وعارضته الولايات المتحدة التي سبق لها ان عارضت انشاء فريق العمل الخاص بالتنمية رغم مشاركتها بعد تأسيسه مشيرة الى ان تعبير «حقوق الانسان للشعوب» يعتبر غير دقيق ويثير الخلط، في حين تغيب ٨ دول عن التصويت بينها اسرائيل وبريطانيا واليابان، وركزت التحفظات او المآخذ حول العلاقة بين حقوق الانسان والنظام الاقتصادي العالمي الجديد، او مبدأ عدم قابلية حقوق الانسان للتجزئة أو الاعتراف بالمساعدة للدول الفقيرة كالتزام قانوني دولي<sup>(١٥)</sup>.

وبماكاننا نعتبر «الحق في التنمية» يمثل الجيل الثالث من منظومة حقوق الانسان ، الى صيانة السلم العالمي او حق السلم كما يقال والحق في بيئة نظيفة وسليمة والحق في الاستفادة المشتركة من التراث البشري. هذا اذا ما اعتبرنا الحقوق المدنية والسياسية تمثل الجيل الاول والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تمثل الجيل الثاني، فان حق التنمية والسلم يشكلان محور الجيل الثالث لمنظومة حقوق الانسان الدولية. كما اشرنا في الفقرة الاولى من هذا المبحث.

واجد هنا ضرورة التاكيد على تفاعل الحقوق وتكاملها دولياً ووطنياً واذا كان الغرب كما اشرنا اكثر من مرة قد ركز على الحقوق المدنية والسياسية فانه لم يعط الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الاهتمام المطلوب الا مؤخراً. اما حق التنمية فقد شهد فضلاً تعسفياً احيانا من جانب بعض البلدان الغربية كالولايات المتحدة وبريطانيا وبدرجة اقل فرنسا وهولندا عن الحقوق الاخرى وبخاصة ما يتعلق «بالعالم الثالث»

ان الحق في التنمية يؤكد ترابط حقوق الانسان كافة وعدم القدرة على فصلها او تجزأتها. كما ان حقوق الانسان الفردية لا يمكن فصلها عن حقوق الشعوب والامم.

ولهذا فإن صدور اعلان الحق في التنمية كان خطوة مهمة لتحقيق التكامل في الحقوق.  
وكان الطابع العام للاعلان متوازياً.

وقد بدأ البرنامج الانمائي للامم المتحدة منذ العام ١٩٩٠ باصدار تقرير سنوي عن «التنمية البشرية في العالم في محاولة لاستخلاص العبر حول التجارب السابقة ومآل المساعدات والبرامج الوطنية والاقليمية والعالمية»

اما التنمية البشرية فهي حسب التقرير: عملية توسيع لخيارات الناس بزيادة القدرات البشرية وطرق العمل البشرية وذلك بربط الحقوق الانسانية بالتنمية.

وتشير مقدمة إعلان الحق في التنمية الى ان « التنمية عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة تستهدف التحسن المستمر لرفاهية السكان بأسرهم والافراد جميعهم على اساس مشاركتهم النشطة والحرّة والهادفة في التنمية وفي التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها»<sup>(١٥١)</sup> ومن هذا المنطلق ينظر اليها كمسار اقتصادي واجتماعي وسياسي وثقافي شامل يهدف الى تحقيق النهوض المطرد برفاهية الناس بالاعتماد على مشاركتهم الحرّة والتقاسم العادل للخيارات والثروات، اي الاقرار بمحورية الانسان في عملية التنمية وبهذا المعنى فإن العلاقة بين التنمية وحقوق الانسان هي علاقة احتوائية خصوصاً وان التنمية هي حق متفرع من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومؤلف ومكوّن منظومة حقوق الانسان<sup>(١٥٢)</sup>.

وجاء فيه ايضا «... يحق لكل فرد.... ان يتمتع بنظام اجتماعي ودولي يمكن فيه اعمال الحقوق والحريات المبينة في هذا الاعلان اعمالاً تاماً... واذا تشير الى حق الشعوب في تقرير المصير الذي بموجبه يكون لها الحق في تقرير وضعها السياسي بحرية وفي السعي الي تحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بحرية...هي ممارسة السيادة النامة الكاملة على جميع ثرواتها ومواردها الطبيعية...»

يتألف اعلان الحق في التنمية بعد الدنياجة الطويلة من ١٠ مواد ركّزت على ما يلي :

- ١- الحق في التنمية كحق للانسان وكحق للشعوب، والتوفيق بين احترام حق الشعوب في السيادة على ثرواتها وبين الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية (م-١)
- ٢- الانسان هو الموضوع الرئيسي للتنمية والمسؤولية فردية وجماعية ومن حق الدول ومن واجباتها وضع سياسات تنموية وطنية ملائمة (لاحظ حق وواجب) (م ٢).
- ٣- الحق في التنمية يقضي احترام مبادئ القانون الدولي وعلاقات الصداقة والتعاون وضرورة ازالة العقبات التي تترض التنمية (م ٣).

٤- ضرورة تعزيز تنمية البلدان النامية (م ٤، فقرة ١).

٥- التنمية مرتبطة بالسلام ولذلك لا بد من صيانة السلم والامن الدوليين (م٧).

٦- ضرورة تحقيق تكافؤ الفرص واتخاذ تدابير فعالة لضمان قيام المرأة بدور نشيط في عملية التنمية (م ٨). أي التركيز على البعد الداخلي في الحق في التنمية.

٧- تأكيد مبدأ عدم قابلية الحقوق للتجزئة (م-٧)

٨- صياغة وتبني وإعمال تدابير سياسية وتشريعية وغيرها على المستوى الوطني والدولي (م-١٠)

ويعد نقاشات دولية وحقوقية تبنت لجنة حقوق الانسان في ٤ آذار (مارس) ١٩٩٣ قراراً يقضي بإنشاء فريق عمل يعني بالحق في التنمية وتحديد المعوقات وتقديم التوصيات. وهناك اقتراحات بدأت تتفاعل للاعداد لاتفاقية دولية حول الحق في التنمية والتنمية اي دراسة امكانية تطوير اعلان الحق في التنمية الى اتفاقية دولية شارعة اي منشأة لقواعد قانونية جديدة ذات صفة الزامية.

لا بد من الاشارة الى اهمية الترابط بين الديمقراطية والتنمية وحقوق الانسان، فما زالت الثغرة كبيرة بين خطاب الدول الصناعية المتقدمة وبين الدول النامية الفقيرة، سواء في موضوع هيكله الديون او حقوق الانسان او مبدأ المساواة او غيرها على المستوى الدولي أو على المستوى الوطني المحلي.

وكاملإله سرية لاعلان الحق في التنمية فانه يتضمن طائفة واسعة من الحقوق ضمن المنتظم الدولي والوطني وبشكل خاص فيما له علاقة بالشرعة الدولية لحقوق الانسان ويأركانها الاساسية، الاعلان العالمي والمهدين الدوليين.

ويمكن من خلال هذه الاطلالة قراءة المحددات التالية التي تضمنها الاعلان وما يمكن استنتاجه من مدلولات النص كمضمون رئيس لحق التنمية سواء في القانون الدولي، كحق للانسان (الفرد، الكائن البشري) والشعوب.

وهذا الحق يتضمن:

- حق المشاركة في الشؤون العامة ( دولياً ووطنياً).

- الحق في حرية تأسيس الجمعيات.

- التعددية.

- حرية التعبير وحرية الرأي.

- حرية الاعلام وحق تلقي المعلومات.

- مشاركة المرأة.
  - الحق في تنمية وتعزيز الديمقراطية المحلية.
  - حق التنمية كحق للتمتع بحقوق الانسان الاخرى.
  - التزام الدولة بمراعاة حقوق الانسان في سياسات التنمية.
  - الحق في التنمية والمساواة في السيادة في العلاقات الدولية.
  - حق الشعوب في اختيار نظامها السياسي.
  - مبدأ السيادة الدائمة على الثروات الطبيعية.
  - حق التنمية وواجب التعاون الدولي والاستفادة من التكنولوجيا والمعلم.
  - حق التنمية وريبط المساعدة باحترام حقوق الانسان(اي ريط المساعدة باحترام حقوق الانسان في العلاقات الدولية).
  - التزام المنظمات الدولية بمعايير حقوق الانسان في أنشطة التعاون الدولي من اجل التنمية (١٥٣).
- هناك عقبات وعراقيل وصعوبات تحول دون إعمال الحق في التنمية سواء في المجتمع الدولي او في المجتمع الوطني، اذ ان الحق في التنمية بما يرتبط به من حقوق والتزامات على الدول والمنظمات الدولية وسواء على المستوى الدولي والوطني المحلي، يلاقي الكثير من العقبات التي تتطلب اعادة النظر في الكثير من السلطات والمواقع والامتيازات والعلاقات والبنى القائمة والمعدات المترسخة.
- ان بعض مصادر هذه العراقيل هي: النظام الدولي بكامله بيمده القانوني والمؤسسي والاقتصادي والسياسي، اي تاويل وتفسير القانون بطريقة ازدواجية وانتقائية في المعايير واستخدام المؤسسات الدولية والتحكم بالعلاقات الاقتصادية الدولية وترتيب المصالح والنفوذ والقوة والاستقطابات.
- اي علاقات الهيمنة التي يمانى منها ملايين البشر وعدد كبير من الشعوب التي ترزح تحت نير التبعية والهيمنة.
- ليس هذا حسب بل ان العوامل الخارجية الاخرى كثيرة التي تحول دون بلوغ التنمية منها احتلالات الاراضي والحروب والاعمال العسكرية والنزاعات المسلحة الدولية والداخلية وكذلك تعرض بعض الشعوب والبلدان الى الحصارات الدولية التي يمكن ان تشكل عائقاً جدياً وحقيقياً امام التنمية وبخاصة التنمية البشرية المستديرة والتي تعد انتهاكاً سافراً وصارحاً لحقوق الانسان. (١٥٤)

لقد ادى نظام العقوبات المفروض على العراق والمصعوب بالحظر والحصار الى حرمان المواطن من حقه في الحصول على البضائع والسلع التي يحتاج اليها، بما فيها نوع وكمية الغذاء والدواء ناهيك عن بقية الحقوق، وذلك لان نظام العقوبات الذي يقع على الدولة بافتراض مخالفة حكامها لقواعد القانون الدولي لا ينحصر ضرره على مؤسساتها حسب، بل ينعكس على المواطن العادي، الذي لم يكن مسؤولاً عن تصرفات حكومته.

ويمكن القول ان جميع اشكال العقوبات تؤدي الى ابطال عملية التنمية وممران الانسان من فرص العيش الطبيعي، وبالتالي تشكل هدراً سافراً وصارخاً لا يخص التنمية فحسب بل لكل منظومة خصوصاً الانسان ومقومات استمراره وديمومته ككائن بشري.<sup>(١٥٥)</sup>

أما اهم المعوقات للتنمية Obstacles Of Development على المستوى الداخلي، فهي الفقر والفساد الاداري المحلي والدولي، وغياب الحريات الديمقراطية وتهميش دور المرأة وانخفاض مستوى التعليم والثقافة بما في ذلك استمرار تقشي ظاهرة الأمية ويتجاهل حقوق الاقليات وعدم الاعتراف بحقوقها. وغيرها اضافة الى ما ذكرناه.

يقول الاستاذ محمد فايق الامين العام للمنظمة العربية لحقوق الانسان في خلاصة بحثه عن معوقات التنمية: رغم التقدم الكبير الحاصل الذي أحرزه العالم والمجتمع الدولي في وضع إطار مفاهيمي للتنمية كحق من حقوق الانسان وشمولية مفهوم التنمية، حتى انها أصبحت تعني «تمكين الانسان من الحصول على كافة حقوقه» الا انه للأسف الشديد، لم يواكب هذا التطور في المفهوم تطور مماثل في السياسات الوطنية أو الدولية، فاستثمرت معظم الدول النامية ومنها الدول العربية في إتباع سياسات تنمية تعطي أولوية لاعتبارات النمو الاقتصادي -إن استطاعت- وتضع لاملامات الضغوط السائدة في كل الاحوال، كما استمرت السياسات الدولية في تكريس هيكل علاقات يفضي الى المركزية ويميز بالامساواة.<sup>(١٥٦)</sup>

## القسم السادس

مادة ١٠

## القضاء الدولي وحقوق الإنسان





## ١- استقلال القضاء

تعتبر مهنة القضاء من أنبل المهن وأجلها قدراً وأرفعها مكانة وأكثرها خطورة، لأن القضاة يفصلون في كل ما يمس حياة الناس وأموالهم وأعراضهم من مشكلات ومنازعات تمرض عليهم. لذلك اعتبرت هذه الوظيفة من أشق الوظائف وأصعبها.

يعتبر مبدأ استقلال القضاء من المبادئ المستقرة في الضمير الانساني، وذلك لتحقيق حاجس العدالة، وهو اضافة الى ذلك دليل الحكم الصالح وعلامة من علامات الاستقرار. وفي عالمنا المعاصر يعتبر مبدأ استقلال القضاء احد مظاهر احترام حقوق الانسان والديمقراطية.(١٥٧)

لقد أولت الاديان والاعراف والنظم القانونية المختلفة اهتماماً خاصاً بالقضاء، كونه الملاذ الذي تتوسم به الناس لحماية المواطن وانصاف المظلوم وأخذ الحق من ظالمه، فرداً أو جماعة.(١٥٨)

ان الدور المنوط بالقضاء هو ضمان تطبيق المبادئ التي تحول دون ممارسة الحكومة سلطة غير محددة. وبهذا المعنى تكون سلطة القضاء هي إلزام الحكومة على احترام القانون خصوصاً القوانين التي تصدرها سلطات تشريعية أو برلمانات منتخبة بشكل حر من جانب شعوبها. وهذا هو المعنى الحقيقي لسيادة القانون وكفالة المساواة والحرية والامن للأفراد.(١١١)

لقد تطور المجتمع الدولي كثيراً بخصوص أعمال مبدأ استقلال القضاء. وخلال نصف القرن الماضي برزت مسألة استقلال القضاء ومبدأ سيادة القانون واستقلال مهنة المحاماة كمعيار حقيقي للنظم الديمقراطية واحترام حقوق الانسان، لدرجة أصبح لا يمكن الحديث عن استقلال القضاء أو «السلطة القضائية» دون الحديث عن منظومة حقوق الانسان ومدى مقارنة العدالة في النظام القانوني لاي بلد. فقد أصبح مبدأ استقلال القضاء مسألة محورية واساسية لاي مقارنة لمفهوم العدالة ومدى تحققها، بالارتباط بين السلطات الثلاث : التشريعية (البرلمانات في الغالب) والتنفيذية (الحكومات) والقضائية (المحاكم).

وتعتبر هذه السلطات الثلاث بتوازنها ضماناً للحرية، فالحرية حسب مونتسكيو تنعدم إن لم تكن سلطة القضاء منفصلة عن سلطة التشريع، لأن حرية أبناء الوطن وحياتهم تصبحان تحت رحمتها ما دام القاضي هو المشرع. أما إذا كانت السلطة القضائية متحدة مع السلطة التنفيذية فإن القاضي يكون طاغياً.<sup>(١٦٠)</sup>

إن صدى أفكار التنوير التي انطلقت من أوروبا قد وجدت طريقها الى العالم اجمع، بحيث لا نجد احياناً دستوراً او نظاماً قضائياً لا يؤكد على استقلال القضاء وحصانته وخصوصاً بعد صدور الاعلان العالمي لحقوق الانسان عام ١٩٤٨ وتمزز منظومة حقوق الانسان بصور المهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية عام ١٩٦٦.

وقد اولت المواثيق والصكوك الدولية لحقوق الانسان أهمية خاصة لاستقلال القضاء. وقد جاء في المادة الثامنة من الاعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر عام ١٩٤٨ «لكل شخص حق اللجوء الى المحاكم الوطنية المختصة، لانصافه الفعلي من أية اعمال تنتهك الحقوق الاساسية التي يمنحها اياه الدستور والقانون».

وتناولت المادة العاشرة مبدأ المساواة بالقول «لكل انسان على قدم المساواة التامة مع الآخرين الحق في أن تنظر قضيته محكمة مستقلة ومحايدة، نظراً منصفاً للفصل في حقوقه والتزاماته وفي أية تهمة جزائية توجه اليه».

أما المادة الحادية عشر فقد ذهبت لتأكيد المبدأ القانوني الذي يقول «المتهم بريء حتى تثبت ادانته» وذلك في «محكمة علنية» مع توفير جميع الضمانات اللازمة له للدفاع عن نفسه.

أما العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، فقد تناول في المادة التاسعة حق كل فرد في «الحرية وفي الأمان على شخصه» وعدم جواز «توقيف أحد أو اعتقاله تعسفاً» وعدم جواز «حرمان أحد من حريته إلا لأسباب ينص عليها القانون...» كما أكدت وجوب «إبلاغ أي شخص يتم توقيفه بأسباب هذا التوقيف لدى وقوعه...» وكذلك «بأية تهمة» توجه اليه.

وتناولت المادة التاسعة -الفقرة الثالثة- حق المتهم في «أن يحاكم خلال مهلة معقولة أو أن يفرج عنه» وفي الفقرة الرابعة «حق الرجوع الى محكمة لكي تقصل هذه المحكمة دون إبطاء في قانونية اعتقاله وتأمراً بالافراج عنه اذا كان الاعتقال غير قانوني».

أما المادة الرابعة عشر فقد نصت على ما يلي:

«الناس جميعاً سواء امام القانون. ومن حق كل فرد، لدى الفصل في أية تهمة جزائية توجه اليه أو في حقوقه والتزاماته في أية دعوى مدنية، أن تكون قضيته محل نظر منصف وعلني من قبل محكمة مختصة مستقلة حيادية منشأة تحكم القانون...» (الفقرة الاولى).

واكدت الفقرة الثانية على «حق كل متهم بارتكاب جريمة ان يعتبر بريئاً الى ان تثبت عليه الجرم قانوناً» اما الفقرة الثالثة فقد اكدت على ضمانات المهتم في «... ان يتمتع اثناء النظر في قضيته، وعلى قدم المساواة التامة، بالضمانات الدنيا التالية:

أ- ان يتم اعلامه سرياً وبالتفصيل وفي لغة يفهمها بطبيعة التهمة.

ب- ان يعطى من الوقت ومن التسهيلات ما يكفي لاعداد دفاعه وللاتصال بمحام يختاره بنفسه.

ج- ان يعاكم دون تأخير لا مبرر له.

د- ان يحاكم حضورياً وان يدافع عن نفسه بشخصه او بواسطة محام من اختياره، وان يخطر بحقه في وجود من يدافع عنه اذا لم يكن له من يدافع عنه، وان تزوده المحكمة حكماً، كلما كانت مصلحة العدالة تقتضي ذلك، بمحام يدافع عنه، دون تحميله أجراً على ذلك، اذا كان لا يملك الوسائل الكافية لدفع هذا الاجر.

هـ- ان يناقش شهود الاتهام بنفسه او من قبل غيره، وان يحصل على الموافقة على استدعاء شهود النفي بذات الشروط المطبقة في حالة شهود الاتهام.

و- ان يزود مجاناً بترجمان اذا كان لا يفهم او يتكلم اللغة المستخدمة في المحكمة.

ز- ألا يُكره على الشهادة ضد نفسه او على الاعتراف بذلك.

وتناولت (الفقرة الرابعة) حالة الأحداث، وحددت (الفقرة الخامسة) الحق في اللجوء الى محكمة أعلى لاعادة النظر بقرار الادانة وبالمقوية. اما (الفقرة السادسة) فقد أوجبت تعويض الشخص الذي أنزل به العقاب نتيجة إدانة لخطأ قضائي،،

وشددت (الفقرة السابعة) على مبدأ قانوني يمنع محاكمة الشخص عن جريمة واحدة مرتين بالنص على ما يلي : «لا يجوز تعريض أحد مجدداً للمحاكمة او للعقاب على جريمة سبق أن أدين بها او بُرئ منها بحكم نهائي وفقاً للقانون والالجراءات الجنائية في كل بلد.»<sup>(١٦١)</sup>

وورد في الاعلان العالمي لاستقلال القضاء الصادر عام ١٩٨٣ عن مؤتمر مونتريال (كندا) التأكيد على «حرية القاضي في الفصل في الدعوى دون تحيز او تأثير او الخضوع لاية ضغوط او اغراءات، ويكون القضاة مستقلون تجاه زملائهم وتجاه روسائهم. وتكون السلطة القضائية مستقلة عن السلطتين التشريعية والتنفيذية...»<sup>(١٦٢)</sup>

ودعا الاعلان الى:

- اعادة النظر في الاحكام القضائية التي هي من اختصاص السلطة القضائية وحدها.

- حظر إنشاء المحاكم الاستثنائية.

- لكل شخص حق النقض في احكام المحاكم العادية.
  - تتحصر صلاحيات المحاكم العسكرية في الجرائم التي يقتربها عناصر من القوات المسلحة، مع بقاء الحق دائماً في استئناف قرارات هذه المحاكم امام محاكم استثنائية ضالعة في الشؤون القضائية.
  - لا رقابة ولا سلطان للسلطة التنفيذية عن السلطة القضائية.
  - للقضاء ولاية على جميع المنازعات، ولا يجوز الحد منها.
  - القضاة غير قابلين للعزل ويخضعون في تأديبهم لضوابط صارمة.
  - لا يجوز الضغط على القاضي بسبب عمله.
  - لا يجوز للقضاة الانتماء الى الاحزاب السياسية.
- وقد تم استكمال الاعلان بمجموعة مبادئ اساسية خاصة باستقلال القضاء صدرت عن مؤتمر الامم المتحدة السابع لمنع الجريمة ومعاملة المذنبين المعروف باسم اعلان ميلانو ١٩٨٥، الذي اقرته الجمعية العام للامم المتحدة في ١٣ ديسمبر (كانون الاول) ١٩٨٥ وذلك بتحديد عناصر استقلال القضاء كما يلي.(١٦٣)
- ١- كفاءة الدولة لاستقلال السلطة القضائية. ويتم النص على ذلك دستورياً او قانونياً لكل بلد، ومن واجب السلطات الحكومية وغيرها من المؤسسات احترام ومراعاة استقلال السلطة القضائية.
  - ٢- تفصل السلطة القضائية في المسائل المعروضة عليها دون تحيز وعلى اساس الوقائع ووفقاً للقانون ودون اية تقييدات او تأثيرات غير سليمة او اية اغراءات او ضغوط او تهديدات او تدخلات مباشرة كانت او غير مباشرة من اية جهة او لاي سبب.
  - ٣- للسلطة القضائية الولاية على جميع المسائل ذات الطابع القضائي.
  - ٤- لا يجوز وجود اية تدخلات غير لائقة او لا مبرر لها في الاجراءات القضائية ولا تخضع الاحكام القضائية التي تصدرها المحاكم لاعادة النظر، ولا يخُل هذا المبدأ باعادة النظر القضائية او بقيام السلطات المختصة وفقاً للقانون بتخفيف او تعديل الاحكام التي تصدرها السلطة القضائية.
  - ٥- لا يجوز انتزاع الولاية القضائية التي تتمتع بها المحاكم العادية او الهيئات القضائية بأنشاء هيئات قضائية استثنائية. ومن حق كل فرد ان يحاكم امام المحاكم العادية او الهيئات القضائية القائمة.
- الاستثناءات من هذا الحكم هو حالة الطوارئ العامة والحالات التي تهدد الامة ولكن

للاستثناءات شروطاً تتماشى مع القواعد المعترف بها دولياً.

٦- مع كفالة مبدأ استقلال السلطة القضائية فإن الأمر يتطلب ضمان الاجراءات

القضائية بعدالة واحترام حقوق جميع الاطراف.

٧- من واجب كل دولة عضو ان توفر الموارد الكافية لتمكين السلطة القضائية من اداء مهامها بطريقة سليمة. (١٦٤)

وقد تبنى مؤتمر منع الجريمة الثامن المنعقد في العام ١٩٩٠ مبادئ الامم المتحدة بشأن دور

المحامين وهو ما رحبت به الجمعية العامة للامم المتحدة في كان الاول (ديسمبر) ١٩٩٠. (١٦٥)

ان وجود قواعد سليمة لضمان استقلال القضاء لا يعني تحقيق فكرة هذا الاستقلال، فقد نصت معظم دساتير العالم على موضوع استقلال القضاء، لكن اكثر من ثلثي سكان المعمورة يمانون من نقص فادح وتقف الكثير من عوامل الكبح القانونية والاجتماعية والسياسية والاعلامية الموروثة بوجه تحقيق هذه الفكرة.

ان تحقيق فكرة استقلال القضاء تتطلب تهديد مستلزمات مجتمعات حرّة وافراد قادرين على مراقبة نزاهة وحياد اداء القضاء، ناهيك عن مؤسسات تضمن ذلك.

لعل المقومات التي تحول دون تحقيق استقلال القضاء:

١- سياسياً: تتمرّس الحكومة في مكانها لزمّن طويل وغياب مبدأ تداول السلطة (التفيزية) سلبياً، الأمر الذي يجعل الجهاز القضائي أسير مجموعة حاكمة مزمنة. والأخذ بنظام الحزب الواحد او نظام حزب واحد بثوب تعددي شكلي.

٢- تشريعياً: ظهور فئة من المشرعين والحقوقيين المحترفين الساعين لتوظيف القضاء واحكامه في خدمة المجموعة الحاكمة. مما يؤدي الى النيل من القضاء ويوفر غطاءً شرعياً لانتهاكات استقلاله. وتحديد مهمات السلطة القضائية الاعتيادية لحساب المحاكم والقوانين الاستثنائية.

٣- اجتماعياً: وجود اكثر من مرجعية قانونية في الدولة والمجتمع، بحيث يتم حرمان القضاء من مناصرة قطاعات اجتماعية بسبب اعراف عشائرية او قبلية تؤدي الى تقليص سلطة القضاء. ان ظاهرة التعمد القانوني هي ظاهرة ملحوظة في علم الاجتماع القانوني وبخاصة في المجتمعات التقليدية Traditional Societies وذلك بتجاوز نظام آخر اضافة الى النظام القانوني الرسمي اي نظام غير رسمي Folk Law يطبق على جماعات لحل المنازعات التي تنشأ بينهم، وفي الغالب تقوم على اسس عشائرية او قبلية تحكم علاقاتها مجموعة من الاعراف المستقرة التي يختلط فيها القانون بالاخلاق، بالدين بالمعادات. (١٦٦).

٤- اعلامياً: يؤثر احياناً على سلطة القضاء بحيث يصدر احكامه قبل دفع القضية الى السلطة القضائية وذلك بما يخدم التوجه الحكومي والسلطات الرسمية وهذا المعنى يتعرض القضاء الى ضغوط للتأثير على قراراتهم. وتزداد المسألة خطورة كلما كانت سلطة الاعلام ماضية ولكنها سلبية في كبح جماح السلطة القضائية. وهناك أمثلة كثيرة على ذلك، فقد استطاع الموروث والرأي المسبق والمحنط سلفاً من الدفع ببعض القضايا بما يؤثر على القضاء واستقلاله، حتى ان عدداً من المسؤولين في العراق قد قضوا نحبهم (الضريق اول الركن حسين كامل وأخيه صدام كامل وبعض افراد عوائلهما) تحت اسم «الصولة الجهادية» وقطع العرق الخائن من الشجرة، ضمن (تشريعات عشائرية) حيث غدت الدولة وهي تعفو عنهما «غير مسؤولة» عن مقتلهما، خصوصاً بالاحتكام الى «قانون المشائر»!

وكان صهرا الرئيس العراقي قد انشقا عن الحكم في شهر آب (اغسطس) ١٩٩٥ وعادا الى العراق في شباط (فبراير) ١٩٩٦ بعد صدور عفو عنهما، ولكنهما قُتلا بحكم المرفع العشائري كما بررت السلطات في حينها، وفي ذلك مفارقة حقيقية، فبدلاً من أن تخضع المشيرة لمؤسسة الدولة، خضعت الدولة لمطلق المشيرة.

بودي ان اشير الى موضوع عودة «العشائرية» في العراق، فقد ألغي قانون «دعاوى المشائر» الذي جاء مع الاحتلال والنفوذ البريطاني في العراق، بعد ثورة ١٤ تموز (يوليو) عام ١٩٥٨، لكنه تمت العودة اليه او الى انماط ونماذج مماثلة له ابان الحرب العراقية-الايرائية وما بعدها وبخاصة بعد حرب الخليج الثانية، وذلك بهدف تأمين سياج اجتماعي لحماية الحكم وتشجيع بعض زعماء المشائر أو «صناعة» بعضهم وتقديم تسهيلات كبيرة لهم بالمال والسلاح «لردع» أبناء المشائر الذي يمارضون أو لا يؤيدون سياسات الحكومة.

لقد أولى الاسلام وبخاصة الاول اهتماماً كبيراً بالقضاء واشترط الفقهاء فيمن يتولى منصب القاضي شروطاً عديدة تجمع بين العلم الغزير والمعرفة الواسعة وبين الصفات الاخلاقية، كالتواضع والاستقامة. كما ألزموا القاضي احترام شرف مهنته واصلاح حاله، لانه في نظر الناس يمثل «القدوة»، وقد ورد على لسان الرسول محمد (ص) قوله «من ولي القضاء فقد ذبح بغير سكين». لقد كان القضاء في صدر الاسلام جزءاً من الولاية العامة التي يجب على الخليفة القيام بها. لكنه مع مرور الزمن وبسبب تعقد مهمات الخليفة وانصرافه الى الشؤون السياسية والعسكرية والعامة، أصبح لزاماً ان يقوم بهذه المهنة غيره خصوصاً باتساع رقعة الدولة الاسلامية.

اما الشروط الفقهية والعلمية والاخلاقية التي وضعوها فقد اكدت بعد فهم القرآن الكريم

والسنة والصلاح والنزاهة على عدد من الشروط يمكن أجمالها بما يلي:

- ١- ان يكون القاضي مسلماً.
- ٢- ان يكون القاضي عاقلاً بالغاً سن الرشد.
- ٣- ان يكون القاضي حراً،
- ٤- ان يكون القاضي سليم الحواس.
- ٥- ان يكون القاضي عادلاً.
- ٦- ان يكون القاضي عالماً بالاحكام الشرعية. (١٧٦)

اما بخصوص المرأة او الذكوره. فهناك من أوجب حصر وظيفة القضاء بالذكر، ومنع جواز حق المرأة في تولي وظيفة القضاء (المذهب المالكي والشافعي والحنبلي) مستندين الى الآية الكريمة «الرجال قوامون على النساء..» (١٧٨) ودلالاتها. وكذلك «وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ..» (١٧٩) ويميل الفقه الشيعي الاثنا عشرى ،الى هذا الاتجاه في الغالب الأعم باستثناءات معاصرة ومحدودة، رغم التفسيرات المختلفة لبدأ القوامه والشروط التي تستلزمها (١٨٠). وان القضاء فرع من فروع الامامة العظمى، ولا تجوز امامة المرأة ونيايتها.

اما الرأي الآخر فقد اجاز تولية المرأة القضاء فيما عدا الحدود والقصاص (الاحناف) «المذهب الحنفي» واجازوا قضاء المرأة في كل شئ ما دامت تصلح شهادتها. والقاعدة عندهم هو من تصلح شهادته يصلح ان يكون قاضياً رجلاً أو امرأة.

اما الرأي الثالث فقد اخذ به الطبري وابن حزم وابن القاسم والحسن البصري ومفاده عدم اشتراط الذكوره وجواز تولي المرأة القضاء بصفة عامة ودون تحديد. مستندين بذلك الى ان حق المرأة الافتاء فمن حقه بالقياس اذن تولي القضاء.

وقد ساهمت المرأة في عهد الرسول محمد (ص) في مجالس الفتوى والشورى ولا يوجد نص صريح يمنع المرأة من تولي منصب القاضي، اذ لم يرد ذلك في القرآن الكريم الذي اكد في اكثر من موقع على المساوية للرجال والنساء، كما ورد في الآية الكريمة «وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ، يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ..» (١٨١).

ويذكر ان الرسول محمد (ص) ولى الصحابية سمراء بنت نهيك الاسدي، الحسبة التي تمنى «الامر بالمعروف اذا ظهر تركه والنهي عن المنكر اذا ظهر فعله... والمعروف كل ما اوجب الشارح الاسلامي، فعله، او استحسنته وندب اليه، والمنكر كل ما يخالف احكام الشريعة وهو اعم من المعصية».

كما ولى الخليفة الراشدي الثاني عمر بن الخطاب (رض) الشفاء بنت ابي سليمان على

السوق (وهو فرع من فروع القضاء او يدخل في الحمية) تأكيداً على دور المرأة، وتأكيداً على اهمية وخطورة وظيفة القضاء في الاسلام نقتبس هذا النص الذي يردُّ على لسان الرسول محمد (ص) كجزء اساس من الشريعة الاسلامية فيما يتعلق بعدالة ونزاهة وخطورة مهنة القضاء. يقول رسول الله (ص) «ليأتين علي القاضي يوم القيامة ساعة يتمنى لو أنه لم يحكم بين اثنين في ثمرة قط».

يتناول الباحث والمفكر المجدد د. محمد سيد سعيد بعض الكتابات الارثوذكسية من موضوع المرأة، تلك التي تبتدأ بشكل منهجي بإبراز الكرامة التي منحها الاسلام للمرأة، وهذا لا جدال فيه على مستوى المبادئ العامة، ولكن عند عرض المواقف القانونية الواضحة حول حقوق المرأة فحتى بعض الكتابات الأكثر استتارة، «تحمّل أطروحاتها بشكل متسق تقريباً لحقوق المرأة في المساواة الكاملة». ويخلص محمد سيد سعيد الى القول: ان هذا المجال للخلاف بالذات يشكل الصعوبة الاعظم في مواءمة الشريعة وبخاصة الفهم الارثوذكسي، والنظام المعاصر لحقوق الانسان.

ومن القضايا التي يتناولها على سبيل المثال لا الحصر مبدأ القوامة، الذي هو متجذر في الفقه المتشدد في كل العصور، حتى ان من الصعب على بعض المفكرين الاسلاميين الأكثر استتارة، ان يشككوا بشكل مفتوح في مواءمته والعصور الحديثة. (١٧٢)

## ٢- المحكمة الجنائية الدولية

تعتبر محكمة نورنمبرغ التي تأسست لمحاكمة مجرمي الحرب النازيين اول مشروع لمحكمة دولية جنائية ترى النور، فحتى ذلك الحين كان هناك بضعة اقتراحات او مشاريع لانشاء محكمة جنائية دولية. (١٧٣)

وبعد الحرب العالمية الاولى وانعقاد مؤتمر فرساي للسلام ١٩١٩ حوكم بعض الاشخاص (عدد قليل) في المحاكم الوطنية بتهم قيل انها اعتبرت من جرائم الحرب أو الجرائم ضد الانسانية. وتجنب الحلفاء انشاء محكمة دولية لهذا الغرض كما لم ينجح مؤتمر فرساي في تبني الفكرة. وحددت معاهدة فرساي (المادة ٢٢٧) المسؤولية الجنائية للقيصر الالماني، بينما ذهبت المادتان (٢٢٨ و٢٢٩) الى تحديد المسؤولية الفردية عن الذين ارتكبوا جرائم حرب من الالمان.

ورفضت عصبة الامم اقتراح بارون دي كامب بانشاء محكمة جنائية دولية، وكان التبرير ان المشروع سابق لاوانه، ورفضت مشاريع اخرى، قبل قيام الامم المتحدة. وقد استجابت المانيا



(المهزومة) الى طلب «الحلفاء» للمباشرة بمحاكمة المتهمين بإرتكاب جرائم بموجب قوانينها الوطنية وتقدم الحلفاء بقائمة تضم ٤٥ اسماً من بين ٨٩٥ متهماً بالقائمة التي اعدتها اللجنة التي تأسست عام ١٩١٩ وذلك بعد توقيع الهدنة بين المانيا والحلفاء في ١١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٩. وبدأت محاكمات ليبزيك في ٢٣ آيار (مايو) ١٩٢١.

ولكن بحلول العام ١٩٢٣ ابايت بالفشل محاولات تطبيق العدالة ومعاقبة المرتكبين بجرائم حرب وجرائم اباداة وجرائم ضد الانسانية بسبب هيمنة التعامل السياسي على العامل الحقوقي والانساني والاكاديمي<sup>(١٧٤)</sup> فالقيصر الذي هرب الى هولندا طلب اللجوء السياسي في حين اعتبرت فرنسا ان ما قام به جريمة دولية تستحق الجزاء.

وحتى ميثاق الامم المتحدة لم يتضمن فكرة انشاء محكمة دولية جنائية، وحددت مهمة محكمة العدل الدولية بالفصل في النزاعات، فضلاً عن تقديم مشورة او فتوى بصدد عدد من القضايا المختلف عليها او تفسير لبعض النصوص والمعاهدات.

ولكن بفعل ضغط الرأي العام ونظراً لفضاعات الحرب والجرائم بحق الانسانية وجرائم الابداء الجماعية ناهيك عن جرائم الحرب ذاتها، فقد وضع نظام خاص لمحاكمة مجرمي الحرب والمتهمين بإرتكاب تلك الجرائم وهو ما دعا لتشكيل محكمة نورنمبرغ وطوكيو، خصوصاً بعد تشكيل لجنة الامم المتحدة لجرائم الحرب عام ١٩٤٣ (UNWCC) من ١٧ دولة.

وكانت الحكومات تتذرع برفضها فكرة محكمة جنائية دولية بمتطلبات السيادة وعدم التدخل والتعامل بحساسيات بالغة ازاء بعض المظاهر التي «تمس» شؤونها القضائية حتى تم بفعل طائفة من التطورات القانونية والسياسية، اضافة الى دور مؤسسات المجتمع المدني وبعد سلسلة مجازر في البوسنة والهرسك ورواندا تشكيل محكمتين خاصتين بهما، ومضاعفة الجهود لتسريع وتعميم فكرة محكمة دولية.

في الفترة بين العام ١٩١٩ وانعقاد مؤتمر فرساي والعام ١٩٩٤ وانشاء المحكمة الخاصة في رواندا انشئت ٥ لجان تحقيق دولية خاصة واربع محاكم جنائية دولية خاصة وانعقدت ٢ محاكمات وطنية مفروضة دولياً عقب الحربين العالميتين الاولى والثانية. ولم تكن تلك التحقيقات والمحاكم والمحاكمات ترتقي الى مهمة تحقيق العدالة المنشودة، وإنما كانت تتعقد إستجابة لتطبيب خواطر الرأي العام وترضية له خصوصاً للاحداث المأسوية التي كانت تهزّ من الاعماق وللالتهلاكات والجرائم التي كانت ترتكب ضده.

لقد اُفُلحت ضغوط الرأي العام والمجتمع الدولي في السابق من إنشاء هيئات تحقيق ومحاكم دولية خاصة لبعض النزاعات الدولية طلباً للعدالة. اما النزاعات والحروب الاهلية

والمحلية، فعلى رغم بشاعتها، فإنها لم تجذب سوى القليل من اهتمام القوى العظمى التي كانت ملزمة بإنشاء مثل هذه الهيئات.<sup>(١٧٥)</sup>

وتعتبر محكمة رواندا أول محكمة إختصت بالنظر في جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب التي ارتكبت في نزاع مسلح غير دولي، إلا أنها لم تحقق النجاح المنتظر إلا بحدود ضيقة.

ويمكن هنا تعداد لجان التحقيق الدولية لاعطاء صورة عن تطور نظام المحكمة الجنائية الدولية.

١- لجنة تحديد مسؤوليات مبتدئي الحرب وتنفيذ العقوبات (المعروفة باسم لجنة ١٩١٩).

٢- لجنة الأمم المتحدة لجرائم الحرب (١٩٤٣)

٣- لجنة الشرق الأقصى (١٩٤٦)

٤- لجنة الخبراء المعنية بيوغسلافيا (١٩٩٢)، (١٧٦)

٥- لجنة الخبراء المستقلة بخصوص رواندا (١٩٩٤)، (١٧٧)

ويمكن إضافة «لجنة الحقيقة» المشكلة بين حكومة السلفادور وجبهة فارابونديو مارتى (جبهة التحرير الوطني السلفادورية) إلى لجان التحقيق، فهي أول لجنة تشكلت بين حكومة ومعارضة بناء على اتفاقية خاصة لانتهاء النزاع الداخلي والحرب الأهلية. ولكن الأمين العام السابق للأمم المتحدة الدكتور بطرس غالي هو الذي حدد الأعضاء الثلاثة لهذه اللجنة مما يمكن اعتباره أقرب إلى لجان التحقيق الدولية الخاصة.

أما المحاكم الدولية الخاصة التي تشكلت منذ العام ١٩١٩ فهي:

١- المحكمة العسكرية الدولية لمحاكمة مجرمي الحرب على الساحة الأوروبية (١٩٤٥).

٢- المحكمة العسكرية الدولية لمحاكمة مجرمي الحرب في الشرق الأقصى (١٩٤٦).

٣- المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة (١٩٩٣).

٤- المحكمة الجنائية الدولية لرواندا (١٩٩٤).

أما المحاكمات الدولية التي انعقدت في الفترة المذكورة فهي:

١- محاكمات لايبزك (٢١-١٩٢٣) وقد تمت بناء على طلب دول الحلفاء عند هزيمة المانيا واستناداً إلى معاهدة فرساي ١٩١٩.

٢- محاكمات مجرمي الحرب في أوروبا من جانب الحلفاء (الدول الأربع الكبرى) ٤٦-١٩٥٥ بموجب قانون مجلس الرقابة رقم ١٠ Control Council Law.

٣- المحاكمات العسكرية لمجرمي الحرب في الشرق الأقصى التي أجرتها دول الحلفاء

بناء على توجيهات لجنة الشرق الأقصى ٤٦-١٩٥١، (١٧٨)

وهنا لا بد من الاشارة بالدور الذي لعبه منتدى المنظمات غير الحكومية بما فيها منظمات عربية في إنضاج ظروف قبول فكرة المحكمة، حيث تحولت تلك الفكرة الى واقع مع نهاية العقد الاخير من القرن الماضي، ففي روما ١٥ يونيو (حزيران) ١٧ تموز (يوليو) عام ١٩٩٨ تم اصدار قرار يدعو الى انشاء «المحكمة الجنائية الدولية» International Criminal Court ومنذ ذلك التاريخ عرفت المحكمة باسم «معاهدة روما» بعد سنوات من الاجتماعات التحضيرية حيث تمخض المؤتمر الدبلوماسي «The UN Diplomatic Conference»، في ١٧ تموز (يوليو) ١٩٩٨ عن انشاء «المحكمة الجنائية الدولية» لتصبح أمراً واقعاً بعد ان كانت حلماً بعيد المنال. ويبقى البحث عن العدالة واعتماد السبل الكفيلة للوصول اليها هو الهاجس الاساسي للانسانية ولوضع حد للجرائم التي ترتكب ضدها، شارك في المؤتمر ١٦٠ دولة وحضرته ٢١ منظمة دولية و٢٣٨ منظمة غير حكومية بصفة مراقبين. وقد صوّت لصالح انشاء المحكمة الجنائية الدولية ١٢٠ دولة. في حين امتنعت عن التصويت ٢١ دولة وعارضته ٧ دول بينها الولايات المتحدة واسرائيل.

وقد بررت الولايات المتحدة خشيتها في انشاء المحكمة خوفاً من ان تصبح المحكمة «أداة سياسية» ضد تصرفات جنودها الموجودين في مناطق كثيرة من العالم حسب ما ذهب اليه مندوبها وهي بذلك تتحسس الخطر على مصالحها الاستراتيجية سلفاً. (١٧٩)

اما مندوب اسرائيل فقد برر رفض حكومته لانشاء المحكمة بانه لا يمكنها القبول بان يُنظر الى الاستيطان في المناطق المحتلة على ان من كبريات الجرائم الدولية التي يقع اختصاصها ضمن اختصاصات «المحكمة الجنائية الدولية» الامر الذي يعني انها دولة خارج نطاق الشرعية الدولية وبالضد من قواعد القانون الدولي، خصوصاً وان سياساتها العنصرية والاستيطانية والاجالئية تشكل جريمة ضد الانسانية. وقد وقفت المجموعة العربية في الاجتماعات التحضيرية في روما موقفاً موحداً ومتشدداً ازاء ترحيل السكان وازاء موضوع الاستيطان.

وبخصوص تعريف جرائم الحرب فقد ورد نص صريح يقول: ان الاستيطان في الاراضي المحتلة من قبل دولة الاحتلال يمدّ تغييراً ديموغرافياً في طبيعة الاراضي المحتلة ومن ثم يعتبر جريمة حرب في مفهوم اتفاقية جنيف الرابعة.

فاسرائيل تسعى لتحويل الشعب العربي الفلسطيني الى «أقلية عديدة وسياسية» وتؤسس لنظريات تقوم على الاستعلاء العنصري والتفرد» وادعاء الافضليات «والحقوق الالهية والتاريخية» مشيدة نوعاً جديداً من انواع الابرتايد «الفصل العنصري» يتفوق على نظام جنوب

أفريقيا العنصري أيام سيادة الاقلية البيضاء<sup>(١٨٠)</sup> وأما فرنسا التي أبدت قيام المحكمة الجنائية الدولية، فإنها تحفظت على المادة ١٢٤ وذلك بضغط من العسكريين لكي يتم الاضطلاع من مثول العسكريين الفرنسيين أمام القضاء الدولي قبل مرور ٧ سنوات على الشروع بعمل المحكمة<sup>(١٨١)</sup>.

تقوم المحكمة الجنائية الدولية على خمسة مبادئ:

**المبدأ الأول:** أنها نظام قضائي دولي نشأ بإرادة الدول الأطراف الموقعة والمنشئة للمحكمة.

**المبدأ الثاني:** أن اختصاص المحكمة سيكون اختصاصاً مستقبلياً فقط وليس في وارد أعماله بالترجي.

**المبدأ الثالث:** أن اختصاص المحكمة «الدولي» سيكون مكملاً للاختصاص القضائي «الوطني»، أي أن الأولوية للاختصاص الوطني ولكن المحكمة بإمكانها ممارسة اختصاصاتها في حالتين، الأولى عند انهيار النظام القضائي والثانية عند رفضه أو فشله من القيام بالتزاماته القانونية بالتحقيق ومحاكمة الأشخاص المتهمين بارتكاب جرائم.

**المبدأ الرابع:** اقتصر اختصاص المحكمة على ثلاث جرائم هي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجرائم إبادة الجنس البشري.

**المبدأ الخامس:** المسؤولية المعاقب عليها هي المسؤولية الفردية<sup>(١٨٢)</sup>.

أما اختصاص المحكمة فقد اقتصر على جرائم الإبادة (إبادة الجنس البشري) والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب التي حدتها المادة الخامسة من معاهدة روما.

ولئن ظل اختصاص المحكمة يشوبه الكثير من النقص تبعاً للصراع الأساسي بين الدول التي انقسمت إلى فريقين رئيسيين، الأول أراد للمحكمة صلاحيات واسعة ودرجة عالية من الاستقلالية، والثاني أراد تقليص صلاحياتها بحيث تكون خاضعة للدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن ومبدأ أسبقية الدول على الأفراد، إلا أنها رغم كل شيء كانت ثمرة التطور في ميدان حقوق الإنسان.

وبهذا القدر يمكن القول أن قرار إنشاء المحكمة هو قرار تاريخي باتجاه إعلاء النزعة الإنسانية الهادفة إلى تعزيز العدالة بعيداً عن حواجز سيادة الدولة وعدم التدخل. وبهذا المعنى فإن المحكمة هي مؤسسة دولية دائمة وقائمة على معاهدة ملزمة للدول الأعضاء وهي امتداد للاختصاص الوطني وذلك بعد التصديق عليها بالطرق الدستورية المعروفة.

جدير بالذكر الإشارة إلى أنه تم لغاية آيار (مايو) ٢٠٠١ توقيع ١٢٩ دولة على معاهدة روما، وصادق عليها ٢٢ دولة كان آخرها دولة كرواتيا. وستدخل المعاهدة حيز التنفيذ بعد مصادقة

٦٠ دولة عليها. وقد وقعت الولايات المتحدة واسرائيل في الساعات الاخيرة من اخلاق باب التوقيع ٢٠٠٠/١٢/٣١ وظلت بعض البلدان العربية خارج دائرة التوقيع.

ولعل الدلالات التي يمكن استخلاصها من قرار انشاء المحكمة الجنائية الدولية، هو التطور الكبير في القانون الدولي الجنائي والانساني، واعتراف المجتمع الدولي بضرورة تطبيق القواعد القانونية الدولية الجنائية، بخصوص الجرائم التي يرتكبها الافراد. والدلالة الثانية هو الاختصاص الدولي للمحكمة (الولاية القضائية الدولية) الذي تضمنه معاهدة روما، وذلك ضمن آليات دولية جديدة في ظروف غياب بوليس دولي يأتي بالمتهمين بارتكاب جرائم للمثول امام القضاء. ويتطلب ذلك ثقافة حقوقية واسعة وتوازن في المصالح الدولية واستجابة لضرورات العدل والتطور الدولي.

اما الدول العربية التي لم توقع على معاهدة روما فهي تسع دول (بإضافة فلسطين) وهي: تونس، المملكة العربية السعودية، قطر، الجماهيرية الليبية، لبنان، موريتانيا، الصومال والعراق<sup>(٢٣٨)</sup>، بينما وقعت الجزائر في ٢٠٠٠/١٢/٢٨ والبحرين ٢٠٠٠/١٢/١١ وجزر القمر ٢٠٠٠/٩/٢٢ وجيبوتي ٢٠٠٠/١٠/٦ ومصر في ١٩٩٨/١١/٢٦ والاردن في ١٩٩٨/١٠/٧ والكويت في ٢٠٠٠/٩/٨ والمغرب في ٢٠٠٠/٩/٨ وعمان في ٢٠٠٠/١٢/٢٠ والسودان في ٢٠٠٠/٩/٨ وسورية في ٢٠٠٠/١١/٢٩ ودولة الامارات في ٢٠٠٠/١١/٢٩ واليمن في ٢٠٠٠/١٢/٢٨.

جدير بالذكر ان الخبير الدولي المصري الدكتور محمود شريف البسيوني كان قد لعب دوراً كبيراً في إعداد نظام المحكمة وقد انتخب رئيساً للجنة الصياغة، في حين انتخب وزير العدل الايطالي السابق جيوفاني كونسو رئيساً للمؤتمر وفيليب كيرش مدير الدائرة القانونية في وزارة الخارجية الكندية رئيساً للجنة الجامعة. وقام الامين العام للامم المتحدة ورئيس جمهورية ايطاليا بافتتاح المؤتمر<sup>(١٨٢)</sup>.

وتتشكل المحكمة من ١٧ قاضياً يتم انتخابهم بواسطة مجلس الدول الاطراف من بين القضاة الذين ترشحهم الدول الاعضاء بالمحكمة، ممن يتمتعون بخبرة لا تقل عن ١٥ سنة ومن اعلى السلم القضائي ويتم الانتخاب بالقرعة، وتكون المحاكمة حضورياً وللمتهم حق الاستئناف<sup>(١٨٤)</sup>.

### ٣- إنجاز تاريخي

والكتاب مائل للطبع، دخلت معاهدة روما حول المحكمة الجنائية الدولية حيّز النفاذ في أبريل (نيسان) ٢٠٠٢، لذا فقد ارتأى الباحث إضافة هذا الجزء، استكمالاً للبحث. في تموز (يوليو) القادم سيبدأ العمل بنظام المحكمة الجنائية الدولية، بعد مصادقة ٦٠ دولة، مثلما جرى إعلان ذلك في نيويورك في مقر الأمم المتحدة، والمحكمة التي تأسست في روما في العام ١٩٩٨، ستتخذ من لاهاي مقراً لها.

ليس عبثاً أن تصف السيدة ماري روبنسون المفوضة العليا لحقوق الإنسان إنشاء نظام المحكمة الجنائية الدولية بعد تصديق ٦٠ دولة عليه بأنه "حدث تاريخي" وهو ما دعا إليه السيد كوفي أنان الأمين العام للأمم المتحدة الذي قال عنها أنها "خطوة عملاقة نحو تحقيق شمولية القانون والسياسة".

ومع أن العديد من الدول الكبرى بما فيها بعض أعضاء مجلس الأمن الدولي الدائمين، عارضوا إنشاء نظام المحكمة الجنائية الدولية أو تحفظوا عليه أو لم يصادقوا حين وقعوا إلا أن إنشاء المحكمة ودخولها حيّز التنفيذ رغم الممارضات الشديدة، يعتبر بحسب ذاته أحد التطورات المهمة في بداية هذا القرن وإحدى تحدياته الكبرى.

لقد سمعت الولايات المتحدة إلى معارضة تأسيس محكمة دولية جنائية دائمة، إلا أنها فشلت في إثني المجتمع الدولي على المضي في هذا الطريق. فاضطرت إلى التوقيع في اللحظات الأخيرة قبيل إغلاق باب التوقيع في يوم ٣١/١٢/٢٠٠٠ لكنها بعد ذلك امتنعت عن التصديق، وأعلنت أن من غير المطروح أن، يتم صرف "دولار واحد" من موازنة الأمم المتحدة لتمويل المحكمة. وقد عبر السفير الأمريكي لشئون جرائم الحرب السيد ريتشارد بروسبر في شباط (فبراير) الماضي عن معارضته الشديدة تلك أمام لجنة من الكونجرس وذلك حين قال "إن الولايات المتحدة لا يمكنها أن تدعم محكمة لا تملك الضمانات الضرورية لمنع تسييس العدالة". وتعتقد واشنطن أن من الأفضل في كل الحالات الاعتماد على الهيئات القضائية الوطنية لمحكمة جرائم الحرب ومساعدتها إن اقتضت الضرورة للقيام بمهامها، وإن لم يتسن ذلك فمحكمة مثل محاكمات يوغوسلافيا ورواندا تصبح ممكنة وولايتها محددة وزمنها مرتبط بحدث محدد ويقرر محدد.

وبعد دخول معاهدة روما حيّز التنفيذ في نيسان (أبريل) ٢٠٠٢ أقدمت الولايات المتحدة على الانسحاب منها بعد أن كانت قد وقعت عليه في رد فعل غير مبرر وهو يعكس فشل سياسة الولايات المتحدة بخصوص عرقلة إتمام المعاهدة ودخولها حيّز التنفيذ.

وكذلك بعد أن ساهمت في إضعاف نظامها الأساسي من خلال الكثير من الضغوط التي مارستها.

ورغم الاعتقاد الذي ساد لدى بعض الأوساط الدبلوماسية باحتمال تغيير أمريكا موقفها إثر حملتها ضد "الإرهاب الدولي" بعد أحداث أيلول (سبتمبر) الإجرامية في العام الماضي، خصوصا وأن الولايات المتحدة تمكزت على مسألة محاكمة المتهمين بارتكاب جرائم الإرهاب الدولي، إلا أن مثل هذا الاعتقاد لم يكن صائبا وبدد الانتظار بشأنه عدم تصديق الولايات المتحدة على المعاهدة وتصريح بروسبر الذي قال: "إن تلك الأحداث (المقصود بها الأعمال الإرهابية التي راح ضحيتها آلاف شخص في الولايات المتحدة) لم تغير وجهة نظرنا". ومن ثم إعلان انسحابها في خطوة وصفت بأنها رد فعل سلبي صارخ لا يليق بدولة عظمى مثل الولايات المتحدة.

ورغم مرور أربعة أعوام على إنشاء نظام المحكمة، فإن روسيا هي الأخرى لم تصدق عليها، في حين أن الصين لم توقع عليها أصلا. ويمود ذلك إلى انتهاكات روسيا في الشيشان وانتهاكات الصين في التبت، ناهيك عن سجل حقوق الإنسان الذي ظل لسنوات طويلة مصدر قلق شديد ومشروع على المستوى الدولي". لأن المحكمة ستكون أداة فعالة في مكافحة الإفلات من الجرائم وهو ما رحب به الرئيس الفرنسي جاك شيراك أيضا.

ولعل الملفت للنظر أن إسرائيل هي من الدول التي عارضت إنشاء المحكمة، ولكنها اضطرت هي الأخرى للتوقيع عليها عشية إغلاق باب التوقيع ولم تصادق عليها، خصوصا في ظل الدعوات الدولية التي تصاعدت لمحاكمة شارون واعتباره مجرم حرب، ليس لأعمال ارتكبت في الماضي بما فيها صبرا وشاتيلا، بل نظرا للجرائم المستمرة بحق السكان المدنيين المزل في جنين ونابلس ورام الله والخليل والعديد من المناطق الفلسطينية المحتلة، بما فيها محاصرة الرئيس ياسر عرفات وعدد من المقاومين الفلسطينيين في كنيسة المهد، فضلا عن تدمير البنية التحتية وهدم المنازل والقول العشوائي وبالعنف من اتفاقيات جنيف عام ١٩٤٩ وبخاضة الاتفاقية الرابعة وملحقها البروتوكول الأول لعام ١٩٧٧ حول "حماية ضحايا المنازعات الدولية المسلحة".

وإذا كان موقف إسرائيل مفهوما فلماذا لم تصدق أي من الدول العربية باستثناء الأردن على نظام المحكمة الجنائية الدولية إذ ما تزال ٨ دول عربية خارج نظام التوقيع؟ أليس في الأمر ثمة غرابة وربما التباس وعدم قدرة على تفهم طبيعة الصراع الدولي وبالتالي إيجاد مواقف متوازنة، منسجمة مع التطور الدولي من جهة ومن جهة أخرى حماية مصالح دولنا

وشعوبنا، والاستعداد للتعاطي مع المتغيرات والمستجدات وتوظيفها بشكل مناسب خدمة للمصالح العربية والإسلامية العليا.

وبهذه المناسبة لابد من الإشارة إلى فوائد التوقيع على المعاهدات الدولية قبل إغلاق باب التوقيع وأهمية التصديق عليها بما يوفره من امتيازات للدول السباقة لذلك.

لقد حددت المادة ١٢٥ من النظام الأساسي للمحكمة (الفقرة الأولى) غلق باب التوقيع في ٢١ كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٠، وطبقا لذلك فإن الدول الموقعة على المعاهدة ستكون مشاركتها في جمعية الدول الأعضاء منذ بداية نشأتها، مما سيعطيها الفرصة للمشاركة في اتخاذ القرار وهي تسيير عمل المحكمة الناشئة خصوصا وأن الجلسات الأولى لجمعية الدول الأعضاء ستشهد مناقشة قواعد الإجراءات والإثباتات الخاصة بالمحكمة وأركان الجرائم المختلفة الداخلة في نطاق اختصاصاتها وتعريف لهذه الجرائم.

إذا كانت هذه ميزة الدول الموقعة فإن ميزة الت صديق ستبدأ مباشرة عند بدء وظيفة المحكمة بمصادقة ٦٠ دولة أو التي ستصدق لاحقا. وفي الجلسات الأولى ستتخذ العديد من القرارات مثل انتخاب القضاة وممثلي الادعاء وتحديد الميزانية وغيرها من الإجراءات، ولذلك فإن عدم مصادقة الدول العربية سيحرمها من هذا الامتياز وهو الامر الذي يمكن تجاوزه بتصديق الدول الموقعة على الاتفاقية لتأخذ مكانها سريعا في جمعية الدول الأعضاء (الأطراف) في المعاهدة<sup>(١٨٥)</sup> ولا شك أن غياب إسرائيل وكذلك الولايات المتحدة حليفاتها الأساسية، يمكن أن يساعد في اتخاذ قرارات لصالح الحق العربي، وربما لاحقا توجيه لائحة اتهام لمحكمة شارون والقيادة الإسرائيلية على ما ارتكبته من جرائم ضد الشعب العربي الفلسطيني حاليا، وبخاصة بعد نفاذ أحكام هذه الاتفاقية وبما توفره آليات عمل المحكمة.

إن إعادة قراءة نظام روما الأساسي من جانب الدبلوماسية العربية وبخاصة الخبراء والمختصين والحقوقيين ومنظمات المجتمع المدني وهيئات حقوق الإنسان مسألة في غاية الأهمية وفي صلب مسؤولياتها إزاء الموقف من العدالة الدولية الشاملة. فالمحكمة الجنائية الدولية التي اعتمدت في ١٧ تموز (يوليو) ١٩٩٨ تتكون من ديباجة و١٢٨ مادة أكدت المبادئ العامة لميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي المعاصر وقلق المجتمع الدولي إزاء الجرائم الخطيرة المرتكبة بحق الإنسانية وضمان الاحترام الدائم للعدالة وتناولت أهداف إنشاء المحكمة وعلاقتها بالأمم المتحدة ومقرها ومركزها القانوني والجرائم التي من اختصاصها وأركانها واختصاصاتها وقراراتها ومبادئ قانونية عامة في القانون الجنائي والمسئولية الفردية وعدم سقوط الجرائم بالتقادم وأجهزة المحكمة والموظفون واللوائح القانونية وغيرها.



إن ذلك يؤكد أننا أمام تطور دولي مستقبلي مهم وجدير بأن تأخذ البلدان العربية والإسلامية مكانها فيه وأن تقوم بمراجعة المواقف والنصوص والتحفظات إزاء نظام المحكمة وما ولده من القبا اسات وتخوفات فيما يتعلق بقضية السيادة وولاية المحكمة وغيرها، مما قد ينسحب على بعض الانتهاكات أو الخروقات السافرة لحقوق الإنسان ، تلك التي لا بد من وقفها وإعمال احترام حقوق الإنسان ، بما يساعد البلدان العربية والإسلامية من أخذ مكانها في الساحة الدولية والحقا بركب الحضارة والتقدم والتنمية المستدامة البشرية والاجتماعية وبالتالي يسقط بعض الحجج التي يتم التكمز عليها للتدخل بالشئون الداخلية ومحاولات فرض الاستتباع.

إن اتخاذ البلدان العربية والإسلامية مواقف موضوعية إزاء التصديق والانضمام السريع إلى المحكمة يساعدها في المساهمة في تقديم آرائها واجتهاداتها بخصوص وجهة المحكمة اللاحقة بما يعني قيامها بإملاء دورها الحالي والمستقبلي، وعدم التغيب عن مرجعية دولية بهذه الأهمية التاريخية، وفي ذلك أحد عبر ودروس التاريخ إذا أردنا الاستفادة منها .



## المصادر والهامش

- (١١) شكري، محمد عزيز، - دراسات في القانون الدولي الانساني، مصدر سابق ص ١٦ .
- (١٢) أبو هيف، علي صادق (الدكتور) - القانون الدولي العام، الاسكندرية، ١٩٧٤، ص ٧٨٢ .
- (١٣) تميل الأمم المتحدة إلى استخدام تسمية قانون الحرب بـ قانون المنظمات، نظراً لتحريم مبدأ الحق في الحرب الذي كان يقره القانون الدولي التقليدي.
- (١٤) انظر كل من
- Kunz, The changing law of nations American Journal of International Law, vol.51, 1957, p.76.
- Brierly, The Law of nations an Introduction of peace. OXFORD, 1936, P.1.
- (١٥) يمكن القول أن القانون الدولي هو مجموعة القواعد القانونية التي تمثل معيار سلوك للدول ترى نفسها ملزمة في علاقاتها مع بعضها والتي تضمن قواعد القانون المتعلقة بالمنظمات الدولية والكيانات غير الحكومية والأفراد .
- (١٦) انظر سرنسكا ' Srnaska ، ميلنا - المدخل إلى القانون الدولي العام، جزيان، براغ، ١٩٦٨، ص ٢٠ (باللغة الجيكية) وكان الفقه القانوني الاشتراكي يعتبر القانون الدولي يمثل مرحلة انتقالية ويمر بالحد الأدنى من مصالح الشعوب وأن الحماية التاريخية لا بد أن تسود لتأكيد النزعة الاشتراكية للقانون الدولي.
- (١٧) ميثاق هيئة الأمم المتحدة والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، القاهرة، ١٩٧٠، الطبعة العربية.
- (١٨) حول أشخاص القانون الدولي انظر :
- بوتونجي Potonji ، ميروسلاف، القانون الدولي العام براغ، ١٩٧٣ (باللغة الجيكية).
- شير، حكمت (الدكتور) القانون الدولي العام في الفقهين الرأسمالي والاشتراكي، مطبعة دارالسلام، بغداد، ١٩٧٥.
- (١٩) شكري، محمد عزيز، مصدر سابق ، ص ٢٤-٢٥ .
- (٢٠) بكتيه، مصدر سابق، ص ٣٤ وما بعدها .

- (١) انظر شهاب، مفيد (الدكتور)- دراسات في القانون الدولي الانساني، دار المستقبل العربي، القاهرة، ط١، ٢٠٠٠، المقدمة ص ٩ .
- (٢) شكري، محمد عزيز (الدكتور)- ورقة مقدمة إلى المؤتمر الاقليمي العربي المنعقد في القاهرة بين ١٤-١٦ تشرين الثاني، قارن كذلك البسيوني، محمود الشريف المحكمة الجنائية الدولية بين التحفظ والتأييد، مجلة الانساني، مصدر سابق.
- (نوفمبر) ١٩٩٩ بمناسبة الاحتفال باليوبيل الفضي لاتفاقيات جنيف ١٩٤٩-١٩٩٩، المصدر السابق، ص ١١
- (٣) انظر، لينين، فبراير-المختارات، ١٠ مجلدات، المجلد رقم ٦، دار التقدم، موسكو، ١٩٧٧، ص ١٥٩-١٦٠ .
- (٤) شكري، محمد عزيز- مصدر سابق ، ص ١٢
- (٥)
- Starke, J.G. Introduction to International Law, London, 1977 pp585-586
- (٦) بكتيه، جان، من-القانون الدولي الانساني، تطوره ومبادئه، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الاقليمي العربي، القاهرة، كتاب دراسات في القانون الدولي، مصدر سابق ص ٣٢ .
- (٧) قارن بسيوني، محمود شريف، والدقاق محمد السيد وزير عبدالمعظم-حقوق الانسان (دراسات حول الوثائق العالمية والاقليمية). النص ورد في بحث خاص للدكتور زيدان مريوط بعنوان «مدخل إلى القانون الدولي الانساني» بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٨٩ .
- (٨) قارن : شعبان، عبدالحسين - الاسلام وحقوق الانسان، مؤسسة حقوق الانسان والحق الانساني، بيروت ط١، ٢٠٠١، ص ١٥١-١٦٢
- (٩) انظر: كتابنا - المدينة المفتوحة- مقاربات حقوقية حول القدس والتبصرة، تحت العلم، ٢٠٠١، الفصل الاول (قيد الطبع)
- (١٠) انظر : شكري، محمد عزيز، مصدر سابق.

المزين، محمد - نحو محكمة دولية لمحكمة مجرمي الحرب الاسرائيليين، مجلة شؤون عربية، العدد (٢١)، ايلول (سبتمبر) ١٩٨٣.

(٣١) قارن: شعبان، عبدالحسين، سيناريو اولي محكمة القدس الدولية الجبل، شرق بريس، نيقوسيا، ١٩٨٧، ص ٤٤-٤٥.

(٣٢) شعبان، عبدالحسين - الحرب العراقية - الايرانية تدخل عامها الرابع، مجلة الحرية، العدد ٨٣/٢٥ - ١٩٨٣-١٠، لاحظ حقوق وواجبات الاسرى في القانون الدولي وفي ضوء الشريعة الاسلامية، كذلك ملف خاص عن الاسرى، مجلة الحرية (الفلسطينية) ١٩٨٤. وكتابتنا: النزاع العراقي - الايراني، منشورات الطريق الجديد، بيروت، ١٩٨١.

(٣٣) فرويد، عز الدين (الدكتور) - راجع المناقشات الفقيه بين الشراح حول توفر هذه الشروط والفرق بين افعال التجسس والتخريب والصوصيفوقد تطور الامر فهما بعد وفضله البروتوكولان الملحقان باتفاقيات جنيف (١٩٧٧)

- الاحتلال الاسرائيلي والمقاومة الفلسطينية في ضوء القانون الدولي، م.ت.ف. بيروت، ١٩٦٩، ص ١٢٣-١٢٨، ص ١٤٠.

(٣٤) انظر نصوص اتفاقيات جنيف الاربعة (١٩٤٩/٨/١٢) لدى بوتوجني Potocny م - القانون الدولي في الوثائق، مصدر سابق، ج ٢.

(٣٥) قارن: شعبان، عبدالحسين - القضايا الجديدة في الصراع العربي - الاسرائيلي، دار الكتبي، بيروت، ١٩٨٧، ص ٣٥-٣٦، الفقرة الخاصة بتطور ومصادر مسألة الحرب في القانون الدولي.

(٣٦) انظر شعبان، عبدالحسين، سيناريو اولي محكمة القدس الدولية الملبس، دار شرق بريس، نيقوسيا، ١٩٨٧.

(٣٧) انظر شكري، محمد عزيز، مصدر سابق، ص ٢٤-٢٥.

(٣٨) التحقيق في مجال حقوق الانسان ومبادئ حقوق الانسان، الامم المتحدة نيويورك، ١٩٩٩، ص ٤ وما بعدها.

(٣٩) الحاج يوسف كمال، (الدكتور) - تلو ولا يملى عليها: حقوق الانسان، اصدار مؤسسة رينه مؤوض، لبنان ومؤسسة فريدريش نومان، هذا، بيروت، ١٩٩٩، ص ٢٤.

(٤٠) حتى اللحظة الاخيرة ظل الوفد السوفيتي متشبهاً بمواقفه، فمشيه صدور الاعلان المالي حاول البروفيسور الكسندر بافلوف، ابن اخ المال

(٢١) يكتيه، مصدر سابق، ص ٤٦

(٢٢) مصدر سابق Vienna Convention 'Srnka', وللمزيد من المعلومات انظر: فخرات، محمد نور (الدكتور) البحث عن المدل، القانون الدولي الانساني «القانون الدولي لحقوق الانسان جوانب الوحدة والتميز»، اصدارات سطور، القاهرة، هذا، ٢٠٠٠ ص ٣٢٨-٣٥٤، كذلك الزمالي، هاجر - الفئات المحمية بموجب احكام القانون الدولي الانساني كتاب دراسات في القانون الدولي الانساني، مصدر سابق ص ١١١ وما بعدها.

(٢٣) بوتوجني Potocny، القانون الدولي العام، المصدر السابق.

(٢٤) انظر: شعبان، عبد الحسين - القضايا الجديدة في الصراع العربي - الاسرائيلي، دار الكتبي، بيروت، ١٩٨٧، ص ٢٢ وما بعدها. كذلك انظر كتابنا - الصراع الايديولوجي في العلاقات الدولي، دار الحوار، اللاذقية، ١٩٨٥. قارن كذلك: الموسوي، احمد (الدكتور) للمنظمات الدولية والاقليمية، دار البراق، دمشق-لندن، ١٩٩٩، ص ١٦.

(٢٥) الجبلي، حسن (الدكتور) - القانون الدولي العام، ج ١، بغداد، ١٩٦٤، ص ٣٦

(٢٦) انظر بوتوجني Potocny، ميروسلاف - القانون الدولي في الوثائق، جزءان، ج ٢، براغ، ١٩٧٥، ص ٣١١.

قارن ايضا: فوق المادة، سموي (الدكتور) - القانون الدولي العام، دمشق، ١٩٦٠، ص ٨٣١

(٢٧) تونكين Tunkin - القانون الدولي العام، قضايا نظرية، ترجمة احمد رضا، مراجعة د. عز الدين فؤاد، الهيئة العامة للكتاب المصري، القاهرة، ١٩٧٢، ص ٣٩-٤٧ وما بعدها وكذلك ص ٣٦٩-٣٧١ قارن أيضاً: الموسوي، احمد (الدكتور) - المنظمات الدولية والاقليمية، مصدر سابق، ص ٣٥ وما بعدها ص ٤٩ وما بعدها.

(٢٨) إنفقد اول مؤتمر في جنيف عام ١٨٦٤ بمبادرة من الحكومة السويسرية ويدعم من منظمة الصليب الاحمر الذي اثار المعاملة القاسية التي تعرض لها الجرحى والمرضى في الحرب المتساوية - الايطالية عام ١٨٥٩.

- انظر بوتوجني، ميروسلاف، القانون الدولي العام، مصدر سابق، ص ٤٠٩ وما بعدها

(٢٩) بوتوجني، م - القانون الدولي العام، مصدر سابق.

(٣٠) انظر: فخرات، محمد نور - البحث عن المدل، مصدر سابق، ٣٢٨ وما بعدها، كذلك قارن: عبد

الفيزيولوجي إيفان بافلوف الحائز على جائزة نوبل عام ١٩٠٤ لتغيير جو المناقشة بإقتراح إلغاء الصيغة التي تم الاتفاق الأولى عليها بالنصوة الى طرح الوثيقة المروضة جانباً والبدء بصياغة مسودة جديدة، لكن إقتراحه لم يلق التأييد، ثم حاول إزالة المناقشات بهدف إجهاض المشروع لكي يتم تأجيله بأمل دفعه، لكن جهوداً مضنية كانت قد بذلت لالتحاج فكرة إبرام اعلان خاص بحقوق الانسان. يمكن القول هنا ان سنة نول إشتراكية انتمت عن التصويت هي: الاتحاد السوفييتي وروسيا البيضاء وأوكرانيا وتشيكوسلوفاكيا وبولندا ويوغسلافيا. وغابت دولة اسلامية واحدة هي المملكة العربية السعودية ودولة عنصرية هي جنوب افريقيا عن الحضور. ومن الدول العربية الاسلامية المساهمة كانت افغانستان وباكستان ومصر وسوريا والعراق ولبنان ولم تحضر الهمم ايضا، وقد اتهم المندوب السعودي الدكتور جهميل البارودي اللبناني الاصل بالاحسان بأنه يسعد الى مفاهيم غربية، بينما كان الاتهام السوفييتي ينصب على انه لا يولي اهتماماً لتسيادة الوطنية، في حين وقفت حكومة جنوب افريقيا منه موقفاً مناوئاً لكونه يتعرض الى العنصرية ولم تتصمم له الدول الغربية. قارن محاضرات الفيت على طلبية الدراسات العليا قسم القانون حول القانون الدولي الانساني وحقوق الانسان، اربيل (جامعة صلاح الدين) ٢٠٠٠-٢٠٠١.

(٤١) أيلنور روزفلت هي السيدة الامريكية الاولى، زوجة الرئيس الامريكي الراحل فرانكلين روزفلت، حيث انتخبت رئيسة لمفوضية حقوق الانسان في اولى جلساتها المنعقدة في مقر الامم المتحدة المؤقت في لاك سسكس Lake Success في ٢٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٧ وانتخبت المندوب الصيني بنج- تشون تشانغ الدكتور في الفلسفة في جامعة كولومبيا في نيويورك نائباً لها.

(٤٢) رينيه كاسان كان مستشاراً قانونياً للجنرال الفرنسي شارل ديغول خلال قيادته «فرنسا الحرة» من لندن اثناء الحرب العالمية الثانية، واعتبر كاسان «الاب الروحي للاعلان، في حين ان هناك من يعتبر القانوني الكندي جون همفري هو الذي كتب المسودة الاولى، وقام كاسان بالاستناد اليها. وفي وقت لاحق ادعى كاسان في مقابلة خاصة معه مسؤوليته المصرية في صياغة المسودة الاولى. وحسب د. يوسف كمال الحاج فان وثيقة همفري لم تكن هي السابقة زمنياً فحسب، بل ان جلّ محتواها وجد طريقه، بشكل او بآخر الى الصيغة النهائية للاعلان.

قارن الحاج، يوسف كمال، تملو ولا يملئ عليها، مصدر سابق، ص ٣٢.

(٤٣) شارل مالك هو الدبلوماسي والفكر اللبناني، دكتوراه في الفلسفة من جامعة هارفارد، ترأس وفد لبنان الى مؤتمر سان فرانسيسكو واصبح مندوب لبنان الدائم في الامم المتحدة بعد تأسيسها واختير مقررًا لمفوضية حقوق الانسان ثم رئيساً للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ثم ترأس مجلس الامن ثلاث مرات ممثلاً للبنان وانتخب رئيساً للجمعية العامة في الدورة ١٢ العادية ٥٨-١٩٥٩ وحصل على ٦٢ دكتوراه شرف من مختلف جامعات العالم، وأوسمة رفيعة المستوى.

(٤٤) الحاج، سوف كمال، مصدر سابق، ص ٣٠-٣١.

(٤٥) صحيفة النهار، بيروت، ٢٩ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٩.

(٤٦) يطلق الدكتور يوسف كمال الحاج في كتابه القيم يملو ولا يملئ عليه، مصدر سابق اسم الاصل الميم لحقوق الانسان وهو الاصطلاح الاقرب لترجمة Universal وقد استخدم شارل مالك المصطلحين العالمي والميم أحياناً.

(٤٧) انظر ميشاق، الامم المتحدة والنظام الاساسي لحكمة العمل الدولية، نيويورك، الامم المتحدة آذار (مارس) ١٩٩٥، قارن كذلك: عباس-عبد الهادي (المحامي) حقوق الانسان، ثلاثة اجزاء، دار الفاضل، دمشق، ١٩٩٥، ج ٢، ص ٢٠-٢٤.

(٤٨) مناظرة مع الاستاذ الجامعي وادعية حقوق الانسان واقل خير مدير مؤسسة حقوق الانسان والحق الانساني في لبنان، بيروت ربيع ٢٠٠١.

(٤٩) نقلاً عن د. سماد الصباح-حقوق الانسان في العالم المعاصر، دار سعاد الصباح، ١، لبنان- الكويت، ١٩٩٦ ص ١٢٢.

ويقول خايمي نوريص بويت المدير العام الامسبق ليونسكو: لقد كان الاجهار بحقوق الانسان بمثابة إتيان بحضارة إيجابية، كان تأكيداً على ان البشرية لديها لغة كافيّة، بأن حضارة كونه تستطيع ان تغطي المقبات التي تعترض طريقها وأن تقوى على البقاء.

قارن، الحاج، يوسف كمال - تملو ولا يملئ عليها، مصدر سابق، ص ٦٥.

(٥٠) راجع الفقرة السابقة الخاصة بحقوق الانسان وميثاق الامم المتحدة، وبخصوص الاعلان المالي قارن، اليوسفي، عبدالرحمن- المصوك والليات- سلسلة دراسات المعهد العربي لحقوق الانسان، بلا تاريخ نشر تونس. جسد بالذكر ان الاستاذ

القاهرة، ١٩٩٧، ص ٣١ وما بعدها.

(٥٧) قارن الحاج، كمال يوسف، تملو ولا يُعلَى عليها، الفترة الخاصة بمقدمة شرح الاعلان المميم مادة مائة مصدر سابق ص ٧٣

(٥٨) الجادر، ادبى - من الاعلان العالمي لحقوق الانسان الى المنظمة العربية لحقوق الانسان، مداخله في كتاب - النظام الانساني العالمي وحقوق الانسان في الوطني العربي، سلسلة نوات فكرية (٦) اصدار المنظمة العربية لحقوق الانسان ومتندى الفكر العربي ونادي صاحبات الاعمال والمهن الحرة في عمان، دارالمنتقى العربي، القاهرة، ط ١، ١٩٩٢، ص ٥١

(٥٩) انظر الحقوق المدنية والسياسية - اللجنة المعنية بحقوق الانسان، صحيفة الوقائع رقم ١٥ اصدار الامم المتحدة، صيف، ١٩٩١.

(٦٠) اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، صحيفة الوقائع رقم ١٦ اصدار الامم المتحدة، جنيف، ١٩٩٢.

كذلك: انظر: الشرعة الدولية لحقوق الانسان، الرسالة رقم ٢، اصدار الامم المتحدة، جنيف، ١٩٩٨

(٦١) انظر صحيفة الوقائع رقم ١٦، مصدران سابقان

(٦٢) باختلاف في صياغة هذه الفقرة عن الاعلان العالمي لحقوق الانسان فقد اكد العهد الدولي على صم جواز سجن اي انسان لمجرد عجزه عن الوفاء بالتزام تعاقدى.

(٦٣) اكد العهد بتمايز مع الاعلان على الحق لكل مولود في اكتساب جنسيته وحقه على أسرته وعلى المجتمع وعلى الدولة في اتخاذ تدابير الحماية التي يقتضيها كونه قاصراً.

(٦٤) انظر صحيفة - الوقائع، العدد ١٥، مصدر سابق.

(٦٥) يقول الحاج - يوسف كمال: ان هذا «الميثاق» - العهد كذلك «بتر حقين آخرين»، اذ قال بحق البنات في الزواج، لكنه اسقط الفقرة التي كانت في الاعلان تصر على ان يكون ذلك (دون قيد بسبب المنصر او الجنسية او الدين) اما المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة في الزواج فقد استعاض عنها (بالمساواة في الحقوق والمسؤوليات). اما عبارة «حرية تقرر دينه او معتقده» التي كثيراً ما انتقدت وجرى التحفظ عليها والتي وردت في المادة ١٨ من الاعلان فقد استعاض عنها بصياغة اخرى هي «حرية امتلاك دين او معتقد او اعتناقه حسب خيابه» مصدر سابق، ص ٦٠.

(٦٦) انظر: صحيفة الوقائع، رقم ١٦، مصدر سابق.

عبد الرحمن اليوسفي الذي شغل منصب الوزير الاول (رئيس الوزراء) في المغرب يعتبر احد أبرز المتاضلين لحقوق الانسان من اجل حقوق الانسان، وهو احد الاعضاء المؤسسين للمنظمة العربية لحقوق الانسان عام ١٩٨٢.

(٥١) عرف الاعلان باسم «اعلان باريس» وقد دعي الى المؤتمر اليوسفي ٣٠٠ من نشطاء حقوق الانسان في العالم، بينهم كاتب السطور، وحضرته مئات المنظمات الدولية وقامت بالتحضير له منظمة العفو الدولية والفيدرالية الدولية ومنظمة نهرتي ومنظمة البعد الرابع وحضره الامين العام للأمم المتحدة السيد كوفي انا والامين العام لليونسكو مايور وغيرهم.

(٥٢) من خطاب فاستلاف هافل بمناسبة الذكرى ٥٠٠ لصدور الاعلان العالمي، جدير بالذكر ان السيد هافل كان قد تعرض الى الاعتقال عدة مرات ابان الحكم الشمولي ونظمت حملات كثيرة لاطلاق سراحه من جانب منظمات دولية معنية بحقوق الانسان.

(٥٣) مالك، شاول - كلمة له بمناسبة الذكرى الثانية لصدور الاعلان العالمي لحقوق الانسان (١٩٥٠).

(٥٤) للمقارنة والاستنكار انظر: عزمي، محمود - حقوق الانسان، القاهرة، دار النيل، ١٩٥٠

- بابه، البهر - تاريخ اعلان حقوق الانسان، ترجمة د. محمد مندور، القاهرة: لجنة التأليف والنشر، ١٩٥٠.

- خفاحي، محمد عبدالمعظم - الاسلام وحقوق الانسان، مصر، دار النشر المصرية، ط ١، ١٩٥١

- انطون، فرح - حقوق الانسان لا يجوز ان يدوسها انسان - نقلاً عن د. هيثم مناع، ملفولة الشيء منشورات الجمل، كولونيا (ألمانيا) ١٩٩٩، ص ٢١ وما بعدها. انظر كذلك مجلة رواق عربي، العدد، أكتوبر، ١٩٩٦.

- خوري، رثيف - حقوق الانسان من أين وإلى أين المصير، نقلاً عن د. هيثم مناع، مصدر سابق، ص ٢٩ وما بعدها. كذلك مقالة خوري، رثيف - اعلان حقوق الانسان الذي اقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة - نواقصه، نواحيه الايجابية، واقتراح على المثقفين اللبنانيين، مجلة الطريق (اللبنانية)، العدد الثاني، ١٩٩٩.

(٥٥) قارن نصوص مؤتمر طهران ومؤتمر فينا للنولين لدى: عمر، عماد - سؤال حقوق الانسان تقديم الحبيب البكوش، مطبعة السنايل، عمان، ٢٠٠٠ ص ٢٠٧-٢١١ وما بعدها.

(٥٦) قارن سعيد (الدكتور) محمد سيد - مقدمة لفهم منظومة حقوق الانسان، القاهرة، مركز دراسات

كذلك الشريعة الدولية لحقوق الإنسان، مصدر سابق.

(٦٧) الشريعة الدولية لحقوق الإنسان - الرسالة رقم ٢، الامم المتحدة، جنيف ١٩٨٨، ص ٦٩

(٦٨) انظر: حبيب، كاظم (الدكتور) - المنصرية - كتاب (الامان في حقوقي الانسان) اعداد هيثم مناع، مصدر سابق، دمشق ٢٠٠٠، ص ٢٤٢-٢٤٩. كذلك قارن كتابنا - المدينة المفتوحة - مقاربات حقوقية حول النفس والمنصرية، تحت الطبع.

(٦٩) قارن يعقوب، محمد حافظ، (الدكتور) - المصدر السابق، ص ٢٨٠، قارن المقاربة التي يقدمها الكاتب بخصوص اسرائيل التي تعمل، منذ اتفاقيات اوسلو على وجه الخصوص على تأسيس نظام ابرئيد في المناطق الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهو نظام لا يختلف عن ذلك الذي حدث في جنوب افريقيا.

(٧٠) انظر: لجنة القضاء على التمييز، صحيفة وقائع رقم (١٢) اصدار الامم المتحدة، جنيف ١٩٩١، كذلك قارن: صصاف، نظام - مصدر سابق، ص ٩٣ وما بعدها.

(٧١) تتألف اللجنة من ١٨ خبيراً من ذوي الخصائص الخلقية الرفيعة، الشهود لهم بالنزاهة والحيطة ويرأس في تكوينها التمثيل المتبادل لمناطق العالم الجغرافية وكذلك مختلف الحضارات والنظم القانونية

انظر: صحيفة الوقائع ١٢، مصدر سابق، ص ٩٤

(٧٢) قارن محاضرتنا في دمشق بدعوة من المنتدى الثقافي المزمع ٢٠٠١/٦/٢٠ بطوان «من القدس الى دبرين: معاً للقضاء على العنصرية» وقد تم التطرق الى مساهمة اجتماع عمان التحضيري لبحث موضوع «عنصرية الصهيونية» والدعوة الى احياء القرار ٢٣٧٩ الخاص بمساواة الصهيونية بالعنصرية وكذلك مؤتمر طهران الاسيوي (شباط/ فبراير ٢٠٠١) ولقاءات المنظمة العربية لحقوق الانسان مع الشبكات الاسيوية في القاهرة حزيران (يونيو) ٢٠٠١ والاجتماع التحضيري للشباب الذي سينعقد في المنامة وكذلك المؤتمر الرابع للحركة العربية لحقوق الانسان في العالم العربي والذي دعا اليه مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان تموز (يوليو) ٢٠٠١

(٧٣) انظر: الاعلان والبرنامج (ولا- الفقرة الثامنة عشر، الفصل الثالث) الذي اعتمدته المؤتمر العالمي (الثاني) لحقوق الانسان المنعقد في فيينا، حزيران (يونيو) ١٩٩٣.

(٧٤) قارن التمييز ضد المرأة (الاتفاقية واللجنة)،

صحيفة وقائع رقم ٢٢ الحملة العالمية لحقوق الانسان، جنيف، ١٩٩٥، المقدمة ص ١

(٧٥) المصدر السابق.

(٧٦) قارن: د. صصاف نظام، مدخل الى حقوق الانسان في الوثائق الدولية والاقليمية والاردنية، عمان، امانة عمان الكبرى، ١٩٩٩، ص ١٤٦.

(٧٧) انظر: التمييز ضد المرأة (الاتفاقية واللجنة صحيفة وقائع رقم ٢٢، مصدر سابق، ص ٢)

(٧٨) انظر ميثاق الامم المتحدة، مصدر سابق

(٧٩) انظر: الشريعة الدولية لحقوق الانسان، صحيفة وقائع رقم ٢، مصدر سابق.

(٨٠) انظر: التمييز ضد المرأة، صحيفة وقائع رقم ٢٢، مصدر سابق، ص ٩٤.

(٨١) قارن عبدالحسين شعبان، الطريق الى بكن المثلى الفكري الرابع، المرأة وحقوق الانسان، المنظمة العربية لحقوق الانسان، لندن، حزيران (يونيو) ١٩٩٥، كذلك مقالة في صحيفة الحياة بعنوان الطريق الى بكن (مسائل المرأة العربية ومفهومها الراهنة) العدد (١٨٤١) ٢٤ تموز ١٩٩٥، انظر كذلك المبحث القادم «اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة».

(٨٢) المادة الاولى من اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة، صحيفة وقائع رقم ٢٢، مصدر سابق، ص ٩٠

(٨٣) انظر: د. شعبان، الطريق الى بكن، مصدر سابق، جدير بالذكر ان المجلس الاقتصادي والاجتماعي هو الذي انشأ «اللجنة المعنية بمركز المرأة» وذلك في العام ١٩٤٦. وكانت وظيفة اللجنة اعداد التقارير والتوصيات لتقديمها الى المجلس فيما يتعلق بتعزيز حقوق المرأة في الهياكل السياسية والمؤسسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية وكذلك اعداد التوصيات بخصوص مبدأ المساواة. وقدمت اللجنة تقاريراً ومقترحات بخصوص رصد واستعراض وتقييم تنفيذ عشرة ايام الامم المتحدة بخصوص المرأة بما فيها استراتيجيات نيروبي (المؤتمر العالمي الذي انعقد عام ١٩٨٥) واجاز المجلس للجنة تلقي الشكاوى والبلاغات الفردية والاجماعية فيما يتعلق بالتمييز ضد المرأة.

قارن: صحيفة وقائع رقم ٢٢ مصدر سابق، كذلك، د. شعبان، الطريق الى بكن، مصدر سابق.

(٨٤) انظر: د. عصفاف نظام - مدخل الى حقوق الانسان، مصدر سابق ص ١٤٦

(٨٥) لمراجعة النصوص الكاملة انظر الاتفاقية

المادة ان تمسحب هذا التحفظ متى شامت بأشعار توجهه الى الامين العام للأمم المتحدة.  
انظر التمييز ضد المرأة، صحيفة وقائع، رقم ٢٢، مصدر سابق، ص ٧٨-٧٩.

(٩٢) انظر، عبدالله، عز الدين- القانون الدولي الخاص، ج ١، ط ١، ص ١٢٢ وما بعدها.  
(٩٣) قارن: أبو حاتم، ملاحظات عامة على تطبيق قانون الجنسية العراقية، كراس خاص، منشور سابقاً في مجلة الثقافة الجديدة العراقية، بلا دار نشر، وبلا تاريخ.

(٩٤) انظر: شعبان، عبدالحسين - عاصفة على بلاد الشمس، مصدر سابق، ص ٢٢٦-٢٢٧.

(٩٥) قارن شعبان، عبدالحسين- اللانجسية في الوطن العربي، البحث المقدم، الى الندوة المتمثلة في لندن بتاريخ ١/٧/٢٠٠٠ بالتعاون بين مركز أكسفورد لدراسات اللاجئين ومركز اللاجئين والشتات الفلسطينيين في رام الله (شمل) والمنظمة العربية لحقوق الانسان في بريطانيا، كذلك مداخلة الدكتور عباس شبلان والدكتور محمد الهاموندي في الندوة المذكورة

(٩٦) انظر: الشرعة الدولية لحقوق الانسان، صحيفة وقائع رقم ٢، نيويورك، ١٩٩٠.

(٩٧) انظر: شعبان، عبدالحسين، عاصفة على بلاد الشمس، مصدر سابق، ص ٢٢٧.

(٩٨) راجع الفقرتين السابقتين بخصوص المرأة.

(٩٩) انظر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بخصوص التوقيع والتصديق على «الاتفاقية الدولية بشأن جنسية المرأة المتزوجة» الدورة الحادية عشر، القرار رقم (١٠٤٠).

(١٠٠) انظر اليوسيفي، د. محمود شريف، حقوق الانسان، المجلد الاول، الوثائق المالية والاقتصادية، دار العلم للملايين، ط ١، بيروت، ١٩٨٨.

(١٠١) انظر نص الاتفاقية في قسم الملاحق من كتاب د. نظام عساف، مدخل الى حقوق الانسان، مصدر سابق، ص ٤٢٩-٤٣٠.

(١٠٢) إتفاقية حقوق الطفل- الحملة العالمية لحقوق الانسان، الأمم المتحدة، نيويورك ١٩٩١، ص ٢

(١٠٣) صحيفة وقائع، رقم (١٠) الأمم المتحدة، جنيف، ١٩٩٢.

(١٠٤) انظر: التقرير السنوي للمنظمة العربية لحقوق الانسان عن حالة حقوق الانسان في الوطن العربي، القاهرة، ١٩٩٧، ص ٢٥٦ كذلك قارن د. نظام عساف، مدخل الى حقوق الانسان، مصدر سابق ص ١٥٣.

الخاصة بالقضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة، صحيفة وقائع، مصدر سابق، ص ٥٧-٧٩، كذلك قارن: ليس نامسر - اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة، شباط (فبراير) ١٩٩٩، نقلاً عن د. نظام عساف مدخل الى حقوق الانسان، مصدر سابق، ص ١٥١-١٥٢، ١٧٧.

(٨٦) ان نسبة التحفظات هذه تعتبر اكبر نسبة تحفظات على اية معاهدة دولية اساسية لحقوق الانسان.

(٨٧) قارن: شعبان، عبدالحسين- عاصفة على بلاد الشمس، دار الكنوز الادبية، بيروت، ط ١، ١٩٩٤.

(٨٩) انظر وقائع رقم ٢٢، مصدر سابق، ص ٤٢ وقد نصت المادة ٢٨ من الاتفاقية على ما يلي (الفقرة الثانية): لا يجوز ابداء اي تحفظ يكون منافياً لموضوع هذه الاتفاقية وغرضها.

(٩٠) تألفت هذه اللجنة من ١٨ خبيراً عند بدء نقاش الاتفاقية وبمعد تصديق الدولة الطرف الخامسة والثلاثين عليها او انضمامها اليها، فانها تتألف من ٢٣ عضواً من ذوي المكانة الخلقية الرفيعة والكفاءة المالية لتنظيم الدول الأطراف من بين مواطنيها ويعملون بصفتهم الشخصية مع ابقاء اعتبار ابلد التوزيع الجغرافي وتعمل مختلف الاشكال الحضارية والنظم القانونية الرئيسية ويتم انتخابهم بالاقتراع السري لمدة ٤ سنوات والمملت ان اللجنة تكونت منذ انشائها من النساء.

انظر: التمييز ضد المرأة: الاتفاقية واللجنة، صحيفة وقائع رقم ٢٢ المادة ١٧ ص ٧٢-٧٣.

(٩١) ننقل نص المادة ٢٩ التي كانت موضوع خلاف وتحفظ للعديد من البلدان ومنها البلدان العربية التي وقعت على الاتفاقية.

١- يُعرض للتحكيم أي خلاف بين دولتين أو أكثر من الدول الأطراف حول تفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية لا يستوي عن طريق المفاوضات وذلك بناء على طلب واحد من هذه الدول. فإذا لم يتمكن الأطراف خلال الستة أشهر من تاريخ طلب التحكيم من الوصول إلى اتفاق على تنظيم أمر التحكيم، جاز لأي من أولئك الأطراف إحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية بطلب يقدم وفقاً للنظام الأساسي للمحكمة.

٢- لاية دولة طرف أن تعلن، لدى توقيع هذه الاتفاقية أو تصديقها أو الانضمام اليها أنها لا تعتبر نفسها ملزمة بالفقرة ١ من هذه المادة. ولا تكون الدول الأطراف الاخرى ملزمة بتلك الفقرة ازاء اية دولة طرف ابدت تحفظاً في هذا المثل.

٣- لاية دولة طرف ابدت تحفظاً وفقاً للفقرة، من هذه



(١٠٥) دُكرت ديباجة الاتفاقية باعلان جنيف لحقوق الطفل العام ١٩٢٤ واعلان حقوق الطفل الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٩، وبالإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في ١٠ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٨ وبالمعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام ١٩٦٦ (الاسيما في المادتين ٢٣ و ٢٤) وبالمعهد الدولي حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (ولا سيما في المادة - ١٠) انظر اتفاقية حقوق الطفل ، مصدر سابق.

(١٠٦) تؤكد المادة الثامنة على حق الطفل في الحفاظ على هويته بما في ذلك جنسيته واسمه وصلاته العائلية على النحو الذي يقره القانون ودون تبخل غير شرعي، اما اذا حرم اي طفل بطريقة غير شرعية من بعض أو كل عناصر هويته تقدم الدول الأطراف المساعدة والحماية المناسبين من اجل الاسراع باعادة اثبات هويته.

(١٠٧) حقوق الاقليات، صحيفة وقائع رقم ١٨، الذكرى الخمسينية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان ١٩٤٨-١٩٩٨، جنيف، (أيار/مايو) ١٩٩٨، ص ١١

(١٠٨) المصدر السابق، ص ١٥-١٦

(١٠٩) قارن

Studies of the Right of Persons belonging to Ethic, Religions and linguistic Minorities, studies series, No:5, P.96

نقلاً عن المصدر السابق، ص ٢٦

(١١٠) ورد مبدأ عدم التمييز بالنسبة للاقليات في ميثاق الأمم المتحدة (المادتان ٥٥) وفي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (م-٢) وفي المهددين الدوليين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (م-٢)، كما ورد مبدأ عدم التمييز في العديد من المواثيق الدولية، تؤكد منها: اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن التمييز في الاستخدام والمهنة رقم ١١١ لعام ١٩٥٨ (م-١) والانفاقية الدولية للقضاء على جميع اشكال التمييز العنصري لعام ١٩٦٥ (م-١) واتفاقية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة لمكافحة التمييز في مجال التعليم لعام ١٩٦٠ (م-١) وإعلان اليونسكو بشأن العنصر والتمييز العنصري لعام ١٩٧٨ (المواد ٢ و ٣) وإعلان القضاء على جميع اشكال التعصب والتمييز القائم على اساس الدين أو المعتقد لعام ١٩٨١ (م-٢) واتفاقية حقوق الطفل لعام ١٩٨٩ (م-٢).

كما يرد مبدأ عدم التمييز في العديد من وثائق المنظمات الدولية والاقليمية، انظر : حقوق الاقليات، صحيفة وقائع رقم ١٨، ص ١٥، مصدر سابق.

(١١١) انظر محاضرتنا في مركز اهل البهت الاسلامي في لندن بعنوان «القضية الكردية في الفكر السياسي العراقي» في ١٩٩٢/٥/٣١، التي نشرت في صحيفة الحياة على حلقتين ، كذلك عبد الحسين شعبان - الفدرالية وحق تقرير المصير - حول الحاضر والمستقبل، صحيفة الحياة واعاد نشرها الملف العراقي، العدد ١٥، آذار (مارس) ١٩٩٣.

(١١٢) حقوق الاقليات، صحيفة وقائع، رقم ١٨، مصدر سابق، ص ٦٥

(١١٣) قارن

Patrick Thornberry in (The UN Minority Rights Declaration) Edited by Alan Phillips and Allan Rosas, Abo Akademi University Institute, 1993, 0011-71

(١١٤) انظر : حقوق الاقليات، صحيفة وقائع، رقم ١٨، مصدر سابق ص ٢٤٩

(١١٥) مصطلح الابادة الجماعية للجنس

البشري Genocid ابتكره الاساتذ الجامعي الامريكي من اصل يهودي R. Lemkin للتعبير عن عملية القتل الفردي التي تقع بحق جماعات بشرية بأكملها وترجم في ادبيات الأمم المتحدة بآبادة الجنس، وكانت الجمعية العامة للأمم المتحدة قد اتخذت قراراً في ٩ ايلول (سبتمبر) ١٩٤٦ اعتبرت فيه كل عمل من شأنه يؤدي الى اباده الجنس البشري بمثابة جريمة موجهة ضد الانسانية.

قارن: مناع، هيثم، مصدر سابق ص ١٢. كذلك : شعبان، عبد الحسين، القضايا الجديدة في الصراع العربي- الاسرائيلي، دار الكتبي، بيروت، ١٩٨٧، ص ٢٧٩.

انظر كذلك مداخلتنا في جامعة SOAS كلية الدراسات الشرقية والافريقية بمناسبة مرور ١٢٠ عام على قصف مدينة حلبجة بالسلاح الكيماوي، بعنوان «حلبجة والاتصال - العين والمخرزة لندن، ٢٠ آذار (مارس) ٢٠٠١

(١١٦) العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية - الشريعة الدولية لحقوق الإنسان، مصدر سابق.

(١١٧) اعتمدت الجمعية العامة في قرارها رقم (٢٤٥٢) (الدورة الثلاثون) في ٩ كانون الاول ١٩٧٥ «اعلان حماية جميع الاشخاص من التعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية او اللاإنسانية او الحاصلة بالكراهة» وتضمن ١٢ مادة.

(١٣٣) انظر: محاضرة للباحث في «دار الثقافات المالية» في برلين بتاريخ ١٠/١٩٩٦. كذلك دراسة للباحث منشورة على حقتين في صحيفة الحياة (٢٥٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦).

(١٣٤) من تقرير بعنوان «المختفون: اسلوب الرعب» اعداد اللجنة المستقلة المعنية بالقضايا الانسانية الدولية، لندن، ١٩٨٦.

انظر: حالات الاختفاء القسري او غير الطوعي، صحيفة وقائع رقم ٦، جنيف، تموز (يوليو) ١٩٩٣.

(١٣٥) انظر: شميان، عبدالحسين، الاختفاء القسري بين القانون الدولي والواقع العربي، الكشفا نموذجا، منشورات شؤون ليبية، ١٩٩٨، ص ١٤، (بالمرربة والانكليزية).

(١٣٦) قارن: د. عصاف نظام، مدخل الى حقوق الانسان، مصدر سابق، ص ٩٦ انظر كذلك، الاختفاء القسري او الطوعي، صحيفة وقائع، رقم ٦، مصدر سابق.

(١٣٧) انظر: شميان، عبدالحسين الاختفاء القسري، مصدر سابق ص ١٩٥.

يعاني اكثر من تلك اعضاء الامم المتحدة من ظاهرة الاختفاء القسري فيها متشعبة في اكثر من ٦٣ بلداً حسب تقرير الفريق الكامل التابع للجنة حقوق الانسان.

(١٣٨) قارن: د. شميان، الاختفاء القسري، مصدر سابق ص ٢٢-٢٣.

انظر: صحيفة الوقائع - حالات الاختفاء القسري او غير الطوعي، مصدر سابق نص الاعلان الجمعية العام ١٣٣/٤٧، ص ٢٢-٢٦.

(١٣٩) عبر مؤتمر فينا لحقوق الانسان المنعقد في حزيران (يونيو) ١٩٩٣ في وثيقته الختامية باعلان الامم المتحدة الخاص بحماية جميع الاشخاص من الاختفاء القسري وطلب الى الدول اتخاذ التدابير الفعالة بغية الوقاية ومحاكمة الفاعلين اذا تثبت التحقيقات بوقوع الاختفاء ضمن ولايتها القضائية.

(١٤٠) قارن: عوض، محسن - مسافر بلا واداع، اصدار المنظمة العربية لحقوق الانسان، القاهرة، ١٩٩٨، كذلك انظر: ندوة «الاختفاء القسري في الوطن العربي» بيروت، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٤.

قارن كلمات جويث مفهول واديب الجادر ومحمد فايق، (١٣١) اتخذت ج.ع قراراً بفحص الارهاب الدولي في الدورة الخامسة والاربعون رقم ٦٠ في ١٩٩٤/١٢/٩ واصدرت ملحقاً بهذا القرار بعنوان «الاعلان الملحق بإجراءات ازالة الارهاب الدولي».

(١١٨) أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٩٨١ صندوق الأمم المتحدة للتبرعات لضحايا التنذيب. وقد يتبادر الى ذهن البعض ان انشاء هذا الصندوق يعني «قبولاً ضمنيًا» لكن الامر ليس كذلك فقد وضعت الأمم المتحدة نصب عينها مسألة الاستئصال النهائي لظاهرة التنذيب باعتبارها اولوية لا تقبل التأجيل تطبيقاً للنصوص التي إحتواها الاعلان العالمي والتمهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وهو ما تم ترويجه بالاقاكية مناهضة للتنذيب.

انظر: آليات مكافحة التنذيب، صحيفة وقائع، العدد ٤، جنيف، تموز (يوليو) ١٩٩٤.

(١١٩) راجع نص المادة ٢٠ من اتفاقية مناهضة التنذيب، كتاب المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الانسان - منشورات الوزارة المكلفة بحقوق الانسان، ط١، الرباط ١٩٩٨، ص ٦٧-٨٤.

(١٢٠) انظر: آليات مكافحة التنذيب، صحيفة وقائع رقم ٤، مصدر سابق، ص ١٠-١١.

(١٢١) المصدر السابق.

(١٢٢) أدان الفيلسوف الفرنسي الشهير فولتير ظاهرة التنذيب وطرح جد المقتنين بتبميز الدكتور منصف المرزوقي حادثة رجل اسمه كالاس (CALAS) التاجر البروسستاني، الذي انتحر ايله في مدينة تولوز عام ١٧٦٢، وادعى انه قُتل بسبب الجو الكاثوليكي المهيمن على المدينة والذي يُعمر الانتحار. وقُدّم التاجر الى المحاكمة بعد ان اتهم ظلماً بقتل ابنه، لئيه في اعتقاد الكاثوليكية، فبدلاً عن الخوف من فضيحة الانتحار حكم عليه بالاعدام، ونُفذ الحكم. فلجات الزوجة والابناء الى فولتير، الذي يساند قضيتهم ويؤلف رسائله الشهيرة في التصامح عام ١٧٦٣.

دعا فولتير الى رد الاعتبار للضحية البريئة. فتناول المؤسسة الرسمية والعدالة وحرابة الطبيب الذي يراقب الضحية حتى يتواصل التنذيب اطول وقت ممكن، ساخرًا من القاضي ومن زوجته التي تسأله بعد رجوعه من يوم عمل شاق: وهل أسرمت اليوم بالتنذيب يا حبيبي، انظر د. منصف المرزوقي - كتاب سلامة النفس والجسد - التنذيب في العالم العربي في القرن العشرين، البرنامج العربي لنشطاء حقوق الانسان، القاهرة ١٩٩٨، ص ٣٦.

قارن كذلك: أوغيل، علي (الدكتور) - السلطة القضائية والسلطة السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط٢، ١٩٩٨، ص ٢٤٨.

الانمائي، تقديم فواز حقوق العادة ومحمد هائق،  
تحرير محسن عوض، القاهرة، ط ١، ١٩٩٩، ص ٩٠.  
(١٤٠) باجي، جون، مداخلته في ندوة القاهرة حول  
حقوق الإنسان والتنمية مصدر سابق، ص ٩٤.

(١٤١)

Vasek, k-A30 Years struggle- The Sustained  
efforts to give force of law to the Universal  
Declaration of Human Rights. Unesco Courier,  
Paris, 1977.

(١٤٢) النويضي، عبدالعزيز- الحق في التنمية، مصدر  
سابق، ص ٢٠

(١٤٣) رويسون، ماري، مداخلته في ندوة القاهرة حول  
«التنمية وحقوق الإنسان»، مصدر سابق، ص ٤٧.

(١٤٤) قارئ الشريعة الدولية لحقوق الإنسان الأمم  
المتحدة، الرسالة رقم ٢، جنيف، ١٩٨٨.

(١٤٥) انظر الدراسة القيمة التي تقدمت به الاستاذة  
كريمة كريم الى ندوة القاهرة حول «حقوق الإنسان  
والتنمية»، مصدر سابق، ص ٩٩-١٠٠ وتشير الباحثة  
الى ان ثمة دارسات ظهرت تدعو الى «الحق في  
المساعدات المالية».

(١٤٦) من المفكرين العرب الأوائل الذين تناولوا  
موضوع التنمية كمفهوم شامل وعلاقته بعشوق  
الإنسان، المفكر اسماعيل صبري عبدالله والمفكر  
سمير أمين. انظر، النويضي، عبدالعزيز، الحق في  
التنمية، مصدر سابق، ص ١٠.

(١٤٧) قارئ كريم، كريمة- مداخلته في ندوة القاهرة -  
الحق في التنمية، دراسة للادبيات النظرية، مصدر  
سابق، ص ١٠٦

(١٤٨) ذهبت الى هذا التقسيم السيدة J.B Marie ،  
نقلًا عن النويضي، عبدالعزيز، حق التنمية، مصدر  
سابق، ص ٣٠

(١٤٩) النويضي، عبدالعزيز، الحق في التنمية، مصدر  
سابق، ص ٢٢-٢٣.

انظر كذلك: محاضرات على طلبة الدراسات العليا  
قسم القانون (كلية القانون والسياسة) في جامعة  
صلاح الدين (اربيل) بكردستان- العراق، ٢٠٠٠ طبع  
محلية.

(١٥٠) حول دور المنظمات غير الحكومية، انظر: الورقة  
التي تقدمت بها الدكتورة اماني قنديل في ندوة  
القاهرة، حول «حقوق الإنسان والتنمية» حيث تناولت  
دلالة الدخل التنموي لدور المنظمات غير الحكومية  
NGO والعوامل التي تؤثر في صياغة هذا الدور. ويثبت  
الورقة ان الازمات الاساسية التي تشهدها الدول

(١٥٢) يكتب مؤتمر هلسنكي للأمن والتعاون الاوروبي  
عام ١٩٧٥ اهمية بالغة، لا على الصعيد السياسي  
حسب، بل على الصعيد القانوني. فقد كان اتفاق  
الدول الكبرى على وثيقة ختامية يعتبر في ظل  
الحرب الباردة المساند آنذاك والصراع الايديولوجي  
نقطة توازن مهمة على الصعيد العالمي، خصوصاً وأنه  
حظي بموافقة ٣٥ دولة، ٢٢ دولة منها في اوروبا  
وامريكا وكندا، وبهذا المعنى فان الصيغ التي كان يتم  
التوصل اليها تمثل اتفاقيات اشتراكية اي منشأة  
لقواعد قانونية او مثبته لا هو سائد من قواعد.  
وعلى هذا الصعيد فان مؤتمر هلسنكي قد اضاف  
ثلاث مبادئ اساسية الى قواعد القانون الدولي المعاصر  
هي احترام حرية التعبير وعدم خرقها واحترام  
وحدة الاراضي واستقلالها واحترام حقوق الانسان.  
وتعتبر هذه من القواعد الامرة في القانون الدولي.

انظر: شعبان، عبدالحسين- الصراع الايديولوجي في  
العلاقات الدولية، دار الحوار، اللاذقية، ١٩٨٥ ص ٩٣  
وما بعدها.

(١٥٣) صادقت الجمعية العامة على هذا القرار  
بالاجماع وصدر برقم ٢٦٦٥ في ٢٤/١٠/١٩٧٠ بصيغة  
«اصلان او تصريح Declaration»، انظر بوتوجين  
potocny - القانون الدولي في الوثائق، جز ١، ج ٢،  
نص جيكي، براغ، ١٩٧٥، ص ٣٦١

(١٥٤) انظر مقالنا بعنوان تعريف العدوان ودبلوماسية  
السلم في القانون الدولي سجل الشفافة الجديدة  
المراقبة بغداد، العدد ٨٣ تموز (يوليو) ١٩٧٦.

(١٥٥) انظر السعدي، حميد - مقدمة لدراسة القانون  
الدولي الجنائي، بغداد، ١٩٧١

(١٥٦) المصري، شفيق الازهاب: بحث في «الامعان في  
حقوق الانسان» مصدر سابق ص ٥١-٥٥.

(١٥٧) حسب تقرير منظمة العفو الدولية لعام  
١٩٩٨ Amnesty International فان هناك ما يزيد  
عن مليار و ٣٠٠ مليون انسان يعيشون بدخل لا يزيد  
من دولار واحد يومياً. وحسب التصنيف الاقتصادي  
فانهم يقعون دون خط الفقر، لندن، ١٩٩٨.

(١٥٨) النويضي، عبدالعزيز- الحق في التنمية بين  
القانون الدولي والعلاقات الدولية. دار النشر بلا،  
١٩٩٨، ص ٢

(١٥٩) عبداللطيف، عادل (مستشار برنامج الأمم  
المتحدة الانمائي) مداخلته في الندوة الاقليمية حول  
حقوق الانسان والتنمية، القاهرة ٧-٩ حزيران (يونيو)  
١٩٩٩. انظر: كتاب حقوق الانسان والتنمية اصدار  
المنظمة العربية لحقوق الانسان وبرنامج الأمم المتحدة

الانسان فأشار الى ان الحصار الذي فرض على العراق في ٦ آب (أغسطس) عام ١٩٩٠ إثر احتلال القوات العراقية للكويت في ٢ آب (أغسطس) من العام نفسه ، ثم تلا هذا القرار قرارات صدرت ضمن الفصل السابع الخاص بالمقوبات وتوجهت بالقرار ٦٨٧ الذي كُتي أبو القرارات ليعكس نتائج الحرب وليرفض نمطاً جديداً وغريباً في التعامل الدولي يُعد جريمة دولية ونوعاً من أنواع حرب الإبادة الجماعية الطويلة الأمد الأكثر خبثاً ومكرًا وألمًا.

(١٥٦) انظر بعض الموسوم الحصار الاقتصادي وتشريع القسوة، مجلة الزمان الجديد، آيار (مايو) ٢٠٠٠، كذلك محاضرتنا عن نظام العقوبات بعنوان «الحصار الاقتصادي وحقوق الانسان» كازابلانكا، نيسان (أبريل) ١٩٩٩، المؤتمر الأول للحركة العربية لحقوق الانسان كذلك حورات ويث في كتاب: العراق تحت الحصار، بمساهمة د. عزيز الحاج، د. وميض عمر نظمي، جورج غالي، وعبدالحسين شعبان، مركز البحوث العربية، القاهرة، ٢٠٠٠.

(١٥٧) انظر: فائق، محمد - كتاب الامان في حقوق الانسان، مصدر سابق، ص ١٢٥-١٦٦، قارن كذلك - النويضي، عبد العزيز - الحق في التنمية، الفقرة الخاصة حول «عراقيل الحق في التنمية على المستوى الوطني»، ص ٢٦٦ وما بعدها حيث يتناول الباحث العراقيل امام حق المشاركة السياسية واحتكار العمل السياسي والأفراد بالقرار والتفاوت الاجتماعي وضعف الطبقة الوسطى والثقافة السياسية وغيرها.

(١٥٨) انظر: فريحات، محمد نور، نطاق تطبيق مبدأ استقلال القضاء وحقوق الانسان في التقاضي، البحث عن العدل، مصدر سابق، ص ٢٠٩ وما بعدها.

(١٥٩) قارن: مكي، أمين (الدكتور) - المواثيق الدولية لحقوق الانسان والقضاء في المنطقة العربية- كتاب اوضاع القضاء في بلدان المنطقة العربية، اعداد ناصر أمين (الحامي)- المركز العربي لاستقلال القضاء والمحاماة، تقديم المستشار عوض المر، القاهرة ط١، ٢٠٠١، ص ١٩٩

(١٦٠) رشماوي، مكي، استقلال القضاء والمحاميين، المصدر السابق، ص ٦٩ وما بعدها.

انظر - نص الاعلان العالمي لحقوق الانسان في كتابنا - الاسلام وحقوق الانسان، مصدر سابق. قارن: قاعود، علاء - حقوق الانسان في مجال اقامة العدالة، المركز العربي لاستقلال القضاء والمحاماة، القاهرة، ٢٠٠١

النامية، تؤثر في صياغة ادوار المنظمات غير الحكومية ورمست ثلاث ازمات مؤثرة هي: أزمة الديمقراطية وأزمة الهوية وأزمة المقالاتية العملية، مشيرة الى اهم ما يواجه هذه المنظمات من قضايا في منصفها: «التنصيبية والثقافة المدنية والمشاركة والديمقراطية وادارة الحكم» واستقلالية المنظمات غير الحكومية، مصدر سابق، ص ٢٤٤-٢٧٠ وكذلك المقدمة التحليلية للاستاذ محسن عوض، ص ٢٥-٣٦، (١٥١) قبل تبني الاعلان، سبق للجمعية العامة ان انشأت فريق العمل حول الموضوع، وقبل ذلك وبرت اشارة لها في القرار ٢٤/٤٦ في ٢٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٩ بان الحق في التنمية هو حق من حقوق الانسان، انظر: النويضي، عبد العزيز، الحق في التنمية، مصدر سابق، ص ٤٥.

(١٥٢) اعلان الحق في التنمية - اصدار الامم المتحدة ، ادارة شؤون الاعلام ، نوفمبر ١٩٩٠. قارن أيضاً: النويضي، عبد العزيز، حق التنمية، مصدر سابق.

(١٥٣) المحجوب، عزام (الدكتور) انظر ورقته المقدمة الى ندوة القاهرة، حول حقوق الانسان والتنمية - والموسومة «علاقة التنمية بحقوق الانسان، مصدر سابق، ص ١٩٤.

(١٥٤) انظر بالتفصيل الكتاب الفني بالتحليل والمعلومات للفقه النظري والعلمي بخصوص التنمية للباحث الدكتور النويضي، عبد العزيز، الحق في التنمية، مصدر سابق.

(١٥٥) انظر مداخلة الباحث في ندوة القاهرة حول «حقوق الانسان والتنمية» حيث ورد في ورقته التقييمية على الدكتور محمود عبدالفضيل ومحسن عوض، ان العملة تشكل تهديداً دولياً حقيقياً للتنمية المستقلة، مشيراً اليها بشكل من اشكال الهيمنة الجديدة وجزء من الصراع الايديولوجي على المستوى الدولي الذي انتقل الى طور خصوصاً وانتهى الى نظام القطبية الثنائية، وتحكم لاعب اساس في اللعبة الدولية ومحاوله فرض نموذج الاقتصاد السياسي. وإذا كانت الحرب الباردة قد طبعت مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وحدد القرب لنفسه هدفاً واضحاً وهو القضاء على «امبراطوريات الشر» والمقصود بها الكتلة الاشتراكية وحركات التحرر الوطني في البلدان النامية، فان العملة الآن استبدلت ذلك بالاسلام بما فيه المنطقة العربية في محاولة لفرض الهيمنة.

وتطرق الباحث الى الحصار وعلاقته بالتنمية وحقوق

(١٦١) مناع، هيثم، الامان في حقوق الانسان، مصدر سابق، ص ٦١  
(١٦٢) قاعود، علاء - حقوق الانسان في مجال اقامة العدالة، مصدر سابق، ص ١٨-١٩.

(١٦٣) فراحات، محمد نور، البحث عن العدل، مصدر سابق ص ٢٢٢.  
(١٦٤) مناع، هيثم، مصدر سابق، ص ٦٢، يمكن الاشارة هنا الى مبادرات لجنة الحقوقيين الدوليين بهنياف بعقد عدة مؤتمرات في هذه الشأن شملت مؤتمر اثينا عام ١٩٥٥ ونيدلبي عام ١٩٥٩ ولاغوس عام ١٩٦١ وريوديچانيرو عام ١٩٦٢ وبنكوك عام ١٩٦٥. كما اقدمت عام ١٩٧٨ على انشاء مركز استقلال القضاء والحماية لتطوير استقلال المهنة على النطاق العالمي. انظر: مكى، امين منني، مصدر سابق، ص ٢١  
(١٦٥) انظر فراحات، محمد نور، البحث عن العدل، مصدر سابق، ص ٢١٢-٢١٣

(١٦٦) سميت مختلف الجهود الهادفة لتأكيد مبدأ استقلال القضاء الى وضع هذه القواعد موضع التطبيق من خلال تأهيل وتدريب القضاة والمحامين وتأكيد شروط الخدمة خصصاً للمعيش الكريم والاكتفاء بتوفير مستلزمات حياة مضمونة للقاضي وأسمرته، فضلاً عن حماية القاضي من الاجراءات التمييزية في التعيين والترقية والفصل والمحاسبة، والعزل قبل سن التقاعد مؤكدة على حصانة السلطة القضائية وعدم التدخل في اعمال القضاء.  
انظر مداخله المحامي نجاد البرعي في مؤتمر العدالة العربي الاول، بيروت، ١٩٩٩، في كتاب «اوضاع القضاء في بلدان المنطقة العربية» مصدر سابق، ص ٢٤٣.

(١٦٧) فراحات، محمد نور، البحث عن العدل، مصدر سابق، ص ٢٢٢  
(١٦٨) قارن القاضي مراد، غادة - مداخلتها بعنوان - المرأة وتولي منصب القضاء، كتاب اوضاع القضاء في بلدان المنطقة العربية، مصدر سابق، ص ٣١٠.  
(١٦٩) الآية ٣٤ من سورة النساء - القرآن الكريم.  
(١٧٠) الآية ٣٣ من سورة الاحزاب - القرآن الكريم.  
(١٧١) انظر مقدمة التميم، عبدالله احمد، نحو عالمية حقوق الانسان من خلال الخصوصية الثقافية، كتاب الابداع الثقافية لحقوق الانسان في الوطن العربي، مجموعة باحثين، تقديم وتحرير، التميم، عبدالله احمد، مركز ابن خلدون للدراسات الانماطية، ط١، القاهرة، ١٩٩٣، ص ١٥-٦١، وينهب الشيخ محمد

مهدي شمس الدين الي اهلية المرأة في تولي جميع المناصب العليا بما فيها القضاء، باستثناء الولاية العامة في الدولة الاسلامية. وبهذا المبنى فإنه والسيد محمد حسين فضل الله الذي يتقارب معه في الرأي يشلان حالة الاستثناء حسب معلوماتي، بالنسبة لثقته الشيعي المعاصر حين لا يشترطان الذكورة في القضاء وهو الاجتهاد التفريعي الاستنباطي للشيخ شمس الدين طالما لم يرد على لسان الأئمة المعصومين.

انظر شمس الدين، محمد مهدي - مسائل حرجة في فقه المرأة، الكتاب الثاني، أهلية المرأة لتولي السلطة، المؤسسة الدولية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٥، ص ١٣٣

(١٧٢) الآية رقم ٧١، سورة البقرة، القرآن الكريم، قارن، مراد، غادة، مصدر سابق ص ٢١٢.

(١٧٣) انظر: سيد سعيد، محمد (الدكتور) - دراسة بعنوان «الاسلام وحقوق الانسان» اقيمت كمحاورة في الندوة الدولية عن «حقوق الانسان والقانون الانساني» المنعقدة في معهد الخريجين للدراسات الدولية في جنيف، ١٦-١٧ آذار (مارس) ١٩٩٥ (نشرت في رواق عربي، العدد ١، القاهرة) مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان. جدير بالذكر ان بعض المتشددين سواء من القدامى ام من المعاصرين يستقذرون بتفوق الرجل على المرأة، انطلاقاً من مفاهيم التفوق الطبعي ككله المثناة من قبل الشيخ محمد الغزالي، على أساس الهرمونات والعوامل الوراثية والفوارق في القدرات الابداعية. وهذا الموقف في عدم المساواة ينسحب على الموقف من الاقليات والاشياء وغير المسلمين ومسألة العقاب و حرية الاعتقاد والقبول على الحريات المدنية باسم الشريعة وغيرها.

قارن: الغزالي، محمد- التعاليم الاسلامية واعلانات الامم المتحدة، دار الدعوة، الاسكندرية، ١٩٩٣، ص ١١٩-١٢٢.

(١٧٤) في العام ١٤٧٥ تأسست محكمة جنائية دولية من قضاة ينتمون الى بلدان وقطاعات مختلفة من الانزاس والنمسا والمانيا وسويسرا لحاكمية بيتر دوهافينباخ peter de hagenbach بتهمة ارتكابه جرائم قتل واغتصاب وغيرها مما اعتبر انتهاكاً لعقوانين الله والانسان، وذلك خلال احتلاله لمدينة بريزاخ Breisach ثم نامت الفكرة رغم فضاعات الحروب والجرائم التي ارتكبت فيها، حتى استقطبت في ال ١٥٠ سنة الماضية، وقيل

(١٨١) يقشوب، محمد حافظ، المحكمة الجنائية الدولية، يقارن لدى، مناع، هيثم، الامعان في حقوق الانسان، مصدر سابق ص ٤٤٤.

(١٨٢) القاضي جون بير غاتي (أحد قضاة المحكمة التي تشكلت بخصوص مقاضاة مجرمي الحرب في يوغسلافيا)، محاضرة في القاهرة في الحلقة الأكاديمية الدولية التي أقامها المركز العربي لاستقلال القضاء والمحاماة ٢٤-٢٧ آيار (مايو) ٢٠٠١ (١٨٣) بيسيوني، محمود شريف، المحكمة الجنائية الدولية، مصدر سابق، ص ١٢٩-١٤٤.

(١٨٤) شكري، محمد عزيز، محاضرة في القاهرة في الحلقة الأكاديمية، التي نظمها المركز العربي لاستقلال القضاء والمحاماة ٢٤-٢٧ آيار (مايو) مصدر سابق، ويتوقع د. شكري أن تدخل الاتفاقية حيز التطبيق في نهاية العام ٢٠٠٢ أو بداية العام ٢٠٠٣.

(١٨٥) ماجد، عادل المحكمة الجنائية الدولية والسيادة الوطنية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة ٢٠٠١، ص ١٠١-١٠٢

نورنمبرغ بحوالي ٧٠ عاما هناك بضعة اقتراحات لاتشاء محكمة جنائية دولية لكن الفكرة لم تجد طريقها الى النجاح. وفي عام ١٨١٥ أقر الحلفاء بإبعاد نابليون لانه ارتكب جريمة العدوان.

قارن : مناع، هيثم، الامعان في حقوق الانسان، مصدر سابق ص ٤٤٠ وما بعدها.

(١٧٥) قارن، البيسيوني، محمود شريف، المحكمة الجنائية الدولية، القاهرة، مطبعة روز اليوسف الجديدة، ٢٠٠١، ص ١٨-١٩.

(١٧٦) البيسيوني، محمود شريف- المحكمة الجنائية الدولية، مصدر سابق، ص ٥ وما بعدها.

(١٧٧) تشكلت هذه اللجنة وفقاً لقرار مجلس الامن رقم ٧٨٠ للتحقيق في جرائم الحرب وانتهاكات القانون الدولي الانساني في يوغسلافيا السابقة (١٩٩٢) .

(١٧٨) تشكلت هذه اللجنة بموجب قرار مجلس الامن رقم ٩٢٥ للتحقيق في الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الانساني المرتكبة في اراضي رواندا (١٩٩٤) .

(١٧٩) أنظر: البيسيوني، محمود شريف، المحكمة الجنائية الدولية، مصدر سابق ص ٨-٩

(١٨٠) قارن محاضرة للأستاذ جون واشبورن John Washborn منسق المنظمات غير الحكومية للتحالف من اجل المحكمة الدولية الجنائية، في القاهرة، ٢٤-٢٧ آيار (مايو) ٢٠٠١ في الحلقة الأكاديمية التي أقامها المركز العربي لاستقلال القضاء والمحاماة.



## مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

### أولاً: مناضرات حقوق الإنسان:

- ١- ضمانات حقوق الإنسان في ظل الحكم الذاتي الفلسطيني: منال لطفي، خضر شقيرات، راجي الصورانسى، فاتح عزام، محمد السيد سعيد (بالعربية والإنجليزية).
- ٢- الثقافة السياسية الفلسطينية - الديمقراطية وحقوق الإنسان: محمد خالد الأعر، أحمد صدقي الدجاني، عبد القادر ياسين، عزمى بشارة، محمود شقيرات.
- ٣- الشمولية الدينية وحقوق الإنسان - حالة السودان ١٩٨٩ - ١٩٩٤: علاء قاعود، محمد السيد سعيد، مجدي حسين، أحمد البشير، عبد الله النعيم، أمين مكي مندي.
- ٤- ضمانات حقوق اللاجئين الفلسطينيين والتسوية السياسية الراهنة: محمد خالد الأعر، سليم تماري، صلاح الدين عامر، عيسى شلاق، عبد الطيم محمد، عبد القادر ياسين.
- ٥- التحول الديمقراطي المتغير في مصر وتونس: جمال عبد الجواد، أبو الملا ماضي، عبد الغفار شكر، منصف المرزوقي، وحيد عبد المجيد.
- ٦- حقوق المرأة بين المواثيق الدولية والإسلام السياسي: عمر القرني، أحمد صبحي منصور، محمد عبد الجبار، غم جواد، محمد عبد الملك التوكل، هبة رؤوف عزت، فريدة النفاش، البقر الحفيظ.
- ٧- حقوق الإنسان في فكر الإسلاميين: البقر الحفيظ، أحمد صبحي منصور، غم جواد، سيف الدين عبد الفتاح، هاني نسيرة، وحيد عبد المجيد، حيث نايس، هيثم مناع، صلاح الدين الجورشي.
- ٨- الحق قديم - وثائق حقوق الإنسان في الثقافة الإسلامية: غم جواد، البقر الحفيظ، صلاح الدين الجورشي، نصر حامد أبو زيد.

### ثانياً: مبادرات فكرية:

- ١- الطائفية وحقوق الإنسان: فيوليت داعر (البنان).
- ٢- الضحية والجلاد: هيثم مناع (سوريا).
- ٣- ضمانات الحقوق المدنية والسياسية في المستقبل العربية: فاتح عزام (فلسطين) (بالعربية والإنجليزية).
- ٤- حقوق الإنسان في الثقافة العربية والإسلامية: هيثم مناع (بالعربية والإنجليزية).
- ٥- حقوق الإنسان وحقوق المشاركة وواجب الحوار: د. أحمد عبد الله.
- ٦- حقوق الإنسان - الرؤيا الجديدة: منصف المرزوقي (تونس).
- ٧- تحديات الحركة العربية لحقوق الإنسان. تقديم وتحرير: بهي الدين حسن (بالعربية والإنجليزية والفرنسية).
- ٨- نقد دستور ١٩٧١ ودعوة لمستور جديد: أحمد عبد الحفيظ.
- ٩- الأطفال والحرب - حالة اليمن: علاء قاعود، عبد الرحمن عبد الخالق، نادرة عبد القدوس.
- ١٠- المواطنة في التاريخ العربي الإسلامي: د. هيثم مناع. (بالعربية والإنجليزية).
- ١١- اللاجئون الفلسطينيون وعصية السلام - بيان ضد الأبارتيد: د. محمد حافظ يعقوب (فلسطين).
- ١٢- التكفير بين الدين والسياسة: محمد يونس، تقديم: د. عبد المعطي بيومي.
- ١٣- الأصوليات الإسلامية وحقوق الإنسان: د. هيثم مناع.
- ١٤- أزمة نفاقية المحامين: عبد الله خليل، تقديم: عبد الغفار شكر.
- ١٥- مزاعم دولة القانون في تونس: د. هيثم مناع.
- ١٦- الإسلاميون التقدميون. صلاح الدين الجورشي.
- ١٧- حقوق المرأة في الإسلام. د. هيثم مناع.
- ١٨- دستور في صندوق القلملة. صلاح عيسى، تقديم: المستشار عوض المر.
- ١٩- فلسطين/ إسرائيل: سلام أم نظام عصري: مروان بشارة، تقديم: محمد حصنين هيكل.

- ٢٠- انتفاضة الأقصى: دروس العام الأول: د. أحمد يوسف القرعي.  
٢١- ثمن الحرية - على هلمس المعارك الفكرية والاجتماعية في التاريخ المصري الحديث: محمود الورداني.

### ثالثاً: دراسات ابن رشد:

- ١- حرية الصحافة من منظور حقوق الإنسان. تقديم: محمد السيد سعيد - تحرير: بهي الدين حسن.  
٢- تجديد الفكر السياسي في إطار الديمقراطية وحقوق الإنسان- التيار الإسلامي والماركسي والقومي. تقديم: محمد سيد أحمد- تحرير: عصام محمد حسن (بالعربية والإنجليزية).  
٣- التسوية السياسية- الديمقراطية وحقوق الإنسان. تقديم: عبد المنعم سعيد- تحرير: جمال عبد الجواد. (بالعربية والإنجليزية).  
٤- أزمة حقوق الإنسان في الجزائر: د. إبراهيم عوض وآخرون.  
٥- أزمة 'الكشف' - بين حرمة الوطن وكرامة المواطن. تقديم وتحرير: عصام الدين محمد حسن.  
٦- يوميات انتفاضة الأقصى: دفاعاً عن حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني. إعداد وتقديم: عصام الدين محمد حسن.

### رابعاً: تعليم حقوق الإنسان:

- ١- كيف يفكر طلاب الجامعات في حقوق الإنسان؟ (ملف يضم البحوث التي أعدها الدارسون -تحت إشراف المركز- في الدورة التدريبية الأولى ١٩٩٤ للتعليم على البحث في مجال حقوق الإنسان).  
٢- أوراق المؤتمر الأول لشباب الباحثين على البحث المعرفي في مجال حقوق الإنسان (ملف يضم البحوث التي أعدها الدارسون- تحت إشراف المركز- في الدورة التدريبية الثانية ١٩٩٥ للتعليم على البحث فسي مجال حقوق الإنسان).  
٣- مقننة لفهم منظومة حقوق الإنسان: محمد السيد سعيد.  
٤- اللجان الدولية والإقليمية لحماية حقوق الإنسان: محمد أمين المدياني.

### خامساً: اطروحات جامعية لحقوق الإنسان:

- ١- رقابة دستورية القوانين- دراسة مقارنة بين أمريكا ومصر: د. هشام محمد فوزي، تقديم د. محمد مرغني خيري. (طبعة أولى وثانية).  
٢- التسامح السياسي- المفومات الثقافية للمجتمع المدني في مصر: د. هويدا علي.

### سادساً: مبادرات نسائية:

- ١- موقف الأطباء من ختان الإناث: أمال عبد الهادي/ سهام عبد السلام (بالعربية والإنجليزية).  
٢- لا تراجع- كفاح قرية مصرية للقضاء على ختان الإناث: أمال عبد الهادي (بالعربية والإنجليزية).  
٣- جريمة شرف العفلة: جنان عبده (فلسطين ٤٨).

### سابعاً: دراسات حقوق الإنسان:

- ١- حقوق الإنسان في ليبيا- حدود التغيير: أحمد المسملي.  
٢- التكلفة الإنسانية للصراعات العربية-العربية: أحمد تهاشي.  
٣- النزعة الإنسانية في الفكر العربي- دراسات في الفكر العربي الوسيط: أنور مغيث، حسنين كشك، علي مبروك، منى طلبة، تحرير: عاطف أحمد.  
٤- حكمة المصريين. أحمد أبو زيد، أحمد زايد، إسحق عبيد، حامد عبد الرحيم، حسن طلب، حلمي سالم، عبد المنعم تليمة، قاسم عبده قاسم، رؤوف عباس، تقديم وتحرير: محمد السيد سعيد.



- ٥- أحوال الأمن في مصر المعاصرة: عبد الوهاب بكر.
- ٦- موسوعة تشريعات الصحافة العربية: عبد الله خليل.
- ٧- نحو إصلاح علوم الدين: التعليم الأزهرى نموذجاً: علاء قاعود، تقديم: نبيل عبد الفتاح.
- ٨- رجال الأعمال: الديمقراطية وحقوق الإنسان: د. محمد السيد سعيد.
- ٩- عن الإمامة والسياسة: والخطاب التاريخي في علم العقائد: علي مبروك.

## ثامناً: حقوق الإنسان في الفنون والآداب:

- ١- القمع في الخطاب الروائي العربي: عبد الرحمن أبو عوف.
- ٢- الحداثة أخت التسامح- الشعر العربي المعاصر وحقوق الإنسان: حلمي سالم.
- ٣- فنانون وشهداء (الفن التشكيلي وحقوق الإنسان): جهن الدين نجيب
- ٤- فن المطابقة بالحق- المسرح المصري المعاصر وحقوق الإنسان: نورا أمين.
- ٥- السينما وحقوق الناس: هاشم النحاس وآخرون.
- ٦- الآخر في الثقافة الشعبية- الفولكلور وحقوق الإنسان: سيد إسماعيل، تقديم: د. أحمد مرسى.
- ٧- أكثر من سماء- تنوع المصادر الدينية في شعر محمود درويش: سحر سامي.
- ٨- المقدس والجميل- الاختلاف والتماثل بين الدين والفن: د. حسن طلب.

## تاسعاً: مطبوعات غير دورية:

- ١- "سواسية": نشرة دورية باللغتين (العربية والإنجليزية). [صدر منها ٤٤ عدداً]
- ٢- رواق عربي: دورية بخلفية باللغتين (العربية والإنجليزية). [صدر منها ٢٦ عدداً]
- ٣- رؤى مغايرة: مجلة غير دورية بالتعاون مع مجلة MERIP. [صدر منها ١١ عدداً]
- ٤- قضايا الصحة الإنجابية: مجلة غير دورية بالتعاون مع مجلة Reproductive Health Matters [صدر منها ٣ أعداد]

## عاشراً: قضايا حركية:

- ١- العرب بين قمع الداخل .. وظلم الخارج. تقديم وتحرير: بهي الدين حسن. (باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية).
- ٢- تمكين المستضعف. إعداد: مجدي النعيم.
- ٣- إعلان الدار البيضاء للحركة العربية لحقوق الإنسان. صادر عن المؤتمر الدولي الأول للحركة العربية لحقوق الإنسان، الدار البيضاء ٢٣ - ٢٥ أبريل ١٩٩٩.
- ٤- إعلان القاهرة لتعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان. صادر عن مؤتمر قضايا تعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان: جدول أعمال للقرن الحادي والعشرين، القاهرة ١٣- ١٦ أكتوبر ٢٠٠٠.
- ٥- إعلان الرباط لحقوق اللاجئين الفلسطينيين. صادر عن المؤتمر الدولي الثالث لحركة حقوق الإنسان في العالم العربي، الرباط ١٠- ١٢ فبراير ٢٠٠١.
- ٦- مذكرة حول حقوق الشعب الفلسطيني. مقدمة إلى لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة (باللغتين العربية والإنجليزية).
- ٧- اعترافات إسرائيل- نحن سفاحون وعنصريون: إعداد: محمد السيد.
- ٨- إعلان القاهرة لمناهضة العنصرية (باللغتين العربية والإنجليزية).
- ٩- قضايا التحول الديمقراطي في المغرب: مع مقارنة بمصر والمغرب. أحمد شوقي بنوب، عبد الرحمن بن عمرو، عبد العزيز بناني، عبد الغفار شكر، محمد الصديقي، محمد المدني، هاني الحوراني، تقديم: د. محمد السيد سعيد.
- ١٠- جسر العودة- حقوق اللاجئين الفلسطينيين في ظل مسارات التسوية: تقديم وتحرير عصام الدين محمد حسن.

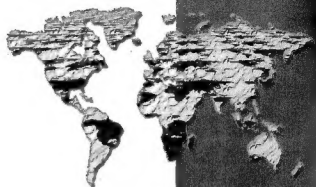
## حادي عشر: إصدارات مشتركة:

- (أ) بالتعاون مع اللجنة القومية للمنظمات غير الحكومية:
- ١- التشويه الجنسي للإناث ( الختان ) - أوهم وحقائق: د. سهام عبد السلام.
- ٢- ختان الإناث: أمال عبد الهادي.
- (ب) بالتعاون مع المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطنون)
- إشكاليات تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي، تحرير: د.محمد السيد سعيد، د. عزمي بشارة (فلسطين).
- (ج) بالتعاون مع جماعة تنمية الديمقراطية والمنظمة المصرية لحقوق الإنسان
- من أجل تحرير المجتمع المدني: مشروع قانون بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة، بالتعاون مع اليونيسكو.
- (د) دليل تعليم حقوق الإنسان للتعليم الأساسي والثانوي (نسخة تمهيدية).
- (هـ) بالتعاون مع الشبكة الأوروبية-المتوسطية لحقوق الإنسان
- دليل حقوق الإنسان في الشراكة الأوروبية-المتوسطية، خميس شمري، وكارولين ستابلي
- (و) بالتعاون مع منظمة أفريقيا / العدالة
- عندما يحل السلام- موعد مع ثلوث الديمقراطية والتنمية والسلام في السودان، تحرير: يونس أجاوين واليكس دوفال
- \* \* \*

## (تحت الإعداد)

١. نحو أفاق جديدة لتطور الحركة العربية لحقوق الإنسان.
٢. الإصلاح السياسي وحقوق الإنسان.
٣. أفاق التحول الديمقراطي في العالم العربي.
٤. دليل تعليم حقوق المرأة.
٥. إشكالية الفكر القومي العربي وحقوق الإنسان.
٦. قضايا حقوق الإنسان والحريات الديمقراطية في تونس.
٧. ضمانات حقوق الإنسان على المستوى الإقليمي.
٨. العولمة وحقوق الإنسان.





## عبد الحسين شغبان

باحث أكاديمي وكاتب

مختص في القانون الدولي وخبير في ميدان حقوق الإنسان

عضو جمعية الحقوقيين والصحفيين والفنانين الديمقراطيين

عضو رابطة الأكاديميين العراقيين (لندن)

يعمل حالياً مستشاراً قانونياً في لندن وأستاذاً جامعياً غير متفرغ

صدرت له كتب عديدة منها:

النزاع العراقي الإيراني

بانوراما حرب الخليج

الاختفاء القسري في القانون الدولي

السيادة ومبدأ التدخل الإنساني

الصهيونية المعاصرة والقانون الدولي

الانتفاضة الفلسطينية وحقوق الإنسان

الصراع الأيديولوجي في العلاقات الدولية

أمريكا والإسلام

الإسلام وحقوق الإنسان

بعيداً عن أعين الرقيب

المجاهري - جدل الشعر والحياة

0417124



0417124